جامعـــة 08 ماي 1945– قالمـــة

كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي: .....

واقع الازمات الداخلية في الإتحاد الأوروبي على المسار التكاملي للإتحاد

مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية

إعداد الطالب:

كريم رحال

إشـــراف الأستـــاذ:

شرايطية سميرة

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
بن سعدون اليامين	أستاذ مساعد	جامعة 08 ماي 1945 - قالمة	رئيسا
شرايطية سميرة	أستاذ مساعد	جامعة 08 ماي 1945 - قالمة	مشرفا و مقررا
مزيان رياض	أستاذ مساعد	جامعة 08 ماي 1945 - قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2016-2017

إهداء

الحمد لله الذي لا معين سواه

أهدي نجاحي و تخرجي إلى من قال فيهما الرحمن

" و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى من تحت قدميها الجنة حبيبة قلبي أمـــــــي الغالية، يا من يقف التكريم حائرا عاجزا عن تكريمك يا من تعجز الكلمات عن ذكر بعضك.

يا من لو أتينا بالتقدير كلمة ما وفي ببعض قدرك، إليك كل الحب و التقدير و الإحترام حفظك الله لي يا أمـــــــــــي العزيزة و أطال في عمرك.

و إلى من سعى و تعب من أجل راحتي أبـــــــي الحنون حفظك الله لي و أطال في عمرك.

أهدي هذا العمل أيضا إلى إخوتي الكرام.

و أصدقائي الأعزاء : حفظهم الله.

كريـــــم

مقدمة

مقدمـة

شهدت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطورا كبيرا, تأكد خلالها للأوروبيين حكومات وشعوب ضرورة الاتحاد من اجل تجاوز الخلافات فيما بينها وإعادة البناء وأكثر من ذلك إثبات الوجود الأوروبي أمام التوزيع الجديد للقوة العالمية,هذه الأهداف وغيرها حققتها الدول الأوروبية من خلال تأسيس اتحاد ما فوق وطني هو " الاتحاد الأوروبي", وذلك عبر مجموعة من المراحل واستجابة لإفرازات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

منذ ما عرف بمعاهدة ماستريخت 1992 استطاعت الدول الأوربية , أن تؤسس تكتلا اقتصاديا هاما ومنافسا في المنطقة وفي العالم ككل, وأنموذجا متميزا من بين التكتلات الإقليمية الحديثة ,يتوفر على مجموعة من الإمكانيات البشرية والمادية ودرجة من التوحيد في السياسات والهياكل, ما أعطاه مكانة دولية أهلته لان يكون من القوى المؤثرة على الساحة الدولية وفي قرارات الجماعة الدولية.

بالرغم من المكانة الذي يحتلها الاتحاد الأوروبي على المسرح الدولي والتي اكتسبها من خلال توحيد السياسات الاقتصادية بين أعضاءه, بل وحتى الوصول إلى درجة من التوحيد في المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية , إلا أنه مع تفاعل الأوضاع المحلية والتطورات الدولية خلال السنوات الأخيرة , طفت إلى السطح مجموعة من الأزمات الداخلية تباينت تصورات دول الاتحاد في التعاطي معها, مما كشف عن هشاشة البناء الأوروبي وأرغم العديد من دول الاتحاد على التفكير وفق منطق أولوية المصلحة الوطنية على المصلحة الجماعية ,وطرحت سيناريوهات العودة إلى صورة الدول الوطنية ,وهو ما تأكد من خلال خروج بريطانيا من الاتحاد ,الأمر الذي أثار هاجس خروج أعضاء آخرين وإعادة النظر في استمرارية الاتحاد وتوسعه الجغرافي والقطاعي من عدمه.

02-أهمية الدراسة

مما يسبق يظهر ان هذا الموضوع يكتسي أهمية علمية وأخرى عملية يمكن إيجازها فيما يلي:

- **الأهمية العلمية**

تعتبر أدبيات التكامل من ابرز الدراسات المطروحة في المؤسسات البحثية،وباعتبار الاتحاد الأوروبي هو اكثر النماذج التكاملية نجاحا فقد اخذ نصيبا من هذه الدراسات من منظور الاستفادة من هذه التجربة التكاملية عبر تقديم الجوانب الايجابية،وقليلة هي تلك الدراسات التي اهتمت بجوانب القصور في هذا الأنموذج التكاملي او الأزمات التي يشهدها خاصة باللغة العربية ، لذلك اقتضت الضرورة العلمية الوقوف عند ابرز الأزمات الداخلية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي و أثرها على أدائه و استمراره.

- **الأهمية العملية**

باعتبار الاتحاد الأوروبي أصبح احد القوى المؤثرة على الساحة الدولية ككيان مستقل إلى حد ما عن الوحدات المشكلة له ،ومع سلسلة المستجدات المطروحة على الساحة الأوروبية والدولية ،فقد ازداد اهتمام مختلف الفواعل الدولية ومن تما الدراسات الأكاديمية بالتحديات التي يواجهها المسار التكاملي الأوروبي .

03- مبررات اختيار الموضوع:

تنقسم المبررات والأسباب لاختيار هذا الموضوع إلى مبررات ذاتية وأخرى موضوعية

- **المبررات الذاتية:**

يأتي اختيارنا لهموضوع الأزمات الداخلية في الإتحاد الأوروبي و تأثيرها على المسار التكاملي، كونه يصب ضمن المواضيع التي تعنى باهتمامي الشخصي، وكذلك نظرا للضجة الإعلامية و اهتمام الرأي العام بهذا الموضوع .

هذا الموضوع سيسمح لي بالإلمام بالكثير من العناصر والمعارف التي هي بالنسبة لي غامضة حول دراسات التكامل، كما يمكن أن يكون هذا الموضوع خطوة أولى في مجال التخصص في دراسة الشؤون الأوروبية مستقبلا.

- **المبررات الموضوعية:**

يأتي اختيار موضوع الأزمات الداخلية في الإتحاد الأوروبي و تأثيرها على المسار التكاملي في وقت تشهد فيه منطقة الإتحاد الأوروبي سلسلة من الأزمات الداخلية على مستوى جميع القطاعات(اقتصادية, سياسية, أمنية) في ظل التوجهات الوطنية في سياسة الدول الأعضاء على حساب المصلحة العليا للإتحاد الأوروبي، -كذلك جاء اختيار الموضوع لمعرفة أسباب الخلافات الداخلية التي حالت دون اتضاح الملامح السياسية و الأمنية للإتحاد الأوروبي ،أين يظهر التفاعل الضعيف الإتحاد الأوروبي مع المتغيرات الداخلية مما زرع الشك و الريبة حول مستقبل هذا الكيان و إمكانياته في تجاوز التحديات التي يفرضها الواقع الداخلي هذا ما يستلزم دراسة و تحليل علمي و موضوعي .

04- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- ✓ البحث عن مدى ملائمة الأطر النظرية ومدى صلاحيتها لتفسير مستجدات التكامل الأوروبي.

- ✓ الكشف عن حقيقة عدد من الأزمات الداخلية السياسية ، الاقتصاديةِ والأمنية التي تثير تحديا لمسار التكامل الأوروبي.
- ✓ التطرق إلى ابرز الأحداث والمستجدات التي فرضت التساؤل عن مصير الاتحاد الأوروبي.
- ✓ تقديم صورة عن مستقبل الاتحاد الأوروبي من خلال طرح مجموعة من السيناريوهات.

05- مجال الدراسة:

- **المجال المعرفي:**

يندرج البحث ضمن أدبيات التكامل التي برزت أهميتها كموضوع مركزي في السياسة العالمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لما عرفه هذا الواقع الدولي من توسع تجارب ومحاولات التكامل ،وتشابك التفاعلات السياسية الاقتصادية الشاملة وتجاوز الدولة الوطنية في معالجة عدد كبير من القضايا ذات الطبيعة السياسية الاقتصادية والأمنية .

- **المجال المكاني:**

تقتصر الدراسة على إقليم الإتحاد الأوروبي بمختلف كياناته.

- **المجال الزمني:**

تعالج هذه الدراسة الأزمات الداخلية للإتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة ما بين 1992 المواكبة لانطلاق معاهدة ماستريخت إلى غاية 2017، حيث ستقتصر هذه الإشكالية على الجانب الاقتصادي و السياسي و الأمني, كما سترجع الدراسة إلى فترة الحربين العالميتين الأولى و الثانية للضرورة العلمية من أجل الوقوف على الخلافات بين الوحدات الأوروبية في فترات زمنية مختلفة.

06- إشكالية الدراسة:

ما هي طبيعة الأزمات الداخلية التي يشهدها الاتحاد الأوروبي ؟ وما هو حدود تأثيرها على مساره واتجاهه التكاملي؟

لتغطية الإشكالية على مستوى التحليل المقدم للموضوع ، فانه يتم تتبعها بالأسئلة الفرعية التالية:

- هل تشكل الأزمات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تحديا للاستمرار؟
- كيف تؤثر الأزمات السياسية في الاتحاد الأوروبي على آفاق التوجه نحو قضايا السياسة العليا وعلى بقائه ؟
- ما هي التصورات المختلفة التي تتبناها دول الاتحاد الأوروبي حول القضايا الأمنية؟

07- الفروض العلمية:

- انعكاس الأزمات الداخلية على المسار التكاملي للإتحاد الأوروبي جعل مشروع الوحدة عرضة لبروز العديد من الخلافات و الإشكاليات.
- كلما كانت المصلحة الوطنية للدول أولوية أساسية كلما انعكس ذلك على الأداء التكاملي للإتحاد الأوروبي.
- تواجه دول الإتحاد الأوروبي العديد من العوائق التي تعرقل المسار التكاملي و تجاوزها مرهون بمدى قدرتها على رفع التحديات و كسب الرهانات.

08- مناهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج التاريخي** من اجل التعامل مع بعض المعطيات التاريخية مثل التطرق للخلافات التاريخية بين دول الإتحاد الأوروبي, كما تم

اعتماد **المنهج المقارن** وفق مستويين عبر الزمني من خلال طرح تصورات دول الاتحاد عبر فترات مختلفة ،وكذلك عبر الموضوعي من خلال الكشف عن مختلف التصورات التي تتبناها دول الاتحاد حول العديد من القضايا الخلافية

09-أدبيات الدراسة:

من خلال الإطلاع لا توجد دراسات سابقة تحت نفس الموضوع المتناول الذي يتحدث عن و واقع الازمات الداخلية في الإتحاد الأوروبي على المسار التكاملي للإتحاد، فأغلب الدراسات تركز على الأزمات الداخلية لكل دولة على حدى .

و قد كانت هناك دراسات و أبحاث و مقالات و تقارير تشير إلى بعض المواضيع التي تعتبر من صميم الأزمات مثل:

سلسلة مقالات ماذا يحدث في أوروبا؟ و هي مقالات تحلل الأزمات في الإتحاد الأوروبي بعد الإستفتاء البريطاني كتبها نخبة متميزة من الخبراء و المسؤوليين و صناع القرار في الإتحاد الأوروبي مثل مقال : كيف تسبب فرط إمتداد الإتحاد الأوروبي في دفع بريطانيا للخروج من الإتحاد الأوروبي.للكاتب مايكل فايلدستين؛ أستاذ علم الإجتماع بجامعة هارفارد.

كذلك كتاب: الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة : الواقع و التحديات، للكاتب أحمد سعيد نوفل. حيث تناول التحديات التي تواجه الإتحاد الأوروبي بشكل عام و عالج مسألة الأمن الأوروبي بشكل خاص.

كذلك كتاب: الإتحاد الأوروبي و قضايا الهجرة، الإشكاليات الكبرى و الإستراتيجيات و المستجدات.للأستاذ محمد مطاوع الذي تناول قضايا الهجرة و تداعياتها على أمن الإتحاد.

كما تناولنا بعض المذكرات و المقالات التي تتحدث عن الأزمات اللإقتصادية في اللإتحاد اللأوروبي.

10- صعوبات الدراسة:

لقد تمثلت صعوبات الدراسة بالدرجة الأولى في قلة المراجع المتعلقة بالموضوع خاصة في مكتبة الكلية بالإضافة إلى عدم وجود وثائق أو مراجع تتناول موضوع البحث بشكل مباشر حيث توفرت مراجع حول الهجرة الشرعية بشكل عام أو في إطار مبادرات أورو متوسطية كما توفرت بعض الوثائق و المذكرات حول حلف الأطلسي.

كذلك الانعدام التام في التنسيق بين مختلف الجامعات لتسهيل عملية البحث عن مراجع لخدمة الموضوع خاصة في مسألة استعارة المراجع بالإضافة إلى ضيق الوقت و تشعب الموضوع و مواجهة صعوبات في تحميل الكتب الإلكترونية الغربية ذات الصلة بالموضوع و صعوبة ترجمتها.

11- تفصيل الدراسة:

وفقا للمنطلق المنهجي المتبع لمعالجة هذا الموضوع, تم وضع الخطة كالأتي:

مقدمة: عبارة عن طرح للموضوع.

الفصل الأول:

الأزمات الاقتصادية الداخلية للإتحاد الأوروبي تحد للبقاء والتوسع

تم في هذا الفصل التطرق لأهم الأزمات المالية التي تعرض لها الإتحاد الأوروبي مابين الفترة 2011/2008 بالإضافة إلى مسألة انتشار الأزمة و تداعياتها على الإتحاد الأوروبي, كما تطرقنا للأثر الاقتصادي الذي خلفه خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

و يأتي **الفصل الثاني** ليسلط الضوء على الأزمات السياسية التي تعرقل و تتخلل ثنايا الإتحاد الأوروبي من خلال استعراض بعض الخلافات في وجهات النظر بين الدول الأعضاء حول مواضيع معينة كقضية اللجوء و السياسة الخارجية و مسألة السيادة الوطنية.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة الأزمات الأمنية و المشاكل التي يتعرض لها الإتحاد الأوروبي من الهجرة غير شرعية و الجريمة المنظمة و مسألة الأمن و الدفاع

الفصل الأول

تمهيـــد

عرفت منطقة اليورو أزمة مالية خانقة جراء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 حيث شكلت تحدي و اختبار لمدى قدرة الإتحاد الأوروبي على الصمود و إدارة الأزمة و مواصلة تقديم الدعم المالي في إطار تخفيف وطأة الأزمة على الدول المتضررة خاصة مع تفاقم أزمة المديونية في اليونان و انتشارها بشكل نسبي بين البلدان الجنوبية للإتحاد و مدى انعكاساتها على مستقبل الإتحاد الأوروبي.

نحاول من خلال هذا الفصل تناول أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو من خلال التطرق إلى الأزمة اليونانية ثم انتشار الأزمة ثم المرور إلى مسألة خروج بريطانيا و الأثر الاقتصادي الناجم عن ذلك ثم نقوم بطرح بعض السيناريوهات حول مستقبل فضاء اليورو. و ذلك اعتمادا على الخطة التالية:

- **المبحث الأول: التكامل الاقتصادي : فحص لافتراضات الوظيفية الجديدة ومابين الحكوماتية الليبرالية ؛**
- **المبحث الثاني: أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو؛**
- **المبحث الثالث: خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي و تداعياتها الاقتصادية؛**
- **المبحث الرابع: السيناريوهات المحتملة لمستقبل منطقة اليورو.**

المبحث الأول :التكامل الاقتصادي : فحص لافتراضات الوظيفية الجديدة ومابين الحكوماتية الليبرالية

بدأ التكامل الأوروبي اقتصاديا , لذلك جاءت العديد من النظريات التي حاولت تفسير هذه التجربة من أبرزها الوظيفية الجديدة ومابين الحكوماتية الليبرالية .

المطلب الأول النظرية الوظيفية الجديدة:

تمثل الوظيفة الجديدة بناء نظري تصحيحي واستدراكي للوظيفية الكلاسيكية وجاءت نتيجة حركة نقد ذاتي لهذه الأخيرة مع مؤلفين تحليلين لمسار التكامل الأوروبي الأول هو لـ " Ernest Haas" عام 1958 تحت عنوان:

The uniting of Europe و الثاني هو لـ:Léon Lindbergh عام 1963 تحت عنوان : the political Dynamics of European Economique Integration

حاولت الوظيفية الجديدة تعديل الإطار النظري للوظيفية الأصلية مستخدمة نظرية النظم في تطوير نماذج التكامل ومقحمة علاقات القوة في صلب النظرية ويرى الوظيفيون الجدد أن حركة التكامل الأوروبي تمتلك ديناميكية تجمع بين محددات وظيفية وأخرى سوسيلوجيا سياسية، وبذلك أكدت الوظيفية الجديدة على التحليل الوظيفي لظاهرة التكامل"[1]

أولا: الانتشار وتكامل القطاعات عند ارنست هاس A.Haas:

يعتبر ارنست ارنست هاس A.Haas أب الو ظيفية الجديدة, حاول دراسة التجربة التكاملية في إطار السوق الأوروبية المشتركة, وحسبه فإن الأهداف الاقتصادية المشتركة تسرع في عملية التكامل الأوروبي أكثر من شعارات الفخر لشارل لومان و خطابات البابا

[1] Dario Battistella, *Théorie Des relations Internationales* (Paris :presse de sciences politique ,2003),12

و مقالات الحضارة الأوروبية الغربية وحتى من فكرة الخوف من الإتحاد السوفييتي , فحسب هاس "المنظور الديناميكي للتكامل القطاعي هو مفتاح المسار التكامل الأوروبي"[1]

على عكس ميتراني يدعم "ارنست هاس" التكامل الجهوي , و يتمسك بالتكامل الاقتصادي لأنه بمثابة الخطوة الأولى لتحقيق جماعة سياسية جديدة تختلف عن الجماعة الموجودة (جماعة الدولة الوطنية) لذلك فهو يعرف التكامل على أنه "**مسار**" وليس حالة فهو **مسار** لأن بفضله ستقبل القواعد السياسية للدول المختلفة على تحويل ولاءاتهم واهتماماتهم ونشاطاتهم السياسية إلى شكل جديد من المؤسسات القادرة على التحكم في الدول القومية الموجودة.

ثانيا: التكامل في مجالات السياسة الدنيا:

يقوم تصور هاس على افتراض مفاده أن بعض القطاعات هي أكثر أهمية من قطاعات أخرى وتملك إمكانية كبيرة في الانتشار ، حيث تعتبر الوظائف والمجالات الاقتصادية لها التأثير الأعظم في عملية التكامل . بخلاف **الوظيفية الأصلية** يرى هاس أنه لا يمكن أن يحدث التكامل في ظل قيادات غير سياسية أي خبراء و فنيين بالمقابل يؤكد على أن التكامل هو ناتج عن جهد النخب المعنية في القطاعين العام والخاص مدفوعين بدوافع براغماتية في ظل وجود مصالح تنافسية مما يولد الرغبة للبحث عن طرق ووسائل جديدة تخدم كل هذه المصالح.

هذه الطرق والوسائل توفرها منظمات فوق قومية لذلك يؤكد هاس على فكرة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمنظور الغربي حيث يكون القرار السياسي محصلة ديناميكية العلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح , وهذا ما لاحظه من خلال دراسته لهيئة الفحم والصلب , حيث من بين النخب المعنية مباشرة بالصلب والفحم كان هناك عدد قليل نسبيا من يؤيدون الشروع بقوة وبعد عدة سنوات من عمل

[1] Ibidem.

الهيئة أصبح الجزء الأكبر من قادة اتحادات العمال والأحزاب السياسية سواء الاشتراكية أو الديمقراطية من أنصار هذه الهيئة بل إن هذه القوى وبعد أن لمست فوائد الهيئة وضعت نفسها في طليعة الساعين لاستمرارية المسار التكاملي .[1]

حسب **هاس** المنطق الديناميكي للتكامل القطاعي هي مفتاح المسار التكاملي الأوروبي, التكنولوجيا والتطور السياسي للنشاط الاقتصادي سيؤدي للتكامل في قطاع معين وينتج عن ذلك مستجدات وقضايا لا يمكن حلها والتعاطي معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة, حتى تصل العملية في نهاية المطاف إلى مرحلة الانصهار البنيوي, كما أن أي عملية تكاملية فيها جوانب ضعف وجوانب قوة وهو ما يدفع الدول للتكامل في قطاع أخر لتعويض الخسائر في العملية التكاملية الأولى.

ف **هاس** يشترط لنجاح التجربة التكاملية البدء باستهداف قطاعات بسيطة ومتواضعة على المستوى الاقتصادي والتي تثير أي حساسية كقطاع الفحم والحديد بالرغم من بساطة هذا القطاع إلا أنه كان قادر على بناء بيئة جديدة وتوجيه العلاقات ونماذج التفاعلات بين الدول والنخب إلى منافي أخرى (هيئة الحديد والفحم أعطت لألمانيا فرصته لإعادة بناء الثقة وفي فرنسا فرصة لمراقبة النهضة الاقتصادية الألمانية) وفي نفس الوقت نجد النشطون في هذه القطاعات يعملون على توسيع أسواقهم و بدأت نقابات هذه القطاعات تعمل على إيجاد خطاب موحد و بالتالي تنظيمات عبر وطنية لتمثيل مطالبهم.[2]

[1] سميرة شرايطية,الوظيفية الجديدة,محاضرة القيت على طلبة السنة الثالثة ، تخصص علاقات دولية(كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة قالمة)،2016.

[2] Battistella ,Théories des relations internationles,13

المطلب الثاني المقاربة ما بين الحكوماتية الليبرالية

جاءت المقاربة ما بين الحكوماتية الليبرالية التي قدمها اندرو مورافيسك بعد الحرب الباردة.كتصور تصحيحي لمابين الحكوماتية الأصلية,وقد تأسست هذه المقاربة على خلفية ليبرالية عريقة:

أولا : فوقية القواعد المجتمعية على النظام الدولي والدول ,فالفواعل الأساسية للسياسة الدولية هي الأفراد والجماعات الخاصة.

ثانيا: هذه الفواعل المجتمعية هي مصادر المرجعية الدولية في شؤونها الخارجية وبذلك فالدول أو المؤسسات السياسية تمثل مصالح مجتمعاتها الداخلية.

ثالثا: لترتيبات الرسمية هي إطار تعمل في حدود الدول.

يتعاطى" أندرو مورافيسك"Andrew Moravcsik بجدية مع الحلقات البحثية التي أثارها هوفمان و كيوه ان، أي أنه ينطلق من الطرح القائل بأن المقاربةمابين الدولاتية هي التي تفسر ميثاق الإتحاد الأوروبي ولكنه لا يقبل بهذا الطرح الكلاسيكي ، لأنه يهمل العديد من المتغيرات فالقول بالمقاربة ما بين الدولاتية يختلف عن التحليل الذي يركز على الأفعال الحكومية، لأن الحكومات هي التي تباشر العقد ولكن كتمثيل عن أمال وتصورات شعوبها،ولذلك يرى مورافيسك انه يجب على الباحثين الذهاب إلى ما وراء المساومات ما بين الحكومات إلى المسارات السياسية الداخلية للدول الأعضاء.[1]

إن المقاربة مابين الحكوماتية الكلاسيكية ترى أن المصدر الأكثر أهمية للتكامل يكمن في تحديد مصالح الدول نفسها والسلطة التي تمثل هذه الدول، ويرد مورافيسك على هذا الطرح برفضه لاعتبار الدول أنها كرة بلياردو أو علب سوداء في عملية التكامل ، ويعتقد أن المصالح الوطنية التي تدافع عنها الحكومات تجد مصادرها الحقيقية في

[1] Pierre De Snarcelens ;yohan Aiffin ;la politique internationales ;théories et enjeux contemporaines .2ed.(Paris :Armand colin.2006)

المساومات الما تحت الحكوماتية التي تحدث فيما بين السلطات الحكوم اتية والفواعل الاجتماعية الداخلية قبل أن تلتقي الحكومات في اجتماعاتها[1] .

في حديثه عن عقلانية فواعل الدولة يجمع مورافيسك بين فرضيتين :

الأولى: الفرضية ما بين حكوماتية التي ترى أن ممارسة السياسة محكومة بمنطق المساومة الإستراتيجية بين الدول.

الثانية: الفرضية الليبرالية التي ترى بأن الخيارات الوطنية تتشكل في المستوى الاجتماعي وهذا يمكن تصنيف رأيه ضمن الطرح النظري للدبلوماسية الذي يقول بأنها لعبة ذات مستويين« jeux a deux niveau » وهو الطرح الذي تبناه روبرت بوتنام الذي يرى أن كل المفاوضات الدبلوماسية هي لعبة ذات مستويين فكل حكومة تفاوض على المستوى الدولي محكومة بمنطق مزدوج في هامش مشاوراتها ، لأنه يجب ان توفق بين رغبتها في الوصول إلى اتفاق مع شركائها الخارجيين وبين ضرورة تمثيل مصالح الجماعات الاجتماعية الداخلية، و بمعنى آخر الرغبة في عدم الخضوع للشركاء الخارج يين والرغبة في تفريغ الضغوطات التي تمارسها الفواعل الداخلية .

وبهذا يظهر أن مورافيسك يعتقد أن تأثير الفواعل الاجتماعية يتوقف في المستوى الوطني وهذا عكس الوظيفيون الجدد ,ولكن يؤكد أن قرار التوجه نحو المسار التكاملي تحكمه الفواعل المجتمعية والشعوب بالدرجة الأولى وما الحكومات إلا هيئات تمثيلية.[2]

حسب مورافيسك غياب التكامل في المستويات الدبلوماسية راجع إلى غياب المصالح الاجتماعية و الحكوماتية بمعنى غياب المصالح التي توفق بين المصالح الاجتماعية والمصالح الحكوماتية من جهة، ومن جهة أخرى فإن فوائد الإتحاد السياسي غير مؤكدة بالنسبة للجماعات الخاصة ، كما أن التأثير في هذا النوع من الاتحادات لا

[1] Ibidem.

[2] شرايطية ،الوظيفية الجديدة.

يكون اجتماعيا، فالنخب الجزئية هي التي تنتهي بتشكيل الحكومة ، وهي من تهتم بهذه المجالات .

المبحث الثاني: أزمة الديون في منطقة اليورو

عرفت منطقة اليورو منذ نهاية 2009 وإلى يومنا هذا أزم ات مالية حادة، حيث كانت هذه الأزمات امتداد للأزمة المالية و الاقتصادية العالمية التي ضربت أسواق الولايات المتحدة الأمريكية و الاقتصاد العالمي سنة 2007 .

كان أول ظهور لبوادر الأزمة في منطقة اليورو عندما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو (اليونان، إيرلند، إسبانيا)، و عجز الميزان التجاري لهذه الدول عن تحقيق تنمية اقتصادية، كما ازدادت خطورة الأزمة سنة 2010 و بداية 2011، بانتقالها إلى بلدان أوروبية أخرى: إيطاليا و البرتغال.حيث كان لهذه الأزمة إنعكسات على الوضع الإقتصادي في إقليم الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: أزمة الديون السيادية في اليونان

لقد كانت هذ ه الأزمة عاصفة على الاقتصاد اليوناني نتيجة العجز الذي طال هياكله الاقتصادية بسبب الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007 ؛ أين أخذ موضوع أزمة الديون في اليونان حيزا من الاهتمام الأوروبي خاصة بعد عجز السلطة المركزية للإتحاد الأوروبي عن وضع سياسة موحدة لإنقاذ هذه الدولة من الإفلاس بسبب تباين قدرتها الاقتصادية.

أولا: أسباب الأزمة المالية اليونانية

تعود أسباب الأزمة المالية في اليونان إلى عدة عوامل داخلية و خارجية:

أ_العوامل الداخلية: حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا في الفترة 2001–2008 حيث نما

متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و زادت نسبة الطلب المحلي بنسبة 3.8٪ مقارنة بنسبة النمو في منطقة اليورو التي بلغت 1.7٪ في نفس الفترة؛ و جاء هذا النمو بسبب التسهيلات التي أقدمت عليها البنوك اليونانية في مجال منح القروض منذ دخولها منطقة اليورو لجلب الاستثمارات نتيجة الاستفادة من أموال القطاع العام و الاستدانة من صناديق الإتحاد الأوروبي ما نتج عنه زيادة آلية في النفقات الحكومية قدرت بـ 87٪ كما بلغة نسبة الإيرادات 31٪ نتيجة زيادة استهلاك القطاع الخاص و الاستثمارات العامة دون القدرة على تسديد القروض ، فبلغت ديون القطاع العام 270 مليار يورو عام 2009.[1]

هذا ما انعكس سلبا على ميزانية الحكومة، أين بلغ متوسط عجزها خلال تلك الفترة نسبة تقدر بـ 5.8٪ مما دفعها إلى الاقتراض الخارجي لتغطية العجز و تدعيم العملة، ما جعلها تقع في أزمة ديون خارجية، نتج عنها عجز في ميزانها التجاري أرتفع من 5.8% سنة 2004 إلى 14.8% سنة 2008، وهذا ما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (1): تطور العجز المالي اليوناني في الفترة 2009/2001 (%)

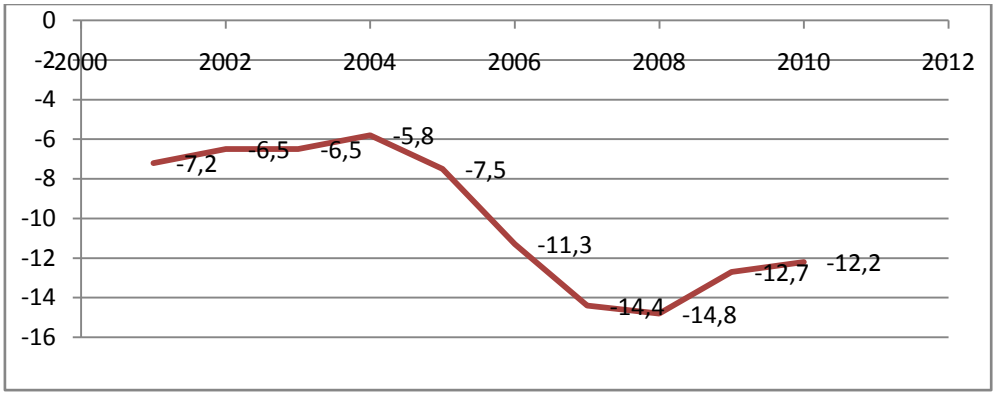

المصدر : أحميمة خالد،"أزمة الديون الأوروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي "،(رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013) ،44.

[1] - Milos Todorovic. Jovan Bogdanovic.The European union debet crisis and the eurozone's survival.faculty of economics. University of Nis. Serbia .series « economics and organization vol 08.N 02. 2011.167.

يتضح لنا من خلال الرسم البياني أن نسبة العجز في الميزانية كانت مرتفعة منذ دخول اليونان إلى الإتحاد الأوروبي عام 2001 حيث بلغت نسبة -7.2 بالمائة غير أنها عادت للانخفاض مجددا نهاية 2004 أين وصلت إلى -5.8 ثم عادت لترتفع أثناء أزمة 2008 لتستقر في معدل -14.8 و هي أعلى نسبة يصل إليها عضو في الإتحاد الأوروبي.

فحسب منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي للسنة 2010 اعتبرت اليونان أسوء دولة مقارنة مع دول جنوب أوروبا من حيث العجز المالي، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التهرب الضريبي فيها 30٪ أي ما يعادل 3.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت النفقات العامة مرتفعة نسبيا مقارنة مع الإيرادات العامة".[1]

ب_ العوامل الخارجية:

بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي أدت إلى الأزمة، هناك أيضا مجموعة من الأسباب الخارجية التي ساعدت على تفاقم أزمة الديون في اليونان نذكر منها مايلي:

الانضمام إلى فضاء اليورو : تم قبول عضوية اليونان في فضاء العملة الموحدة سنة 2001 رغم أن المعايير الاقتصادية و المالية لا تنطبق عليها (أنظر الملحق رقم 01) ويأتي ذلك على خلفية التجاوزات التي قامت بها الحكومة في تلك الفترة و التي استمرت إلى غاية 2008، حيث قامت بالتلاعب بنتائج أدائها الاقتصادي عن طريق خفض قيمة نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية وتقديمها لمنظمة يورو ستات Euro Stat على أنها لم تتجاوز الحد الأقصى المسموح به و المقدر ب 3٪ ، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية و اقتصادية لحل المشكلة.[2]

[1] أحميمة خالد، "أزمة الديون الأوروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي(مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013)،57.

[2] بو الكور نورا لدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان:الأسباب و الحلول"، مجلة الباحث،13 (2013):60.

هذا ما أحدث أزمة ثقة بين المفوضية الأوروبية و اليونان حيث اتهمتها بـ:

- تزوير الدخل الضريبي؛
- هدر وسوء استغلال التمويل الأوروبي؛
- تقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يتعلق بالخدمات؛
- تقديم معلومات زائفة حول العجز الاقتصادي؛
- تقديم معلومات غير صحيحة حول سعر الفائدة على السندات؛
- الحصول على دعم أوروبي للقطاع الخاص ثم تقديمه على أنه دخل حكومي.

ونتيجة لهذه الظروف فرض الإتحاد الأوروبي لجنة رقابة دائمة على اليونان.[1]

الأزمة المالية العالمية 2008: تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية و دخلت في ركود بسبب ضعف الدخل الضريبي, و ارتفاع العجز في ميزانيتها ما أدى إلى ضعف التنافسية. فبعد تولي الحكومة الجديدة زمام الحكم في أكتوبر 2009 تم الكشف عن التجاوزات التي وقعت في الحكومة السابقة بمجر د الإعلان عن عجز الميزانية بنسبة تقارب-12.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي , وهذا ما يعادل حوالي 114٪ من الدين العام للناتج المحلي الإجمالي أي أربعة أضعاف ما تم تداوله في الحكومة السابقة.[2]

مبالغة في الدين العام منذ 2009:

" منذ نهاية 2009 زادت مخاوف المستثمرون و الدائنون في بعض الدول الأوروبية؛ ما نتج عنه أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية صاحبة

[1] أحميمة خالد، "أزمة الديون السيادية و انعكاساتها،38.

[2] رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع و مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية،(مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013)، **20**

تخفيض التصنيف الائتماني لليونان نتيجة المبالغة في الدين العام، مما أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية".[1]

ثانيا: أهم أحداث أزمة اليونان:

يمكن إيجاز تطورات أزمة الديون اليونانية في الجدول التالي:

التاريخ	الأحداث
04 أكتوبر 2009	تشكيل حكومة يونانية جديدة.
08 أكتوبر 2009	اليونان تعلن عن عجز في ميزانيتها بنحو % 12.7 من الناتج المحلي الإجمالي و دين عام قدر بنحو % 113.4من الناتج المحلي الإجمالي أي ضعفي مما صرحت به الحكومة السابقة قبل ثلاثة أشهر، بعد انكشاف الأمر أمهل الاتحاد الأوربي الحكومة الجديدة مهلة سنتين حتى تخفض عجز ميزانيتها لجنة التنقيط الدولية FitchRatings تقوم بتغيير نقطة سندات الخزينة اليونانية من A/A−
جانفي 2010	اليونان تعلن عن الخطوط العريضة لبرنامجها ألتعديلي للنفقات العمومية، الذي سيخفض عجز الميزانية إلى 2.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 ، الأمر الذي لم يقتنع به مستثمري الأسواق المالية.
فيفري 2010	الإتحاد الأوروبي يعلن عن إصدار برنامج مساعدة اليونان دون تحديد آلياته.
فيفري 2010	تشكيل لجنة مشتركة بين اليونان وصندوق النقد والاتحاد الأوربي.
مارس 2010	اتفاق وزراء مالية دول الاتحاد على مساعدة اليونان تصريح رئيس الوزراء اليوناني: باباندريو على عجز حكومته على خفض في ميزانيتها. تم قبول السندات اليونانية منخفضة التنقيط من طرف البنك الأوربي المركزي إلى غاية 2011
أفريل 2010	اليونان تطلب مساعدات من الاتحاد الأوربي و صندوق النقد الدولي
ماي 2010	لتجنب انتشار أزمة الديون و لإنعاش الأسواق المالية المفوضية الأوربية و صندوق النقد الدولي يدرسان إمكانية إقراض اليونان 750 مليار يورو.
مارس 2011	قمة أوربية للاتفاق على منح اليونان قروض من 4 إلى 7 سنوات بسعر فائدة من 4.2 % إلى5.2 % قمة جمعت ستة وزراء مالية أوربيين بلكسمبورغ للاتفاق على خطوة جديدة لإنقاذ اليونان.

[1] بو الكور نور الدين،" أزمة الدين السيادي في اليونان:الأسباب و الحلول "،61.

أكتوبر 2011	قمة بروكسل خلاف بين فرنسا و ألمانيا حول صندوق الإنقاذ الأوربي(قدرته 608 مليار أورو)، إذ لا توافق ألمانيا فرنسا حول تحويل الصندوق إلى بنك.
نوفمبر 2011	خطة إنقاذ جديدة تشمل إعفاء اليونان من سداد% 50 من ديونها

المصدر: برهوم أسماء،" واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، (ورقة بحثية للملتقى الدولي الثاني المركز الجامعي واد السوف، الجزائر، يومي 26 و27 فيفري 2011).

ثالثا: تداعيات الأزمة اليونانية على فضاء اليورو

إن اليونان واحدة من أصغر الدول في منطقة اليورو حيث تشكل إيراداتها 0.6 بالمائة فقط من الناتج الإجمالي للمنطقة، إلا أن تعثرها يمثل مشكلة خطيرة للمنطقة برمتها لأن من شأن ذلك زعزعة الثقة في العملة الموحدة وخلق ضغوطاً على الدول المشابهة من حيث خصائص المديونية والميزانية خاصة البرتغال وايرلندا وإسبانيا التي ارتفع فيها معدل الاقتراض إلى 2.317 عدا التسبب في مضاعفات خطيرة على بنوك الاتحاد الأوروبي التي تعود إليها 42.0 مليار يورو من ديون اليونان إذ أن: 35 مليار يورو منها عائدة إلى بنوك فرنسية وألمانية"[1]

حيث قال "مايكل هيوز"Michael Hewes محلل لدى سي أم سي ماركتس Cmc markets:

"يبدو أن الفراشة اليونانية على وشك التسبب بعاصفة في أسواق المال".[2]

كما أن أزمة الديون في اليونان كبدت منطقة اليورو تكاليف اقتصادية كبيرة حيث شهدت أسواق المال و بورصات الإتحاد الأوروبي تراجعا بسبب المخاوف من خروج اليونان من منطقة اليورو بعد إقدام هذه الأخيرة على غلق مصارفها لحماية نظامها المالي إثر فشل المفاوضات مع الدائنين.[3] أنظر (الملحق رقم 02)

[1] أحميمة خالد،"أزمة الديون السيادية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي"، 65.

[2]- أف ب،" أسواق المال تشهد اضطرابات على خلفية أزمة اليونان"،أطلع عليه بتاريخ 29ماي 2017، https://www.nessma.tv/article/%D8%A7%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86-7268

[3] نفس المرجع.

هددت هذه الأزمة مستقبل الإتحاد الأوروبي النقدي كذلك بفقدان القدرة على التعامل مع تحدياته المالية العامة نتيجة انتقال عدوى سندات مناطق اليورو ذات الاقتصاديات الهشة مثل: (إسبانيا، أيرلندا، البرتغال) إلى المؤسسات و الأسواق المالية في منطقة اليورو حيث تعرضت عملة اليورو لضغوطًا شديدة، وسجل سعر صرفها تراجعًا كبيرًا عقب اندلاع الأزمة، إذ تراجع إلى ما دون0.3 دولار بسبب المخاوف من انتشار الأزمة إلى دول أخرى أقل تضرر ، وانخفضت الاستثمارات التي كانت مرتفعة في معظم الدول الأعضاء الجديدة، بسبب قيود الائتمان، وانخفاض الاستثمار في الخارج.[1]

كما أدت هذه الأزمة إلى نشوب خلافات في الرأي بين(ألمانيا و فرنسا) على اعتبارهما من أكبر الدول المساهمة في تمويل المؤسسات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي حيث ظهر هذا الخلاف بين الطرفين حول طبيعة المعالجات المطروحة لحل مشاكل منطقة اليورو، نتيجة معارضة فرنسا لفكرة تأسيس حكومة اقتصادية كحل موضوعي لمعالجة الأزمة، أما بالنسبة لألمانيا فقد عارضت تأسيس إدارة اقتصادية تعنى بفرض العقوبات.

كذلك الخلاف حول موضوع التنمية الاقتصادية فألمانيا وضعت برنامج لتفعيل عملية التصدير يتوافق و إمكانياتها الاقتصادية دون مراعاة باقي دول الإتحاد الأوروبي الغارقة في العجز التجاري و من بنها فرنسا التي طالبتها بخفض الضرائب لتشجيع الواردات كما زادت حدة الخلافات بعد طرح ألمانيا لفكرة زيادة دعم صندوق الاستقرار الأوروبي بعد أن قامت بزيادة حصتها من 123 مليار يورو إلى211 مليار يورو.[2]

[1] Georgios P.Kouretas.prodroms Vlamis. « The Greek Crisis « Causes and Implications »panoeconomicus. 57، 2010,393.

[2] يحيى هاشم أسامة،"أثر الأزمة الاقتصادية على مصير الإتحاد الأوروبي"،أطلع عليه بتاريخ 01 جوان 2017، www.feqhweb.com/vb/t11987.html

أ:

المطلب الثاني: انتشار الأزمة المالية بين دول الإتحاد الأوروبي

الفرع الأول :أزمة الديون في أيرلندا و البرتغال :

أولا: الأزمة المالية الأيرلندية:

نتيجة لبعض الإختلالات في البناء المؤسساتي لاقتصاد اليورو تعذر وضع حد لخلفية الأزمة المالية في منطقة اليورو ما أدى إلى انتقال الأزمة بنفس أبعادها إلى ايرلندا، مع الجدير بالذكر أنها تختلف اختلافا جوهريا مع أزمة اليونان من حيث الأسباب:

حيث نتج عن النمو السريع الذي شهدته ايرلندا قبل انضمامها لفضاء اليورو و الذي أصبح أكثر تعزيزا بعد الإن ضرمام بسبب تدعيم القطاع المالي من طرف المؤسسات النقدية الأوروبية من أجل تعجيل الإدماج عدة مشاكل كانت سببا رئيسيا في الأزمة المالية التي تعرضت لها.

بعد دخولها منطقة اليورو، شهدت المنطقة توسعا اقتصاديا و ارتفاعا في مستويات المعيشة كما ظهرت الكثير من القروض الميسرة بأسعار فائدة منخفضة مما شجع الإقبال عليها في الأسواق المالية. وأسهمت أسعار الفائدة القصيرة و الطويلة الأجل في ازدهار الائتمان و الطلب القوي على قروض الرهن العقاري وعلى الاستثمارات العقارية حيث ارتفعت أسعار العقارات في دبلن بنسبة 500٪ .[1]

"إذ انعكس ذلك على اقتصادها الذي تحول من القطاع الصناعي إلى قطاع خدماتي، عقاري ماليإ ما أدى إلى تضخيم المشكلة ؛ خاصة و أن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 كان لها وقع كبير على القطاع المالي و العقاري , و انخفضت حركة الاستثمارات و المساكن بنسبة 40 ٪ طبقا

[1] Milos Todorovic, The European Union Debet Cr**isis,** 171.

لتقارير اللجنة الأوروبية، إلا أن أكثر القطاعات تأثرا كان القطاع المالي مع انخفاض قيمة الأسهم بنسبة 70٪ ، كما قدرت خسارة البنوك بنسبة 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي"[1]

هذا ما أثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي ما دع ا الحكومة الأيرلندية إلى إنشاء وكالة وطنية لإدارة الأصول من أجل تولي جزء من قروض الرهن العقاري التي لا يمكن استردادها وذلك كضمان لتغطية جميع ديون البنوك حيث ضخة لهذه الوكالة ما يقارب 66 مليار دولار من أجل تحسين سيولتها التي من شأنها إنعاش الاقتصاد، إلا أن هذه الخطوة التي قامت بها الحكومة زادت من ارتفاع نسبة الدين العام من 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى 65.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام2009. [2] أنظر الملحق رقم(03).

ثانيا:الأزمة المالية البرتغالية

تعد البرتغال من أضعف الدول في منطقة اليورو من الناحية الاقتصادية فأزمتها ليست وليدة اللحظة وإنما ترجع إلى عقود من الضعف والتباطؤ في النمو الاقتصادي مقارنة مع بقية دول المنطقة، ويكفي أن نقرأ أهم أرقم المؤشرات الاقتصادية في هذه الدولة لندرك أسباب وخلفيات الأزمة البرتغالية:

الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي البرتغالي الأضعف في منطقة اليورو، ذلك أن نسبة النمو التي حققها بين سنتي(2007/2001) لم تتجاوز نسبة 1.1% وفي نفس الوقت تقلصت ثروة البلاد ب 1% ، وبلغ معدل البطالة طويلة الأجل 5% من النسبة العامة، ليصل المعدل سنة 2010 حوالي % 10,9 الإجمالي .

[1]– أحميمة خالد، "أزمة الديون السيادية و انعكاساتها على موازين،47.

[2] Milos Todorovic, The European Union Debet Crisis,172

يعتبرا لاقتصاد البرتغالي هو في المقام الأول اقتصاد خدمات، كما أن القدرة الشرائية في البرتغال هي الأدنى معدلا مقارنة بمنطقة اليورو، ففي سنة 2008 بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حولي % 25 أقل من المتوسط الأوربي وبراتب متوسط قدره 800 يورو، و معظم الزيادات في الأجور وجهت للاستهلاك وبالتالي الزيادة في الواردات .[1]

بداية الأزمة في عام 2010

برزت الأزمة البرتغالية للعلن بعد أن رفض البرلمان البرتغالي خطط التقشف التي عرضها رئيس الوزراء وقتها "جوزيه سوكراتس" Jose Socrates و أعلن أن الحكومة البرتغالية بحاجة إلى مساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي، قدرها 80 مليار يورو.

وأبلغ سوكراتس مواطنيه أن البرتغال تحتاج إلى المساعدة المالية للحفاظ على نظامها المصرفي و على اقتصادها, لتصبح بلاده ثالث دولة أوروبية تضربها الأزمة الاقتصادية، حيث أن نسبة الدين في البرتغال بلغة قرابة 75% من إجمالي الناتج المحلي إلا أن معدل النمو البطيء للاقتصاد البرتغالي و موقعه التنافسي الضعيف جعل من الصعب وضع خطة لتسديد الديون التي بلغت نسبة 25% من طاقتها الإنتاجية خلال تلك الفترة.[2] أنظر الملحق رقم(04)

تطور الأزمة المالية البرتغالية في الفترة 2013/2011

"تفاقمت أزمة الديون في البرتغال بسبب الاضطرابات السياسية في منتصف شهر مارس في عام 2011 على خلفية الأحداث السابقة المتمثلة في رفض برلمان البلاد تدابير التقشف التي فرضتها

[1] jean-pierre vesperini, l'euro.origines, vertus et vices, crises et avenir,(Italie, imprime en Italie, fevrier 2013),20.

[2] لاندون توماس جونيور ، أزمة ديون البرتغال في"المنطقة الحمراء"بعد سقوط الحكومة،اطلع عليه بتاريخ، http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=614274&issueno=11806#.WU0PkNSyOko

الحكومة والتي كانت تهدف إلى تجنب عملية خطة الإنقاذ ونتيجة لذلك كانت إدارة الحزب الاشتراكي المؤقتة لا تملك أي خيار سوى الحصول على حزمة الإنقاذ من الإتحاد الأوروبي، والتمويل الخارجي في حالات الطوارئ حيث كانت هناك حاجة لتغطية تكاليف التعويض وإعادة تمويل التزامات الديون الخارجية للبرتغال، وتم الاتفاق على برنامج إنقاذ ب 19 مليار يورو في أوائل شهر ماي 2011 من أجل تحقيق الاستقرار في أوضاعها المالية".[1]

مع بداية 2012 تمكنت البرتغال من الحصول على حزمة مساعدات قدرة ب 78 مليار يورو حيث أكدت الجهات الدائنة أن نسبة الركود الاقتصادي في البرتغال خلال تلك الفترة سيتعمق، وقد بلغت نسبة البطالة 14.5% وهي مرشحة للارتفاع .[2]

مع مطلع 2013 لجأت الحكومة و المعارضة إلى المحكمة الدستورية لتحديد مصير البرتغال فما يخص إجراءات التقشف, بعد أن خرجت الجماهير منددة بسياسة التقشف غير العادلة في حق الأفراد حيث قدرت نسبة الزيادة الجديدة على الضرائب 80% نتيجة ارتفاع الدين العام, حيث بلغ نسبة 120% من إجمالي الناتج المحلي خلال تلك الفترة مقابل، 14.5% في عام 2012 .[3]

الفرع الثاني: الأزمة المالية في إسبانيا

أولا: أسباب الأزمة

تعتبر إسبانيا من أهم أعمدة الاقتصاد الأوروبي كونها تحتل المرتبة الرابعة أوروبيا بعد ألمانيا و فرنسا و إيطاليا حيث سجلت منذ انضمامها إلى الركب الأوروبي سنة 1986 و إلى غاية أوائل 2009 قبل الأزمة المالية نموا في الناتج المحلي الإجمالي تجاوز

---

[1] أحميمة ، أزمة الديون السيادية ، 48. .

[2] البرتغال ثاني بلد في منطقة اليورو يخرج عن الوصاية المالية لدائنيه"،أطلع عليه بتاريخ2017/05/23

http://alghad.com/articles/802669-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%AA%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%88-%D9%8A%D8%AE%D8%B1%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%86%D9%8A%D9%87

[3] شاوي نوال، بومعزة مريم،" أفاق التكامل المالي الأوروبي في ظل أزمة ،

الديون السيادية الأوروبية"(مذكرة ماستر ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية،2013), 157.

متوسط النمو في أوروبا بنسبة 17%، إلا أن الوضع سرعان ماتغير بعد وقوعها في حالة ركود إقتصادي نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008 حيث بدأت تظهر عليها أعراض الأزمة نتيجة العجز الذي طال الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11.1% بداية 2009 مع انهيار سوق العقارات .[1]

تأتي هذه الأزمة على خلفية تزايد الإقبال على شراء العقارات في إسبانيا سواء من قبل السكان المحليين أو من قبل السياح الأجانب. مما شجع الحكومة الإسبانية على زيادة الاستثمار في هذا القطاع. وقد جلبت عدداً كبيراً من العمال سواء من داخل إسبانيا أو من خارجها و فاقت استثماراتها في قطاع البناء ألمانيا و فرنسا و بريطانيا مجتمعة إذ قامت بتشييد أكثر من 800000 وحدة سكنية سنويا في الفترة مابين 2011/2006 كاستثمار مربح من خلال الرهن على المدى الطويل(35-50 سنة) بنسب متفاوتة،[2]

مع بداية الأزمة عام 2008 و انفجار فقاعة العقارات وجدت إسبانيا نفسها تدور في حلقة مفرغة من الديون بعد اليونان و أيرلندا و البرتغال بسبب فشل نظامها المالي نتيجة تدهور أداء القطاع العقاري، المتأثر بانخفاض ضرائب أرباح قطاع الإسكان.

وجدت البنوك الإسبانية نفسها مهددة بالإفلاس نتيجة انتهاء موارد صندوق ضمان الودائع الإسباني نتيجة الفشل في تحصيل الديون بسبب:

التوقف عن سداد الديون العقارية نتيجة ارتفاع البطالة إلى 23.6% وهو أعلى معدل على مستوى أوروبا.[3]

بالإضافة إلى اعتماد نظام توريق الديون وهي القصة نفسها التي عاشها سوق العقار الأمريكي، والتي نجمت عن عمليات توريق الديون ، ذلك الابتكار المالي الذي يسمح للمصارف بتجميع القروض العقارية التي تمنحها لعملائها المختلفين في حزم، ثم بيع هذه الحزم في أسواق المال في صورة أوراق مالية للاستثمار، يطلق عليها الأوراق

[1] نفس المرجع.

[2] Jean-Pierre، vesperini,**l'euro**. **Origines**,146.

Ibidem,150.

المالية المغطاة بالرهون العقارية ، والتي للأسف الشديد يشتريها المستثمرون دون أدنى علم بطبيعة الغطاء الذي تحتويه تلك الأوراق، ولا يمكنهم بأي حال تحديد مستويات المخاطرة التي تحملها على نحو معقول.[1]

أشارت بعض تقارير الخبراء أن مشكلة إسبانيا تكمن في استنزاف السيولة, حيث أن معدل اقتراضها من البنك المركزي الأوروبي في زيادة باستمرار فعند إعلان هذا الأخير عن عملية إعادة التمويل طويل الأجل LTRO كانت البنوك الإسبانية سباقة إلى الاقتراض حيث اقترضت نهاية ديسمبر 2011 و أواخر مارس 2012 قرابة 72.6 مليار يورو.[2]

و في ضوء تأجج أزمة الديون في إسبانيا قال "نيكولاس فيرون" Nicolas Firon كبير الباحثين في معهد "بروجل" Brougel:

"الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية في إسبانيا ترجع إلى سببين؛الأصوات المعارضة لخفض الإنفاق, و فقدان المستثمرين للثقة في سوق إسبانيا مع عدم وضوح اتجاه سياسة الحكومة، وثانيها صدور بيان مشترك لوزراء خارجية ألمانيا و هولندا و فنلندا حول فرض قيود على الأغراض التي ستستخدم فيها أموال الإنقاذ المتاحة في إطار آلية الاستقرار الأوروبية التي تعد أداة الإنقاذ المستقبلية لمنطقة اليورو ما جعل حصول إسبانيا على مساعدات مستقبلية أمر بالغ الخطورة و الغموض"[3]

[1] محمد إبراهيم السقا،"هل تنجح عملية إنقاذ مصارف الزومبي الإسبانية"، أطلع عليه بتاريخ 20 ماي 2017، http://www.alarabiya.net/views/2012/06/12/220132.html

[2] Jean-Pierre، vesperini,l'euro.origines. 153.

[3] محمد توفيق،"إسبانيا في عين العاصفة مع وقوف أزمة الديون الأوروبية حجرة عثر أمام نمو الاقتصاد العالمي،اطلع عليه بتاريخ، http://arabic.peopledaily.com.cn/31659/7967148.html

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على منطقة اليورو

سرعان ما إنتشرت الأزمة المالية بين الحلقات الإقتصادية الضعيفة مما عاد بإنعكاسات خطيرة على منطقة اليورو كان لها وقعها على مستقبل الإتحاد المالي.

الفرع الأول: الأزمة المالية و تباعد وجهات النظر

لقد أدى انتشار الأزمة المالية التي تعرضت لها اليونان بداية 2008 في باقي دول جنوب أوروبا إلى ظهور نوع من السخط و إلقاء اللوم على السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات المسئولة داخل الإتحاد الأوروبي خاصة بعد الإختلالات التي حدثت جراء الأزمة المالية و زادت من أتساع الهوة الاقتصادية بين دول الجنوب(اليونان، إيطاليا،إسبانيا ، البرتغال) بقيادة فرنسا و دول الشمال(المجر، هولندا، فنلندا، و دول البينيلوكس...الخ) بقيادة ألمانيا[1]. أنظر الملحق رقم (05)

أعلنت المستشارة الألمانية ميركل أمام أعضاء البرلمان الألماني أن" اتحاد العملات هو مصيرنا المشترك، هذه هي مهمتنا التاريخية :لأنه إذا فشل اليورو ستفشل أوروبا"[2]

بكل ثقة صرخ الرئيس الفرنسي في منتدى دافوس:

" لن نتخلى أبدًا عن اليورو، أبدًا.. إنه على درجة من الأهمية تجعلنا دائمًا في الموعد لإنقاذه. النتائج التي قد تنجم عن اختفاء اليورو ستكون كراثية إلى حد يمنعنا من التلاعب بهذه الفكرة". [3]

ومنه سعت كل من ألمانيا و فرنسا لوضع حدا للتهديدات الاقتصادية التي تعرض الإتحاد الأوروبي لخطر التفكك كل وفق منظوره في إطار التنافس الخفي على القيادة؛ هذا ما أثرا نقطة خلاف جوهرية بين الطرفين تمثلت في:

---

[1] أماني صلاح الدين سليمان،"لحضة الاختبار :مستقبل أوروبا فيمواجهة تحديات التفكك"،اطلع عليه بتاريخ ، http://rawabetcenter.com/archives/12609

[2] رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع و مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية" (رسالة ماجستير،،جامعة محمد خيضر بسكرة2013)، 108-109.

[3] نفس المرجع.

- **دور البنك المركزي الأوربي:** لقد أثارت الأزمة المالية جدلا حادا جدا و واسع النطاق بين دول جنوب و شمال الإتحاد الأوروبي حول دور البنوك المركزية ومسؤولياتها هل ينبغي للبنوك المركزية مواصلة استهداف التضخم؟ أي وضع السياسات النقدية على أساس تحقيق معدل تضخم مستهدف، والذي عادة يتمثل في أسعار السلع الاستهلاكية وحتى في الحالات التي لم تستهدف فيها البنوك المركزية معدل تضخم دقيق . وبدا هذا المنهج ناجحا، فقد جاءت فترة ممتدة من استقرار الأسعار ترافقت مع ثبات النمو وانخفاض معدلات البطالة.[1]

كما أعطت الأزمة " فرضية الأرضية الجديدة" , زخما متجددا مفادها أن الاستهداف المحض للتضخم أمر غير مستحسن وإنما يتعين مد جسور صلاحيات البنوك المركزية إلى أبعد من ضمان استقرار الأسعار ليشمل التنظيم والرقابة المصرفية والاستقرار المالي والحيلولة دون حدوث فقاعات أسعار الأصول".[2]

هذا ما أثر الرفض من طرف تكتل دول شمال أوروبا بقيادة ألمانيا؛ على اعتبار أن قرار البنك المركزي الأوروبي بشراء السندات لكبح إرتفاع معدلات الفوائد على الاقتصاديات الضليعة في الأزمة, منافيا لما جاء في معاهدة ماستريخت التي تنص في الفقرة الأولى من المادة 104 أنه:

> "يمنع على البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية للدول الأعضاء منح مساعدات لمؤسسات الإتحاد و الإدارات المركزية و السلطات المحلية و الشركات الخاصة و العامة للدول الأعضاء"
>
> وأعتبرو أن إقدام البنك المركزي على خطوة مماثلة فيه مساس باستقلاليته اتجاه الدول كما ستكون هناك عواقب على المدى الطويل".[3]

[1] Duvvuri Subbarao : "Redefining Central Banking,Finance and development",47(2010,)26.,
[2] -Ibid.
[3] -Ibid.

في المقابل تتفق سائر دول أوربا الجنوبية بقيادة فرنسا على أن الانضباط المالي يفترض إقناع البنك المركزي الأوروبي ببذل المزيد من أجل مساعدة الدول المتعثرة على تخطي أزمتها وذلك من خلال شراء قسم كبير من ديونها في الأسواق و العمل على خفض معدلات الفائدة التي تدفعها هذه الدول نتيجة الديون الملقاة على عاتقها .[1]

و هكذا فإن الخلاف الفرنسي الألماني قد ظهر في الحلول المطروحة من الطرفين حيث طرحت فرنسا مقترح لتأسيس حكومة اقتصادية تعنى بعلاج تلك الأزمة إلا أن الطرف الألماني عارض هذا الطرح بشدة كون ذلك بمثابة تدخل في شؤون الأعضاء و مساس بسيادتهم.

ومنة فشل هذا الطرح، كما اعترضت فرنسا على مشروع التنمية الاقتصادية الذي اقترحته ألمانيا في محاولة كون هذا المشروع يتماشى مع المستوى الاقتصادي الجيد لألمانيا دون مراعاة باقي الاقتصاديات الأوروبية التي تعاني من عجز حاد ،كما اقترحت ألمانيا تجميد الدعم المالي للدول المدينة حتى لاتساهم أكثر في رفع العجز في ميزانيتها و تجميد حقوق التصويت لهذه الدول فيما يخص قرارات الإتحاد الأوروبي هذا ما اعتبرته فرنسا تعطيل لمصالح الدول التي تعاني من الأزمة المالية.[2]

الفرع الثاني: الوحدة النقدية و التباين الاقتصادي

عند طرح مشروع اليورو كمشروع لترسيخ الوحدة الأوروبية كانت هناك توقعات شبه مؤكدة من طرف المؤسسات المالية الأوروبية أن اقتصاديات الدول الأعضاء ستشهد تحسن وتقارب متزايدا ، إلا أن هذه الخطوة زادت من الفوارق الاقتصادية بين هذه الدول حيث أتسع نطاقها مع مرور الزمن إلى أن أصبحت واضحة للعيان وذلك من خلال الأزمة المالية التي ضربت الحلقات الضعيفة في فضاء الإتحاد الأوروبي و أحدثت اختلافا واسعا في منطقة اليورو بين دول شمال الإتحاد

[1] نوال شاوي،أفاق التكامل المالي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية،157.

[2] Raymondj, Ahearn, The **Futur Of Eurozone And U.S Inters,** Report For Congress.2012, 9.

الأوروبي(النمسا،بلجيكا،ألمانيا،فنلندا،فرنسا،لكسمبورغ،هولندا) و الدول المعروفة باسم (PIIGS) التي تقع جنوب الإتحاد(اليونان،أيرلندا،إيطاليا،إسبانيا،البرتغال) حيث حملت دول الشمال مسؤولية ما يحدث و أتهمتها بوضع عراقيل مالية من شأنها تخفيض حجم صندوق التعاون مما ترتب على ذلك كساد تجاري و ارتفاع معدلات البطالة.[1]

إن السبب الرئيسي وراء تعثر النمو في دول الجنوب يكمن في التفاوت في تكاليف الإنتاج بعد الدخول في فضاء العملة الموحدة، حيث ارتفعت تكاليف وحدة العمل في الدول الجنوبية بنسبة 36% 28% ثم 30% على التوالي منذ بداية طرح اليورو إلى غاية انتشار الأزمة في هذه الدول مقارنة بأقل من 5% في ألمانيا الأمر الذي أدى إلى تفاوت تراكمي مع بداية 2010 تجاوز 30% و أكثر من 20% في كل من إيطاليا،إسبانيا و البرتغال و بالتالي فقدان القدرة التنافسية مع باقي الدول الأعضاء مما ينجر عنه فقدان جزاءا من إيراداتها بالعملة الصعبة وبالتالي يحدث عجز في ميزان المدفوعات و بالتالي يتعذر عليها الوفاء بالتزاماتها الخارجية و تتفاقم عليها الديون.[2]

إن الهوة الاقتصادية الموجودة بين أعضاء الإتحاد الأوروبي هي نتاج الخلل المؤسسي لليورو، الذي يفتقر إلى الآليات اللازمة لتفادي الصدمات الاقتصادية و حماية الأعضاء في حالة العجز المالي كما حدث مع الاقتصاديات الضعيفة في جنوب الإتحاد الأوروبي حيث عملت على مجارات الركب الاقتصادي الذي هو في الأساس مصمما للتماشي مع الاقتصاديات الجيدة لدول الشمال دون مراعاة التبعات المستقبلية الناتجة عن الاقتراض المفرط مما ساهم في تعميق العجز الاقتصادي في هذه الدول الجنوبية.

[1]– خيري حمدان،أوروبا 2015 ...عام من الأزمات أطلع عليه بتاريخ ، 20 ماي 2017
rawabetcenter.com/archives/17607

[2] Leszek Balcerowiz, Andrzej Rzonca, Economic Growth In The European Union, (Brusselskbelgium:, The Lisbon Council Think Tank For The 21st Century, 2013),26.

المبحث الثالث: خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي و تداعياتها الاقتصادية

لطالما اتسمت العلاقات بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي بنوع من عدم الارتياح بين الطرفين نظرا للتوجه البريطاني الأكثر أطلسية منه إلى الإتحاد الأوروبي حيث لم تكن من البداية متحمسة لفكرة الإتحاد الأوروبي، فمنذ انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1973 و علاقتها مع أوروبا محل خلاف بين الحين و الأخر.

المطلب الأول: أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

إن فكرة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ليست وليدة هذا العقد فمنذ بداية دخولها في الإتحاد الأوروبي عام 1973 كانت متخوفة من أداءه بالإضافة إلى تعالي أصوات الرأي العام في المجتمع إلى جانب الأحزاب السياسية المعارضة داخل البرلمان التي دعت إلى فك الرابط مع الإتحاد الأوروبي غير أن التطورات الأخيرة زادت من إدراك بريطانيا بعدم جدوى هذا الإتحاد .

شكل قرار خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي صدمة للمنظومة الأوروبية و محركها الفاعل المتمثل في المفوضية الأوروبية, التي لم تتعافى بعد من تبعات أزمة منطقة اليورو' مما زاد قلق الأعضاء حول مستقبل الإتحاد الأوروبي، وتشكيك الرأي العام في قدرته على تجاوز العقبات للوصول إلى أقصى مراحل الاندماج خاصة مع فقدان أحد أهم أعمدة الأساس في هذا الإتحاد.و يأتي هذا الخروج لعدة أسباب:

أولا :الانتماء الثقافي و الاجتماعي:

حيث لعب الانتماء الثقافي و الاجتماعي دورا كبيرا حيث وضع الناخب البريطاني أمام جدلية الهوية، هل نحن البريطانيين أقربا ثقافيا و اجتماعيا لأوروبا أم أمريكة الشمالية؟ حيث رسمت الإجابة على هذا السؤال القرار النهائي .

ثانيا: التحديات الاقتصادية و الأزمة المالية العالمية:

أثرت الأزمة المالية التي تعرض لها الإتحاد الأوروبي في الفترة مابين 2015/2008 على أداء المؤسسات المالية الأوروبية من خلال فشل البنك المركزي الأوروبي في حل جملة من المعضلات الهيكلية التي مست الاقتصاديات الأوروبية مثل ارتفاع معدلات البطالة و التضخم في أوروبا, و يأتي قرار الناخب البريطاني كرد فعل طبيعي نتيجة عقود من الفشل في التسيير داخل المنظومة الأوروبية و التي تكللت بالفشل من تمكين الاقتصاديات الضعيفة بالنهوض باقتصادها مما دفع بسكان تلك البلدان إلى الهجرة نحو الشمال و خصوصا بريطانيا و بالتالي المزاحمة في سوق العمل.[1]

ثالثا : صعود اليسار الأوروبي:

أدى إلى انتشار الفساد الإداري في مفاصل المفوضية الأوروبية في بروكسل, و البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت هذا ما نشر الذعر في المجتمع البريطاني المتخوف من انتقال العدوى إلى مؤسساته .

رابعا: التأثر بالنموذج السويسري:

كون سويسرا بعيدة عن العضوية في الإتحاد الأوروبي و رغم ذلك تحقق نتائج مرضية فيما يخص النمو الاقتصادي.

[1] صفاء النعيمي ، " 9 أسباب وراء خروج برطانيا من الاتحاد الاوروبي "، اطلع عليه بتاريخ ، http://www.cnbcarabia.com/news/view/19590/9-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A

خامسا: الفشل الأمني:

حيث عجزت المنظومة عن معالجة ملف اللجوء و الإرهاب, و بالتالي وجدت بريطانيا أنه من الضروري تأمين نفسها دون الاعتماد على الأطراف الخارجية من خلال توفير الموارد و الجهود لخدمة مصلحتها دون مشاركتها مع باقي دول الإتحاد.[1]

سادسا: ظهور مفهوم التشكيك في الإتحاد الأوروبي:

أين برز التخوف من زيادة صلاحياته على حساب السيادة الوطنية , حيث رفضت النخب الحاكمة على مدى التاريخ الحديث جميع الدعوات من طرف ألمانيا و فرنسا في إطار الإتحاد الأوروبي الهادفة إلى تقويض السيادة البرلمانية لبريطانيا، كما ساهمت الأزمات الأخيرة التي تعرض لها الإتحاد الأوروبي من الأزمة المالية مرورا بأزمة الهجرة ثم الإرهاب، حيث زادت النشطات الإرهابية في أوروبا و انتقلت إلى بريطانيا نتيجة الحدود المفتوحة و ضعف التنسيق الأمني مما أدى بها إلى الإسراع في الخروج من هذه المنظومة كآلية وقائية للحد من تدفق الإرهابيين عن طريق وقف اتفاقية التنقل الحر مع الإتحاد الأوروبي.

كذلك التخلص من عبئ المهاجرين، " حيث أشارت إحصائيات أحيرة أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدر بـ 863 ألف مهاجر و هو ما يشكل عبئ بقيمة تصل إلى 4.131 مليار دولار سنويا بحسب جامعة مدرسة لندن الاقتصادية" .[1]

حيث اعتبرت نفسها في غنى عن تحمل المسؤولية و تشارك الأعباء مع باقي أعضاء الإتحاد بحجة أنها لم تندمج كليا في فضاء الإتحاد الأوروبي و كذلك عدم قدرة

[1] نفس المرجع.

[1] علي أحمد,"8 أسباب دفعت البريطانيين إلى الانفصال عن الإتحاد الأوروبي"، أطلع عليه بتاريخ، : www.raialyoum.com/?p=463472

البرلمان البريطاني على التعامل مع الرأي العام الرافض للضغط الذي يشكله المهاجرين في سوق العمل.[1]

كما أن الرأي العام البريطاني لعب دور كبير في الضغط على البرلمان للخروج و التحرر من القوانين الأوروبية و استرجاع السيطرة على قوانين التوظيف و الخدمات الصحية و الأمن.[2]

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لخروج بريطانيا عن الإتحاد الأوروبي:

لقد أثر خروج بريطانيا على اقتصاد الإتحاد الأوروبي بشكل كبير كون هذا الأخير تعرض لفقدان الدعامة الاقتصادية الثانية لاستمرارية فاعليته بعد القوة الاقتصادية الألمانية حيث يعتبر الاقتصاد البريطاني من أكبر الاقتصاديات في العالم فهو يحتل المرتبة الخامسة عالميا وفق بيانات البنك الدولي، وبالتالي هذا الخروج يعني حرمان الاقتصاد الأوروبي من الصدارة في الاقتصاد العالمي، نتيجة فقدان اليد العاملة في قطاعات معينة حيث تمثل بريطانيا 16% من القوة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي، كما أن سكانها يمثلون 13% من سكان الإتحاد بالإضافة إلى تراجع ثقة المستثمرين و زيادة القيود على السلع و الخدمات التي تنتقل إلى بريطانيا حيث أن دول الإتحاد يصدر لبريطانيا أكثر مما يستورد منها.

إذ قدر فائض الأرباح ب 56 مليار جنيه إسترليني وبالتالي سيتأثر نمو الإتحاد الأوروبي سلبا نتيجة وضع حواجز جمركية, كما سيكون هذا الخروج بمثابة خسارة الاقتصاد الأوروبي للسوق البريطاني تهديدا لاستمرار الإتحاد الاقتصادي، ففي حالة تحقيق بريطانيا لنمو لأفضل خارج الإتحاد ستكون مثال يحتذى به للنجاح خارج الإتحاد

[1] عصمت كارس هايدي،"مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة"،اطلع عليه بتاريخ يوم
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/11914/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9.aspx

[2] علي أحمد,"8 أسباب دفعت البريطانيين.

و بالتالي ستتحفز المزيد من الدول للخروج خاصة بعد الظروف الراهنة التي يعيشها الإتحاد الأوروبي.[1]

سيؤثر هذا الخروج على موازين القوى في الإتحاد الأوروبي ، حيث حلت إيطاليا مكان بريطانيا بجانب فرنسا و ألمانيا, كما ستنتقل القوة لمصلحة ألمانيا كونها القوة الاقتصادية الكبرى في الإتحاد القادرة على التأثير[2]

المبحث الرابع: السيناريوهات المحتملة لمستقبل منطقة اليورو

انتقد بعض الاقتصاديين الأمريكيين اتفاقية الإتحاد الأوروبي وشككوا في قدرته على الاستدامة بسبب افتقاره أحد الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلى وهو ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء،خصوصا في أوقات الأزمات،مما يساعد الإتحاد النقدي على التخفيض من اثر أي أزمة سيولة طارئة وقد شكلت أزمة الديون السيادية لليونان اختبارا حقيقيا لمنطقة اليورو وهذا ما جعل اليورو على محك حقيقي ،تطرح بشأن مستقبله عدة سيناريوهات . أنظر الملحق رقم(07)

المطلب الأول: السيناريو الأول إنهيار منطقة اليورو

لم يكن أحد يتصور في السابق خروج احد البلدان من الإتحاد الأوروبي إلا أن الأزمة الأخيرة أظهرت احتمالات عديدة تعجل بخروج بلد أو أكثر من منطقة اليورو خاصة بعد المغامرة التي أقدمت عليها بريطانيا, حيث فاقت كل التوقعات بعد خروجها من الإتحاد الأوروبي، فهذه الخطوة من شأنها فتح المجال أمام أعضاء آخرين للتمرد على هذه المنظومة .

[1] عبد الحسين الجابوري حامد،"تأثير خروج بريطانيا من الإتحاد على الاقتصاد الأوروبي، أطلع عليه بتاريخ ، m.annabaa.org/arabic/authorsarticales/6868
- "خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات و شكل العلاقة المستقبلية"،أطلع عليه بتاريخ، https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/6/30

[2] D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9

هناك احتمال لانسحاب عضو أخر من بلدان الجنوب ذات الاقتصاديات المنهكة من الأزمة المالية، ويرجح هذا الاحتمال خاصة عند التطرق إلى مسألة احتمال انهيار اليورو ، حيث تجدر الإشارة إلى أن اليونان تحتل الصدارة في قائمة البلدان المعرضة للطرد خارج منطقة اليورو،يأتي ذلك بعد فشلها في تسديد الديون الملقاة على عاتقها و الارتفاع المستمر في نسبة معدلات الفائدة نتيجة الاقتراض الخارجي. ويرى بعض المحللين الاقتصاديين أنه في حالة الخروج تكون هناك فائدة لجميع الأطراف، فبالنسبة للأعضاء الذين سيغادرون منطقة اليورو سيحظون بإمكانية استعادة استقلاليتهم المالية من البنك المركزي الأوروبي وبالتالي بناء سياسة نقدية تتماشى و قدراتهم الاقتصادية، هذا ما سوف يتيح للدول التي كانت تمثل الحلقة الضعيفة في منطقة اليورو مثل: اليونان، اسبانيا و إيطاليا أن تخفض قيمة عملاتها المحلية وبالتالي ستكون لها القدرة التنافسية على المستوى الدولي و كذلك القدرة على تسديد الديون.[1]

حسب هذا السيناريو يبدو أن ترك منطقة اليورو يمثل الحل الأنسب لهذه الدول، إلا أن لذلك تبعات و أثار سلبية على هذه الدول.حيث أنها ستشهد مرحلة انتقالية صعبة في اقتصادها الوطني نتيجة الوقوع في معضلة الرجوع إلى العملة السابقة قبل الانضمام إلى فضاء اليورو، أو إعادة بناء عملة جديدة حيث سيتعين عليها إدماج العملة بشكل نسبي في الاقتصاد الوطني.

يتمثل الاحتمال الثاني في خروج بلد أخر أو أكثر من بلدان الشمال،ويكون الخروج لعدة أسباب، إما بسبب معارضة هذه الدول للسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف البنك المركزي الأوروبي المتمثلة في شراء بعض السندات من الدول المتضررة اقتصاديا كخطوة لضمان الاستقرار المالي العام ، ما جعل بعض دول الشمال تقلق بهذا الشأن و خصوصا ألمانيا المساهم الأكبر في تمويل البنك المركزي للإتحاد الأوروبي

[1] السقا محمد إبراهيم، "السيناريوهات المستقبلية لليورو"،أطلع عليه بتاريخ 20 ماي 2017، http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488411.html

حيث نددت بهذا القرار لأنه مخالف لما جاء في المادة 103 من اتفاقية الإتحاد النقدي و المادة 104 في معاهدة ماستريخت التي تقضي بعدم مساعدة الدول في حالة تعرضها لأزمة مالية، و أن التعامل مع أعباء الديون السيادية من اختصاص الدول حيث وصف الألمان مناطق الجنوب المتعثرة بالكسولة و المتواكلة على الشمال.[1]

أما السبب الثاني لخروج أحد بلدان الشمال فليس له علاقة بالواقع الاقتصادي و إنما هو نتيجة لتبعات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، و هنا تجدر الإشارة إلى اسكتلندا التي لطالما كانت مهددة بفقدان العضوية: في بداية الأمر اتضح أنها عرضة للخروج من الإتحاد في حالة الاستقلال عن بريطانيا باعتبار هذه الأخيرة عضو في الإتحاد الأوروبي و بالتالي تنتقل العضوية آليا لاسكتلندا ، ثم زاد احتمال التعرض لفقدان ايرلندا لعضويتها في الإتحاد الأوروبية بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي خاصة و أنها مازالت تابعة للتاج البريطاني، حيث قامت الوزيرة الأولى لاسكتلندا نيكول سترجن"Nicole Stirgin" بجولة أوروبية في محاولة للتفاوض على وضع خاص لاسكتلندا ، إلا أن ذلك لم يحظ بالقبول من طرف الإتحاد الأوروبي حيث أعتبره شأنا داخليا لبريطانيا. كذلك الأمر بالنسبة لأيرلندا الشمالية ففي حالة عدم إتمام إجراءات التوحيد مع ايرلندا الجنوبية فإنها تنتقل بشكل ألي خارج الإتحاد الأوروبي نظرا لكونها تتشابه في الموقف مع اسكتلندا.[2]

المطلب الثاني: سيناريو تعافي منطقة اليورو

هناك طرح إيجابي ، حيث يتوقع من منطقة اليورو تجاوز هذه الأزمة من خلال العمل على وضع برنامج تدعيمي نجحا متمثل في تقديم مساعدات مالية في

[1]– رواق خالد،أثر أزمة الديون السيادية على واقع و مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية،109–111.
[2] عصمت كارس هايدي، مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة..

..

شكل قروض منخفضة الفائدة للدول الجنوبية مع العمل على توجيهها من طرف السلطة المالية المركزية و وقف عملية سداد الديون القديمة التي حالت دون نهوض الأسواق المالية للدول الجنوبية حيث تعهد البنك المركزي الأوروبي بشراء الديون العامة وفرض حزمة جديدة للتقشف ، ويرى العديد من المتتبعين أنه يمكن تجاوز هذه الأزمة إذا ما نجحت إجراءات التقشف والإصلاحات الهيكلية في تخفيض الأسعار في دول الجنوب.

هذا ما يبعد احتمال اللجوء إلى مزيد من تكامل السياسات المالية داخل المنطقة، كما يرى بعض المختصين أن المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي والدول الأوروبية الأخرى سوف تسمح بتأجيل الإصلاحات الهيكلية إلى حين استعادة هذه الاقتصاديات ، ما يجعلها بمنأى عن المضاربات التي يمكن أن تضر هذه الإصلاحات، وكذلك أخذ البعض يتحدث عن إمكانية استمرار اليورو في ظل هذه التهديدات التي تواجهها حاليا، حيث يتطلب ضرورة قيام نظام مالي مشترك أو اتحاد مالي مشترك، على غرار الإتحاد النقدي ، و مجمع ضرائب مشترك وسياسات مشتركة للميزانيات العامة حيث يتم تسليم السياسات المالية إلى إدارة مالية مركزية، مثلما هو الحال بالنسبة للسياسة النقدية وفتح باب التحويل المالي على مصراعيه بين الدول الأعضاء.

وذلك لتمويل جهود التعامل مع الدين العام الأوروبي بشكل مشترك في حين يرى البعض أن هذا المقترح الخاص بالوحدة المالية بين دول أوروبا سيعني نتيجة واحدة وهي أن الديون السيادية الأوروبية ستكون ديون ألمانيا ومما لاشك فيه أن مثل هذه المقترحات في مجموعها ليس أمرا هينا ، وربما قد يتطلب إجراء استفتاء شعبي بين دافعي الضرائب في أوروبا[1]

[1] لحلو بخاري،عايب وليد،"مستقبل الإتحاد الاقتصادي النقدي لأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية"

ويدور الجدال حول ما إذا كانت منطقة اليورو قادرة على مواجهة أزمة مماثلة في المستقبل بفاعلية أكبر مما يسمح بإطالة عمر اليورو لذلك هناك العديد من المقترحات كنقل السلطة المالية (الإنفاق والضرائب) لصالح الحكومة المركزية والبرلمان الأوروبي وهذا ما يتطلب وجود سياسة مالية ونقدية وضريبة موحدة لجميع الدول الأعضاء في الإتحاد كواحدة من الخطوات البناءة نحو حل تلك الأزمة وإنقاذ اليورو من معضلاته الحالية.[1]

المطلب الثالث: سيناريو منطقة اليورو أكثر تكاملا

قد تستفيد منطقة اليورو من الخبرات السابقة المكتسبة جراء العقبات التي واجهتها في الماضي لتفادي ما سيواجهها مستقبلا، أو على الأقل للخروج منه بأقل الأضرار لأن بقاء الإتحاد الأوروبي يعتمد على مدى نجاح الإصلاحات التي تقوم بها دول منطقة اليورو للخروج من هذه الأزمة، مما يؤدي إلى مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي وحتى يتم تفعيل هذا الطرح يكفي مراجعة السياسات المالية السابقة لسد الثغرات المالية المتمثلة في سياسات الدعم التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للحلقات الضعيفة اقتصاديا في منطقة اليورو مجانا مما يساعدها مستقبلا على الاستجابة لمثل هذه الأزمات مستقبلا، ولكي يتم تقديم مساعدات طارئة في وقتها للدول الضعيفة اقتصاديا.

كما يجب :

"أن تتبنى آليات واضحة تكون أكثر تعزيز ا للمالية الفيدرالية فعند مقارنة اتحاد العملة الأوروبية بالولايات المتحدة الأمريكية يمكن

(ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي واد السوف، الجزائر،27/26 فيفري،2012)

[1] أحميمة خالد،"أزمة الديون السيادية و إنعكساتها ،63.

ملاحظة فرق كبير ،ففي الولايات المتحدة يكون التحويل المالي
مسموح به بين مختلف الولايات في حال أظهرت إحداهن أداء
ضعيفا بشكل نسبي ، وفي منطقة اليورو تتوقع الدول أن تمارس
مستوى كبير من النظام المالي، فلا توجد هناك أحكام تنظم
عمليات التحويل المالي". [1]

من خلال ما سبق تبقى إمكانية تعافي منطقة اليورو السيناريو الأكثر ترجيحا نظرا للسياسات الصارمة المتبعة من طرف الهيئات المالية القائمة على إعادة التوازن الاقتصادي في منطقة اليورو كما أن هناك توقع كبير بشأن خروج دول مثل أيرلندا الشمالية و أسكتلندا من الإتحاد لارتباطاتهم التاريخية ببريطانيا.

[1] نفس المرجع.

خلاصة الفصل:

لقد وضعت الأزمة المالية التي تعرض لها الإتحاد الأوروبي في العقدين الأخيرين مستقبل نموذج الاندماج الدولي موضع تساؤل كبير، إذ كان الإتحاد الأوروبي حتى نهاية 2008 يوصف بالأكثر نجاحا, كما وضع صناع القرار و المؤسسات الأوروبية أمام واقع جديد يتطلب إعادة النظر في أسباب تراجع الحماس لفكرة الاندماج الأوروبية و العودة إلى فكرة الوحدة الوطنية.

الفصل الثاني

تمهيـــد:

تعتبر تجربة التكامل الأوروبية أحد أهم التجارب التي شهدتها أوروبا هذا القرن حيث سعى أعضاء الإتحاد إلى تطوير التجربة الناجحة على الصعيد الاقتصادي و المرور بها نحو باقي المجالات ، غير أن الواقع أثبت أن تجربة التكامل لا تعدو أن تكون أكثر من مجرد تحالف اقتصادي من أجل تحقيق مصالح مشتركة حيث أن الإتحاد الأوروبي منذ الوهلة الأولى لإطلاقه في معاهدة ماستريخت فشل في صياغة سياسة خارجية و أمنية مشتركة و كذلك الفشل النسبي في وضع دستور للإتحاد نتيجة النزعة القطرية لأعضائه و الميل للأنانية في تحقيق مصالحهم.

نتناول في هذا الفصل مايلي:

- **المبحث الأول: التصورات النقدية للوظيفية الجديدة والمقاربة ما بين الحكوماتية كأطر نظرية لتحليل البعد السياسي للتكامل**
- **المبحث الثاني: المسائل الخلافية بين دول الإتحاد الأوروبي**
- **المبحث الثالث: قضية توسيع الإتحاد الأوروبي**
- **المبحث الرابع: أفاق التكامل السياسي**

المبحث الأول : التصورات النقدية للوظيفية الجديدة والمقاربة ما بين الحكوماتية كأطر نظرية لتحليل البعد السياسي للتكامل

سعت العديد من الدراسات إلى مناقشة مسالة قابلية التكامل في المجال السياسي, من بين هذه النظريات التصورات النقدية للوظيفية الجديدة التي اعتبرها البعض بمثابة الجيل الثالث للوظيفية الجديدة ,وكذلك مابين الحكوماتية الأصلية.

المطلب الأول: التصورات النقدية للوظيفية الجديدة.

أولا "ارنست هاس " A.Haas :

في البداية كان " ارنست هاس" يرى أن توسع الإطار التكاملي يكون بشكل تفاعل أوتوماتيكي متبادل ,ولكن سرعان ما صحح تصوره هذا ورأى أن هذا التفاعل الأوتوماتيكي المتشابك لا يمكن أن يحدث إلا من خلال اتفاق مبرمج بين الحكومات يأتي تحت شكل تبادل وتفاوض بينها ورأى هاس أن عملية التكامل تتعرض للتسييس بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميادين السياسة العليا ,بالإضافة إلى انتقال الولاء من الدولة الوطنية إلى المنظمة الإقليمية عن طريق عملية التعلم وه و ما يقود الى تحول بنيوي سياسي حيث تتصهر الدول الإقليمية داخل وحدة إقليمية واحدة وهو ما يعرف بالانتشار السياسي .[1]

ثانيا جوزيف ناي "joseph. Ney"

انتقد جوزيف ناي أفكار ايميتاي اتوويوني ,خاصة المتعلقة بإمكانية المقارنة بين السوق الأوروبية والتجارب الأخرى واعتبارها مقارنة غير موضوعية , لأنها تهمل عوامل

[1]نفس المرجع.

البيئة الاجتماعية السياسية ,الاقتصادية وكذا طبيعة النخب وانتقد أيضا الطروحات السابقة المتعلقة بفصل السياسة الدنيا عن السياسة العليا بحيث أن مواضيع الرفاه الاجتماعي يختلف تصنيفها ضمن مواضيع السياسة الدنيا من دولة لأخرى ففي بعض الدول " قمة إستراتيجية الدولة متعلقة بالرفاه الاجتماعي"

انتقد كذلك" **ناي**" عملية التسييس التدريجي لأنه يعتقد بأن النزعة القطرية والولاءات التقليدية الأوروبية ظلت حبيسة الدولة القطرية ولا توجد أيه تأثيرات على زوال الدولة ونهاية السيادة ، ولذلك يرى **جوزيف ناي** أن عملية تحويل الولاء تبقى أمرا مستحيلا في التجربة التكاملية وحسب تصوره توجد مجموعة من الشروط لتحقيق التكامل:

1 -التشابه الاقتصادي النسبي؛

2 تكامل قيم النخب (تجانس القيم)؛

3 التعددية " وجود نخب متعددة في مجتمعات التكامل إ قتصادية ،سياسية ،مجتمعية "؛

4 إدراك توزيع الفوائد " إدراك فعال حول قيم الربح والخسارة "؛

5 قابلية الدول على التأقلم مع مسار التكامل؛

6 البيئة الخارجية أي ضرورة إدراك دول التكامل لدور البيئة الخارجية في العملية؛

7 ضرورة إبقاء التكاليف التكاملية في حدود معقولة " البدء بقطاعات التي أقل تكلفة .

[1]"

ثالثا: جون قالتونج John Gualtung:

قدم من مركز أبحاث السلام من أوسلو نقذ للوظيفية الجديدة, وقد حاول تقديم تعريف التكامل على انه العملية التي تشكل فيها طرفين أو اكثر طرفا واحدا وعندما

[1] Battistella. théories des relations internationales.

تنتهي عملية التكون نكون أمام حالة تكامل وبالمقابل فإن تجزئة طرف إلى طرفين أو أكثر, نكون أمام حالة انقسام

الظروف المساعدة على قيام عملية التكامل حسب قالتونج :

1- التكامل القيمي :

أ - **نموذج التماثل القيمي:** حيث تتماثل القيم وتتكامل نتيجة وجود مصالح متطابقة للأطراف " وهنا الحديث بشكل اساسي عن القيم السياسية.

ب- النموذج السلمي :حيث ترتب القيم في درجات معنية ويساعد هذا الترتيب في تسوية الصراعات والاختلافات التي تواجه مسار التكامل طبقا للقيمة العليا في هذا السلم "

2- تكامل الأطراف:

أ_ نموذج التشابهات: العديدة بين الأطراف من حيث حجم، السكان والمركز الدولي

ب_ نموذج زيادة الاعتماد المتبادل في القطاعات السياسية الاقتصادية الاجتماعية بين الأطراف الإدارية يؤدي لتأثير على طرف معين يترك أثار على الطرف الآخر

3- التكامل التبادلي بين الكل والجزء:

أ_ **نموذج الولاء :** أي إقبال وحدات التكامل على تحويل ولاءاتها وهذا ما يمثل دعم مستمر للتجربة التكاملية (توزيع الموارد من الجزء إلى الكل) حتى يمنح النموذج التكامل قدرة على التوازن

ب_ نموذج التوزيع و يصبح وجود التكامل على قدرته في تقديم نتائج ايجابية أو ما يسمى بالمخرجات مثل القدرة على حماية الكيان من أي اعتداء

أخيرا يجب اجتماع هذه العناصر التي تحدث عملية التكامل حسب **قالتونج** و أعلى مرحلة تصل اليها هذه العملية هي عندما تجتمع تصورات على عضو مع تصورات بقية الأطراف .[1]

المطلب الثاني المقاربة مابين الحكوماتية :

مع رحيل الجنرال ديغول تواصل الانتشار الجغرافي في القارة الأوروبية ,وكذلك الانتشار الوظيفي(انتقال التكامل من قطاع إلى آخر) و الانتشار السياسي (تعاظم الدور الموجه للمؤسسات المركزية) تواصل بدءا من النصف الثاني للثمانينات حيث شهدت الوحدة الأوروبية العديد من الأحداث امنيا، اقتصاديا، مثل تكوين السوق الأوروبية الموحد ،وكذلك بعد الحرب الباردة معاهدة ماستريخت، أمستردام ،ومعاهدة نيس , هذه الأحداث كلها مثلت مؤشرات حقيقية للوحدة السياسية ولكن هل حدثت فقط الوحدة السياسية في أوروبا؟ أعمال هاس لا تجيب على هذا السؤال لأنها أغفلت عدة أبعاد مهمة.

1 عدم اشتراطه لدور النخب الشعبية التي تضطلع بمهمة التصديق على المعاهدات في الأنظمة الديمقراطية

2 عدم ربط هاس المسار التكاملي بالوضع الدولي (بالنظام الاقتصادي العالمي)

وهو ما استدعى تقديم تغيير نظري جديد قدمته أعمال **جون زيسمان** و **سيزمان** اللذان رأيا أن تشكيل الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي هو بشكل رئيسي راجع للتغيرات العميقة في بنية النظام الاقتصادي العالمي للقوة مثل التراجع النسبي للاقتصاد الأمريكي صعود الاقتصاديات الآسيوية خاصة الاقتصاد الياباني لهاذين المفكرين **واين** و **زيسمان**

[1] Ibidem.

" **zysman and wayne**" الفعل الأوروبي الوحيد هو قبل كل شيء استجابة النخب الأوروبية للتغيرات الحادثة في التقييم العالمي للقوة الاقتصادية في منتصف الثمانينات [1]

وفق هؤلاء ما حدث في التجربة الأوروبية هو سلسلة من التحالفات عبر وطنية بين اللجنة المرؤوسة من طرف جاك دوليون والنخب الصناعية الأوروبية مدركة التغيرات الواقعة على الاقتصاديات الأوروبية بسبب العولمة حيث استطاع هذا المفاوض التوصل إلى اتفاق مع هذه الجماعات وتجنيد تحالف من النخب الحكوم اتية من اجل هدف توحيد الأسواق الأوروبية.

هذا الطرح الذي يمكن القول عنه أنه مراجعة للوظيفية الجديدة صحح نقص هانس ارنست المتعلق بأخذ السياق الخارجي بعين الاعتبار في مسار التكامل الأوروبي إلا أنه لم يوضح بعد مقومات النظرية ما بين الحكوماتية.

في حين ركز **ميتراني**"**Davide met rani**" على الطبيعة غير السياسية للحاجات الانسانية والحاجات التقنية ,وبينما نادى هاس بأسبقية العامل الاقتصادي على العامل السياسي و ان المسار التكاملي يتحرك اقتصاديا, فان ما بين الحكوماتية الأصلية عبر ممثلها الرئيسي الأكاديمي الأمريكي **ستانلي هوفمان** "**Stanley Hoffman**" الذي درس البناء الأوروبي في سياق واقعي ترى بان قرار مناقشة بعض القضايا مثل قضايا التكامل هو في حد ذاته قرار سياسي, مما يقوده إلى رفض كل المحددات الاجتماعية الاقتصادية للمسار التكاملي

بطرح دولاتي التمركز ينتقد **هوفمان** بداية الوظيفيون الجدد إعطائهم أهمية كبيرة لجماعات المصالح على المستوى فوق القومي , هو يعترف بأن النخب

[1] De Senarcelens ,Aiffin ;la politique internationale.

الاقتصادية أو النقابية قد تنشط على المستوى الأوروبي النشاط الذي تقوم به يعتبر محدود وضئيل جدا مقارنة بالتبادلات عبر الحكوماتية , أما بالنسبة للنخب السياسية والإدارية فهي محكومة وموجهة بشكل رئيسي بأجنداتها الوطنية وليس بمساعي الانسجام الأوروبي [1]

ركز بعد ذلك هوفمان على السياق الدولي حيث يشير إلى أن الدول العضوة في المسار التكاملي ليست محكومة بعلاقاتها مع بعضها البعض فقط ولكن موجودة في نظام دولي تتفاعل فيه كيانات دولاتية أخرى ويشير هوفمان إلى أن الاعتبارات التقليدية المرتبطة بالمكانة الخاصة التي تحتلها كل دولة لا يمكن أن تختفي خلال مسار التكامل لصالح تحقيق وحدة سياسية فوق وطنية وفي هذا الصدد يشر هوفمان: " **إذا دخلت المصالح الحيوية للدول في اللعبة فإن الدول تميل إلى الخيارات الأكيدة والتي لا يحفها الغموض** "[2]

في الثمانينات وبعد النتائج التي حققتها لجنة **دولور** تناقضت طروحات هوفمان مع الواقع ,في حجج ليؤكد في مؤلف قدمه مع روبرت كيوهان إلى أن الانتقال إلى مجال السياسة العليا في التكامل الأوروبي لا يعن بأنه عطل نهائيا قدرات السلطات الدولاتية بحيث أن السلطات الألمانية والفرنسية استمرت في مراقبة المسار التكاملي, أما طبيعة الوحدة الأوروبية هي مرتبطة بشكل أساسي " بشبكة مشاركة والتوجيه الجماعي للسيادة" وليس " بتحويل والتخلي عن السيادة لصالح سلطة فوقية"[3]

[1] Ibidem.

[2] سميرة شرايطية المقاربة,ما بين الحكوماتية.محاضرة ألقيت على طلبة السنة الثالثة تخصص علاقات دولية (كلية الحقوق والعلوم السياسية وقسم العلوم السياسية.2016.)

[3] De Senarcelens ,Aiffin ;la politique internationale.

المبحث الثاني: المسائل الخلافية بين دول الإتحاد الأوروبي

شهدت أوروبا سلسلة من الخلافات عبر محطات تاريخية مختلفة سواء قبل الحربين العالميتين الأولى و الثانية أو حتى خلال الثنائية القطبية و الحرب الباردة. حيث كان لها أثر واضح على المسار التكاملي بين هذه الدول في إطار الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الصراع الفرنسي الألماني قبل عام 1945

بالعودة إلى الماضي يمكن الجزم أن طبيعة العلاقات التاريخية بين الطرفين الفرنسي و الألماني لطالما اتسمت في معظمها بالصراع و العداء و المراوغة، حيث مرت بثلاثة مراحل تاريخية:

أولا: الحرب الفرنسية البروسية 1870

لطالما أدرك مستشار مملكة بروسيا "بسمارك" Bismarck أنه يواجه عدوا رئيسيا لحركة توحيد ألمانيا هو فرنسا؛ التي سعت للوساطة بين بروسيا و النمسا لضرب مشروع الوحدة الألمانية، حيث ترى فرنسا أن قيام دولة ألمانية قوية على حدودها هو تهديد لأمنها، هذا ما دعا بسمارك إلى التحضير مسبقا لبرنامج أمتد لثلاثة سنوات 1870/1867 يمكنه من تحقيق التوحيد من خلال استغلال التوازنات الدولية و اكتساب الحلفاء من خلال الامتناع عن إدانة القمع الروسي للثورة البولندية و كذلك عرض مطالب فرنسا للدويلات الألمانية الجنوبية المتمثلة في التعويضات الإقليمية التي تأتي على حساب هذه الدويلات ما دفع هذه الأخيرة إلى قبول عقد معاهدات

تحالف مع بروسيا استغلها بسمارك لبناء قوة عسكرية تمهيدا للدخول في حرب مع فرنسا لإدراكه أن الحرب هي السبيل الأمثل لدفع الدويلات نحو الوحدة[1].

حيث بدأت هذه الحرب بالغزو الفرنسي بقيادة "نابليون الثالث " Napoléons في 14 جويلية 1870 على مملكة بروسيا القوة الصاعدة نتيجة الاستفزازات التي تعمدتها هذه الأخيرة اتجاه فرنسا بسبب مشكلة العرش الإسباني[2].

إذ ساهم هذا الغزو الفرنسي في دفع الدويلات الجرمانية نحو مسار توحيد ألمانيا ما أدى إلى حرب بين الطرفين الفرنسي و البروسي حيث كان النصر حليف التحالف الألماني نتيجة التفوق في العدة و العتاد حيث وضعوا حدا للعسكرية الفرنسية باستسلام نابليون الثالث في معركة سيدان وضم إقليم الألزاس و اللورين و استكمال الوحدة الألمانية ، وفي محاولة لإنقاذ الموقف أعلنت بعض القيادات في باريس عن تشكيل الجمهورية الثالثة غير أنها لم تستطع كبح تقدم ألمانيا نحو باريس التي سقطت في 05 جانفي 1871 حيث تم الإعلان عن قيام إمبراطورية ألمانيا من داخل قصر فرساي، هذا ما فتح المجال لألمانيا نحو التوسع و منافسة بقية بلدان أوروبا على المستعمرات حيث كانت هذه بداية الشرارة للحرب العالمية الأولى[3].

---

[1] محمد السيد سليم،" تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشري"
(جمهورية مصر العربية: دار الأمين للنشر و الطباعة و التوزيع، الطبعة الأولى،2002)،ص123-126

[2] نصري ذياب خاطر ،"التاريخ الأوروبي الحديث "، (الأردن-عمان ، الجنادرية للنشر و التوزيع، ، 2011) ، ص110.

[3] ساسه بوست، فوز الإتحاد الألماني و انهيار الإمبراطورية الفرنسية :
https//www.sasapost.com/opinion/germany-and-France

ثانيا: الحرب العالمية الأولى

بدأت هذه الحرب مع تصاعد وتيرة الخلاف بين دول الحلف الثلاثي المتمثلة في (ألمانيا و النمسا و المجر) ضد دول الوفاق الثلاثي المتمثلة في (فرنسا و بريطانيا و روسيا) بسبب تعارض المصالح الحيوية بينهما، بالإضافة إلى شعور دول الحلف بالتهديد الموجه إلى أمنها السياسي و العسكري. فألمانيا مهددة من الحصار السياسي البريطاني– الروسي و النزعة الانتقامية الفرنسية ، كما أن إمبراطورية النمسا و المجر كانت مهددة من الأقليات الصربية المدعومة من روسيا .[1]

هذا ما شكل مناخ ملائم لانطلاق الحرب و تفعيل آلية التحالفات حيث أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا بسبب إعلان هذه الأخيرة الحرب على الإمبراطورية النمساوية المجرية لكبح توسعها في منطقة البلقان كما ردت فرنسا بمساندة روسيا و أعلنت التعبئة ضد ألمانيا ونتيجة لذلك :

"أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا في 3 أوت 1914 وقامت بغزوها عبر بلجيكا و بالتالي إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا لانتهاكها حياد بلجيكا، لكن سرعان ما ضعفت موقف أطراف النزاع بعد فشل الهجوم الألماني على فرنسا في معركة المارن من جهة بلجيكا و فشل الهجوم الروسي على ألمانيا من الجهة الشرقية في معركة تاننبرغ و الدخول في حرب استنزاف يكون البقاء فيها لمن لديه القدرة على تحمل تكاليف الحرب "[2].

لكن بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا 1917 خرجت هذه الأخيرة من الحرب بعد ما دفع ألمانيا إلى شن هجوم مكثف على فرنسا و بريطانيا حيث واجهت حصارا

[1] محمد السيد. "تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين".123-126
[2] نصري ذياب ، "التاريخ الأوروبي الحديث "، 160-157.

بحريا ضربته الغواصات الألمانية عليها، بعد إعلان ألمانيا في جانفي 1917 أنها ستستعمل سلاح الغواصات دون قيد بما في ذلك سفن الدول المحايدة بهدف قطع الإمداد على بريطانيا حيث أغرقت بعض السفن الأمريكية مما أستدعى الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل لمساعدة دول الوفاق الثلاثي حيث حسم تدخلها الحرب بعد هزيمة دول الحلف و وضع الذي وضع حد لحلفاء ألمانيا و أجبرت على عقدة هدنة في 11 نوفمبر 1918 لعدم قدرتها على مواجهة ثلاث دول وكانت نهاية الحرب العالمية الأولى بعقد مؤتمر باريس للسلام 1919.[1]

ثالثا: الحرب العالمية الثانية

لقد كانت معاهدة فرساي 20 جويلية 1919 مجحفة في حق ألمانيا بعد الهزيمة التي تعرضت لها خلال الحرب العالمية الأولى خاصة و أن الداخل الألماني كان يعاني من أزمة إقتصادية و أزمة إستقرار سياسي بين عام 1922/1921 وكان يحتاج لقيادة قوية التي تجسدت لاحقا في الحركة النازية التي وصلت إلى الحكم عام 1933 بعد إنتصار الحركات الشمولية في أوروبا.[2]

حيث كانت شرارة لشن حرب عالمية ثانية بقيادة نازية انتقاما من الهزائم التي ألحقها الحلفاء بها و محاولة لاسترجاع وحدتها هذا ما حدث بعد الغزو الألماني الذي أجتاح بولندا عام 1939 لاسترجاع بعض الأراضي المقتطعة من ألمانيا عبر معاهدة فرساي حيث أعلنت فرنسا و بريطانيا الحرب على ألمانيا مرة أخرى و قامت هذه الأخير ة بغزو فرنسا و إسترجاع إقليم الألزاس و اللورين و إرغامها على توقيع معاهدة الاستسلام وقطع الإمداد على بريطانيا هذا ما ادى إلى تدخل قوات الحلفاء لتحرير

[1] نصري ذياب ، 160 .
[2] محمد السيد سليم، 318

فرنسا و التقدم نحو ألمانيا التي وقعت في الوسط بين ضربات روسيا و الحلفاء سنة 1944 إلى أن سقطت في 7 مايو 1945 و الإعلان عن نهاية الحرب الثانية .

"هذا لم يطفئ مخاوف فرنسا حيث لجأت في مؤتمر يالطا 11/4 فيفري 1945 المنعقد لتقرير مصير ألمانيا إلى المطالبة بمنح منطقة نفوذ عسكرية داخل ألمانيا و إلحاق منطقة 'السار' بفرنسا و توقيع معاهدة ' دنكر' مع بريطانيا ضد أي عدوان ألماني". [1]

حيث كان هذا المؤتمر مجحفا في حق ألمانيا بتقسيمها إلى قسمين و حرمانها من القوة العسكرية.

رابعا: الصراع الفرنسي الألماني الخفي بعد 1945

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و إنتصار الحلفاء على دول المحور تغيرت موازين القوى و أصبح هناك ما يعرف بالقطبية الثنائية بين الشرق الإشتراكي و الغرب الرأسمالي حيث كانت ألمانيا نقطة التماس بين المعسكرين وذلك نتيجة تقسيمها إلى قسمين، أين حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة إدماج الدول المهزومة ومن ضمنها ألمانيا الغربية في السياسة الدولية في إطار منظومة الأحلاف الغربية من خلال غرس النزعة السلمية لديها عن طريق البرامج الاقتصادية الموجهة لإعادة اعمارها و النهوض باقتصادها ضمن التوجه الرأسمالي لتفادي نشوب حروب أخرى داخل أوروبا وفي نفس الوقت مواجهة التحدي السوفييتي في المنطقة. [2]

"تجسدت أول مبادرة للسلام داخل أوروبا في 6 ماي 1950 حين أكد وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان " Robert Schuman" في إعلانه الذي

[1] نصري ذياب، **التاريخ الأوروبي الحديث** ، 166

[2] محمد السيد سليم، 520

دشن مشروع الجماعة الأوروبية للفحم و الحديد أن: أي حرب بين فرنسا و ألمانيا أصبحت غير واردة, بل و مستحيلة واقعيا".

ثم انطلق المشرع بصفة رسمية عند عقد معاهدة باريس1951 التي تضمنت الإعلان عن: تكوين الجماعة الأوروبية للفحم و الحديد، من طرف 6 دول أوروبية وهي:(ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ)

"حيث كانت الأولوية السياسية بالنسبة للدولتين المؤسستين الأساسيتين؛فرنسا و ألمانيا: إيجاد سبل التعايش في ظل سلام دائم، وقد رأت فرنسا في الجماعة الأوروبية مشروعا واعدا لدمج ألمانيا في إطار مؤسسي بدلا من إخضاعها، كما إغتنمت ألمانيا الفرصة لإقامة علاقات سلمية مع باقي دول أوروبا وتحسين صورتها الموروثة عن الحرب العالمية الثانية". [1]

نتج عن هذه المبادرة توقيع معاهدة **الإليزيه** سنة 1963 بين ألمانيا و فرنسا و التي أنهت عداوة تاريخية موروثة بين الجارين و جاءت هذه المصالحة من أجل وضع الأساس الصلب لخلق تكتل إقليمي لمجابهة النفوذ الأمريكي و السوفييتي في تلك الفترة والذي سيعرف لاحقا بالإتحاد الأوروبي الذي اتضحت معالمه بعد انهيار الإتحاد السوفييتي و توحيد ألمانيا عام 1991 و استمر في التطور إلى غاية ما وصل إليه الآن.[2]

فرغم أن معاهدة **الإليزيه** تلزم الطرفين بالتوصل قدر الإمكان في التوافق في القضايا السياسية و الاقتصادية إلا أن الوقع يثبت أن الرؤية الألمانية الفرنسية للقضايا التي تطرح داخل الإتحاد الأوروبي غير موحدة في أغلب الأحيان و ذلك

[1] ترجمة خالد غريب، تأليف:(جون بيندر,سايمون أشروود),"الإتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا",جمهورية مصر العربية,مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ،2012)،13.

[2] - https//www.sasapost.com/opinion/germany-and-France-on-the-european-coflict-inhrited-leadership/

نتيجة الصراع الخفي حول زعامة الإتحاد الأوروبي؛ " حيث تعتبر فرنسا نفسها قائدة العالم الكاثوليكي و تحظى سياستها بتأييد جنوب أوروبا الكاثوليكي انطلاق من تاريخها العريق في تحرير أوروبا من النازية وأيضا نفوذها العسكري بفضل المكانة التي تحتلها في مجلس الأمن كما تضر هذه النزعة القومية في لعب دور الحامية للقيم الأوروبية و معارضة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي"[1]

"أما بالنسبة للجانب الألماني فنتيجة الموروث التاريخي النازي لا يزال خاضع للقيود المفروضة عليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية خاصة في الجانب العسكري، لذلك ركزت ألمانيا على تنمية القوة الاقتصادية موجهة ثقلها إلى شرق و شمال أوروبا من خلال دعم انضمام دول أوروبا الشرقية للإتحاد الأوروبي و استمالة الدول الشمالية الإسكندنافية الغنية للمحور الألماني وبالتالي تزعم الإتحاد الأوروبي عن طريق القوة الناعمة"[2]

المطلب الثاني: الصراع البريطاني الايرلندي

يعتبر الصراع بين المملكة المتحدة و جمهورية أيرلندا حول الأراضي الشمالية من أقدم الصراعات التي شهدها غرب أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و التي كان لها وقع مباشر على مستقبل الاندماج في إطار الاتحاد الأوروبي خاصة بعد انضمام ايرلندا إلى الإتحاد الأوروبي.

انقسمت الجزيرة الأيرلندية سنة 1920 بشكل غير رسمي إلى أيرلندا المستقلة في الجنوب المعتنقة للمذهب الكاثوليكي، و مقاطعة ' **اولستر**' في ايرلندا الشمالية المعتنقة للمذهب البروتستانتي التي أعلنت انتمائها إلى التاج البريطاني خوفا من الاضطهاد كونها أقلية إلى أن صار التقسيم الأساسي سنة 1949 باعلان أيرلندا

[1] نفس المرجع
[2] نفس المرجع:

الجنوبية عن قطع صلتها بالتاج البريطاني و قيام جمهورية أيرلندا في الجنوب، والتي طالبة بتوحيد أراضيها سنة 1966 [1] .

و منه إنطلق الصراع بين الجيش البريطاني و الجيش الجمهوري الأيرلندي بعد امتداد الصراع ما وراء أيرلندا الشمالية إلى حدود الأراضي البريطانية حيث وصل عدد القتلى مابين سنة 1966 و 1999 إلى 3636 ألف و عدد الجرحى إلى 36 ألف [2].

ويرجع أصل هذا الصراع إلى أبعاد عرقية ساهمت في تغذيتها أطراف خارجية خاصة فرنسا التي تعتبر نفسها حامية المذهب الكاثوليكي و بالتالي كان لها دور كبير في دعم الثورات التي قامت بها جمهورية أيرلندا الجنوبية في المنطقة، غير أن هذا الصراع لم يتم الفصل فيه إلى غاية الآن مع استمرار التساؤلات داخل الإتحاد الأوروبي حول مصير المنطقة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد. [3]

[1] عزوز محمد، عبد القادر ناجي،"الصراع البريطاني الأيرلندي على أيرلندا الشمالية "1989-2005"، دراسات و أبحاث التاريخ و اللغات و الأثار.

[2] نفس المرجع.

[3] - نفس المرجع

المبحث الثالث: قضية توسيع الإتحاد الأوروبي

لطالما أثارت قضية توسيع الإتحاد الأوروبي تساؤلات عديدة حول الحدود النهائية التي يمكن بلوغها من خلاله خاصة وأن المادة الأولى من دستور الإتحاد تركت العضوية مفتوحة أمام الديمقراطيات الأوروبية التي لاتمانع تطبيق قانون الإتحاد عليها و تحترم القيم الأوروبية وتلتزم بالترويج المشترك . أنظر الملحق رقم (06)

المطلب الأول: إشكالية التوجه شرقا

تعتبر مسألة توسع الإتحاد الأوروبي شرقا معقدة نوعا ما لكونها تحمل في طياتها إغراءات ومكاسب من شأنها زيادة قوة ونفوذ الإتحاد الأوروبي، في مقابل تبعات وعواقب قد تشكل خطرا على مكانته الدولية وأمنه الداخلي مما أفرز حالة من الانقسامات بين مؤيد و معارض لهذا الطرح.

و من بين القضايا التي طرحت في هذا السياق هي قضية انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي حيث تعرض هذا المشروع إلى عدة عقبات ارتبطت بالرفض القاطع من طرف فرنسا وألمانيا باستعمالهما للفيتو " لاعتبارات جغرافية وعقائدية وسياسية فتركيا ليست أوروبية لأن جزءا ضئيل فقط من أراضيها يقع في أوروبا و يقدر ب 3٪ بالإضافة إلى كونها لا تنتمي للحضارة الأوروبية و قد جاء رفض السياسيين الفرنسيين لاندماج تركيا أمثال: جيسكار ديستان Giscard distain الذي شغل منصب رئيس هيئة الإصلاح الدستوري للإتحاد الأوروبي بقوله" إن انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي تعني نهاية أوروبا"[1] .

[1] Joaquin Roy and Roberto Dominguez، TOWARDS The Completion Of Europe(Analysis and prespectives of the new EU en largement)، university of Miami،Miami florida European Union Center of EXCELLENCE،p248

كذلك الأمر بالنسبة لجاك شيراك الذي عارض الأمر في قمة نيس 2000 بقوله" نعم لفتح المفاوضات و لكن لا للاندماج" [1]

وبدوره أكد ساركوزي على هذا الخطاب العدائي بضرورة بقاء أوروبا أوروبية قائلا " على تركيا أن تبقى في أسيا الصغرى هي و إسلامها[...] حيث عارض فتح الفصل المتعلق بالسياسة و الاقتصاد 2007/6/25 بحجة وجوب رسم حدود لأوروبا،لذلك فليس لكل الدول الحق في الانضمام للإتحاد الأوروبي"[2]

كما انعكست هذه المعارضة في منع صدور أي قرار يخص انضمام تركيا في بيان بروكسل ماي 2008 وقد دعمه تبني مجلسي النواب و الشيوخ في البرلمان الفرنسي قانون يجرم إنكار الإبادة الجماعية للأرمن، و يظهر جليا كذلك رفض الشعوب الأوروبية لانضمام تركيا حيث أظهر استطلاع للرأي لعام 2008 أن أكثر من 50٪ من الفرنسيين ضد العضوية الكاملة لتركيا[3].

كذلك الأمر بالنسبة للنمسا 75٪ من الشعب النمساوي يرفض انضمام تركيا حيث دعا مستشارها إلى منح تركيا شراكة خاصة دون العضوية حيث ترجع هذه المعارضة لاعتبارات تاريخية لها علاقة بالحرب العالمية الثانية، كذلك 60٪ من الشعب الدنماركي كما بلغة نسبة الدول الأعضاء التي تعارض انضمام تركيا59٪ .[4]

[1] بن زايد أمحمد، "توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية: تطور- رهانات و أفاق" أهم المشاريع و المعاهدات ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر،2008).

[2] حسين طلال مقلد، "تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد26، العدد الأول(2010)، ص 246-247.

[3] -
* أمندا بول ، "رحلة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي"،ماذا بعد ؟، مجلة رؤية تركية ، العدد 4، شتاء (2012).
/HEN.WIKIPIEDIA.ORG/WIKI/ACCESSION OF TURKEY TO THE
*http EU

[4] -BBC arabic.com-http//news.bbc.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/world news id

حيث تتفق هذه الدول على ان إدماج تركيا سوف يخلق مشاكل جديدة تقع على عاتق الإتحاد خاصة وأن لها حدود مع أقاليم غير مستقرة كما أنها متورطة معهم في نزاعات وبانتقال تركيا إلى الإتحاد سوف يستورد هذا الأخير مشكلة أمنية محتملة،كما سيؤثر

بشكل سلبي على اقتصاديات الدول الأعضاء وذلك بتدفق المنتجات التركية للسوق الأوروبية وبالتالي تحول هذه الأخيرة من منتج إلى مستهلك.أما بخصوص السياسة الزراعية ستضطر لمنح ما يقارب 8.2 مليار دولار لدعم القطاع الزراعي فيها أي أكثر من نصف الميزانية المخصصة لدعم كل دول الإتحاد مجتمعة في هذا القطاع هذا ما جعل 12 دولة منضمة مؤخرا تعارض الملف التركي خوفا من خفض الميزانية الموجهة لها لتنمية قطاعاتها حيث تراجعت نسبة تأييدها من 58 إلى 48٪ ،حيث أن" القطاع الزراعي في تركيا يضم سبعة ملايين مزارع في مقابل عشرة ملايين في إجمالي دول الإتحاد الخمسة و العشرين"[1].

كما ترى هذه الدول أن فتح المجال أمام تركيا سوف يؤدي إلى انتقال ديموغرافي هائل إلى أوروبا مما يميع المجتمع الأوروبي و يعرضه للغزو الثقافي ، كما سيخول هذا الانضمام تركيا إلى أن تكون فاعل أساسي في صنع القرار الأوروبي نظرا إلى ما تمتلكه من ثقل ديموغرافي مما يعزز قوتها في البرلمان الأوروبي من خلال عدد المقاعد التي ستشغلها داخله إذ يتكون من 732 مقعد موزعة حسب الكثافة السكانية لكل دولة. ومنه ستحتل الرتبة الثانية بعد ألمانيا من حيث الكثافة السكانية كما ستكون بمرتبة الند لألمانيا من حيث نسبة التصويت . وبالتالي سيتعذر على الدول الكبرى المسيطرة على اتخاذ القرارات بشكل يمثل الأغلبية[2].

[1] حسين طلال مقلد،"تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة" ، 361

[2] Kristy hughe، turky and the EU،just another enlargement،
أتاريخ الإطلاع 2017/04/21 WWW.euractiv.com

و هو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

(الجدول رقم 1) توزع المقاعد في البرلمان الأوروبي لبعض الدول الأعضاء 2004-2015

الدولة	إتحاد مؤلف من 25عضو عام 2004		إتحاد مؤلف من 28عضو عام 2015	
	المقاعد	النسبة المئوية	المقاعد	النسبة المئوية
ألمانيا	99	٪13.5	82	٪11.2
فرنسا	78	٪10.6	64	٪8.7
المملكة المتحدة	78	٪10.6	64	٪8.7
إيطاليا	78	٪10.6	64	٪8.7
إسبانيا	54	٪7.3	44	٪0.6
بولونيا	54	٪7.3	44	٪0.6
هولندا	27	٪7.3	22	٪0.3
بلجيكا	02	٪3.2	20	٪2.7
تركيا	– –	—	– –	– –
الإجمالي	732	1 00.0	732	100.0

المرجع حسين طلال مقلد. **"تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة"** ص369

في المقابل نجد كل من بريطانيا و إيطاليا و بعض الدول الأوروبية رحبت بفكرة دمج تركيا ضمن الإتحاد ودعة إلى التمسك بالسياسة التوسعية وتطوير إستراتيجية الإتحاد و تكييفها مع المستجدات العالمية والسعي إلى منع الإتحاد من التقوقع وبناء جدار يمنع التواصل مع الأطراف الخارجية بغض النظر عن الأصل و العرق أو المعتقد، حيث بادرة هذه الدول بدعم المطلب التركي كخطوة للاقتراب من حلم بناء أوروبا قوية نظرا للأهمية الإستراتيجية التي تحتلها تركيا و التي من شانها توسيع النفوذ الأوروبي فهي بمثابة فرصة لوضع أساس متين لتطوير منظومة الإتحاد في شتى المجالات،وفي نفس السياق نجد أن التأثير البريطاني بات واضحا جدا بعد تغيير بعض الدول المعارضة لمنظوراتها اتجاه الملف التركي" فألمانيا تخلت عن سياستها

الداعية إلى طرح الشريك المميز بدل العضوية الكاملة وأكدت المطلب التركي" . حيث قال وزير الخارجية الألماني سابقا:" لو سمح للشعب الاختيار من قبل لما أصبحت برلين عاصمة من جديد ولما كان هناك عملة أوروبية موحدة" [...]كذلك الأمر بالنسبة للدنمارك التي رفضت إجراء استفتاء حول انضمام تركيا نظرا لمعرفتها المسبقة للرأي العام الداخلي "[1].

من خلال هذا الطرح نستنتج أن الدول المعارضة للإتحاد و على رأسها فرنسا تسعى جاهدة لإحباط و تأخير ملف العضوية خوفا من إتحاد بريطاني تركي يهدد الزعامة الفرنسية أو يهمش دورها في تقرير مصير الإتحاد و الدفاع عن الهوية المسيحية.في مقابل الرؤية البريطانية التي تتجه أكثر نحو تحقيق أهداف اقتصادية.[2]

المطلب الثاني: التخوف من دول أوروبا الشرقية حديثة الانضمام إلى الفضاء الأوروبي

لقد شهدت دول أوروبا الشرقية الحدودية مع الإتحاد الأوروبي من شماله إلى جنوبه حالة من عدم الاستقرار؛ بسبب الفراغ المؤسساتي الناجم عن إنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991، حيث أصبحت هذه الدول بمثابة مناخ ملائم لطرح قضايا أمنية و سياسية بالغة الخطورة كاحتمال الانتشار النووي أو اندلاع حروب أهلية أو الخلاف حول الحدود السياسية، من شأنها أن تهدد مستقبل و استقرار الإتحاد الأوروبي مما أجبر هذا الأخير على اتخاذ قرارات سياسية واعية بناء على عوامل جيوسياسية و تاريخية مشتركة بين دول أوروبا الشرقية و الإتحاد الأوروبي تمثلت في بلورة تصور مشترك لحماية الاستقرار في أوربا ككل و مواجهة المخاطر المحتملة عن طريق التوسع شرقا و فتح أبواب الإتحاد الأوروبي لدول أوروبا الوسطى و الشرقية.

هذا ما أحدث خلافات في الرأي داخل الإتحاد الأوروبي بين مؤيد و معارض:

1حسين طلال مقلد، 363-366

2نفس المرجع.

يرى أصحاب النظرة التشاؤمية أن عملية إدماج دول جديدة ذات بنى سياسية و اقتصادية غير متوازنة قد أضعف قدرة الإتحاد التكاملية وفتح المجال نحو التعددية والانقسامات فهذا التخوف نابع من خشية الدول الصغيرة و ذات الإمكانيات الاقتصادية الجيدة مثل:هولندا و بلجيكا و فنلندا فقدان حجم قدراتها المادية و مكانتها السياسية بشكل نسبي بعد دخول دول فقيرة من أوروبا الشرقية، ذات كثافة سكانية عالية و بالتالي سوف تزاحمها في مقاعد البرلمان. كما أنها ستستفيد من الدعم المادي لهذه الدول لإلحاقها بالركب الأوروبي الغربي وبالتالي ستستنزف من اقتصادياتها، لأن هذا التوجه يكلف الإتحاد ثمانين مليار يورو سنويا ومنه نجدها تتعامل مع هذا الموضوع بحذر كون تلك الدول تنحدر من بيئة تعد مسرحا لتعدد الولاءات اتجاه قوى معينة بالإضافة إلى الاختلاف الأيديولوجي بين غرب أوروبا وشرقها، التي كانت ذات توجه اشتراكي و بالتالي فهي منطقة نفوذ تقليدية لروسيا بعد انهيار الإتحاد السوفيات [1]

حيث ترتبط اقتصاديات دول أوروبا الشرقية بشكل كبير مع روسيا مقابل أوروبا الغربية حيث نجد هنغاريا و بلغاريا بعد انضمامهما للإتحاد الأوروبي أصبحتا تعارضان بشكل صريح أي سياسة ينتهجها الإتحاد الأوروبي لإنشاء إتحاد للطاقة من أجل إضعاف التأثير الروسي على أوروبا من خلال التحكم بشحنات الغاز التي تشكل 40 في ٪ من صادرات روسيا اتجاه أوروبا الشرقية، بالإضافة لاستغلال هذه الدول لقربها الجغرافي من روسيا من أجل عقد اتفاقيات منفصلة معها مما شكل انتهاك للعقوبات الأوروبية المفروضة على موسكو بشأن التجاوزات في جزيرة القرم، حيث أشارت دراسة أعدها **مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية الأمريكي مع مركز دراسة**

[1] - محمد المقداد،صايل السرحان،"الإتحاد الأوروبي و العوامل المؤثرة على وزنه الدولي"المجلد 19،(المملكة العربية السعودية
جامعة أل البيت،المنارة)،2013، 38.

الديمقراطيات في صوفيا بعنوان (زعامة الكريملين:محاولة لفهم التأثير الروسي في أوروبا الشرقية و الوسطى) إلى أن " حجم التواجد الروسي في بلغاريا، هنغاريا،لاتفيا،صربيا و سلوفاكيا هائل،إلى حد تمكن مساواته باختطاف دولة ".[1]

بالإضافة إلى النفوذ غير الأوروبي الذي يطأها عن طريق الحلف الأطلسي خاصة المناطق المعروفة بأوروبا الجديدة (المجر، بولندا و التشيك)، و بالتالي هناك صراع أيديولوجي كامن في هذه المنطقة حيث تؤمن بالتوجه الغربي وتعزز المصالح الأمريكية في المنطقة مقابل مصالح أوروبا القديمة ، هذا ما حدث فعلا بعد إ انقسام دول الإتحاد بين مؤيد و معرض للحرب الأمريكية على العراق سنة 2003 حيث عارضت معظم دول أوروبا الغربية بقيادة المحور الألماني الفرنسي الحل العسكري، أين فضلت خمسة عشرة دولة ضمن الإتحاد الأوروبي اعتماد الوسائل الدبلوماسية بشأن الحرب على العراق غير أن بريطانيا، إسبانيا و إيطاليا بالإضافة إلى "عشر من دول أوروبية شرقية بقيادة بولندا وقد كانت مرشحة لدخول الإتحاد الأوروبي و حلف الناتو في تلك الفترة (المجر، التشيك، لاتفيا، ليتوانيا، استونيا، رومانيا، بلغاريا، سلوفينيا، كرواتيا) انحازت للولايات المتحدة في حربها غير الشرعية (...) إذ شاركت كل من بولندا ، المجر و التشيك في إصدار لائحة الثمانية و تشكيل "جبهة موحدة لأوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة غزو العراق"[2]

> "مما لفت انتباه المراقبين داخل الإتحاد حيث تم وصف هذه الدول ، بأنها بمثابة حصان طروادة للولايات المتحدة الأمريكية وتشكل اختراق للإتحاد الأوروبي "[3].

[1] محمد بن زايد،"توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية: تطور.رهانات و أفاق"، (مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،جوان2008).

[2]- حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة"،(دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية)، المجلد 25، 1، 2009، 646.

[3]- نفس المرجع.

فهي تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس الوقت تستفيد من مزايا الإتحاد الأوروبي دون أن تكون فاعل إيجابي داخله خاصة بعد أزمة اللجوء في العقد الأخير هذا ما سوف يتم التطرق إليه لاحقا.

كما أن مشكلة الاندماج بين غرب أوروبا و شرقها تتعدى سعي دول أوروبا الشرقية الالتحاق بسفينة الإتحاد الأوروبي. بل تمتد إلى خلافات عقائدية بين الكاثوليك في الغرب و الأرثوذكس في الشرق منذ القرون الوسطى ما أدى إلى أتساع الهوة الثقافية بينهما، حيث تحولت مع مرور الوقت إلى حاجز قائم بين الجانبين يصعب اختراقه للمضي قدما في المسار التكاملي.

في المقابل نجد أن ألمانيا رحبت بفكرة إدماج دول أوروبا الشرقية كذلك الأمر بالنسبة لفرنسا حيث أرادت ألمانيا تحويل الإتحاد إلى فدرالية بضم دول جديدة ليصبح كالإتحاد الفدرالي الأمريكي "ففي دراسة لوزارة الخارجية الألمانية تبين أن التوسع شرقا سيكلف 80 مليار يورو وبما أن الإتحاد لا يملك خيارا، فإما أن تعمل أوروبا الغربية على استقرار أوروبا الشرقية ، أو أن هذه الأخيرة تعمل على زعزعة أوروبا الغربية"[1].

تنطلق الرؤية الألمانية من مبدأ استغلال نفوذها الاقتصادي في استرجاع نفوذها التاريخي على هذه المناطق بعد الحرب العالمية الثانية حيث عملت على إجراء برنامج للشراكة مع دول أوروبا الشرقية يضم (أوكرانيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، أرمينيا) كخطوة من أجل التقارب مع أوروبا الشرقية و كسب نفوذ في المنطقة على حساب روسيا وفي نفس الوقت الإشراف على تحضيرها تدريجيا لدخول فضاء الإتحاد .

[1]–أحمد سعيد نوفل، "الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع و التحديات"،(الأردن، جامعة اليرموك، ب س ن)،22

المبحث الرابع: أفاق التكامل السياسي

تعددت محاولات تهيئة الوسط السياسي داخل الفضاء الأوروبي بما يخدم فكرة المزيد من الاندماج أملا في توحيد الإرادة السياسية بين أعضائه وتحقيق نجاح موازي لما تم بلوغه في النموذج الاقتصادي، غير أن هذه المحاولات اصطدمت بمعوقات حالة دون بلوغ المستوى المطلوب وأكدت على أن الهوية المشتركة لا تكفي للدفع نحو التكامل الكلي.

المطلب الأول: أزمة الثقة داخل البرلمان الأوروبي

شكلت مسألة الثقة تحديا يقف في وجه التكامل الأوروبي خاصة مع الأزمات التي تعرض لها على المستوى السياسي و الاقتصادي و الأمني و الثقافي و أثرها المتمثل في زعزعة فكرة المصير المشترك و الميل نحو فقدان الثقة بشكل تدريجي فما بينها ما أدى إلى جنوح كل عضو إلى اتخاذ تدابير تتوافق و سياسته الوطنية دون مراعاة المصالح التي تجمعه مع باقي الأعضاء في شكل إتحاد إقليمي عكس ما جاء في معاهدة ماستريخت التأسيسية، هذا ما أحدث تباعد و انقسام أثر في روح الإتحاد الأوربي حيث يظهر ذلك جليا في الخلافات حول العديد من القضايا الراهنة.

أولا: الخلاف حول ملف اللجوء

تعد قضية اللجوء و الهجرة احد أبرز القضايا التي شغلت البرلمان الأوروبي في ظل تنامي الأزمة الإنسانية في دول الإرسال خاصة سوريا و أفغانستان و إيرتيريا و بعض

دول الحراك العربي حيث بلغ تدفق اللاجئين قرابة 900 ألف لاجئ ما بين الفترة 2016/2011 وهو في ارتفاع مستمر الأمر الذي خلق أزمة كانت لها تداعياتها على دول الاستقبال خاصة الجنوبية الشرقية و الغربية لأوروبا، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى رفع وتيرة التأهب لمواجهة هذه الظاهرة بشكل منفرد دون العمل في إطار مشترك ما أنجر عنه انقسام و خلاف في المواقف على مستوى السياسة الداخلية للإتحاد الأوروبي، "بين فكرة الانحياز للديمقراطيات الغربية و حقوق الإنسان أو التخوف و الحفاظ على أمنها الشامل و سلامة حدودها و الحفاظ على هويتها ما شكل اختبارا حقيقيا لثلاثية الأمن،الهوية و القيم الإنسانية"[1]

فقد "روجت ألمانيا لسياسة الحدود المفتوحة مدعومة بالترحيب الفرنسي بالمواقف الإنسانية لبرلين، بينما تقف بولندا و التشيك إلى جوار المجر الداعية إلى إغلاق الحدود ورفض استقبال لاجئين مسلمين و قبولها باستضافة المسيحيين السوريين فقط بسبب الفوارق الثقافية مع المسلمين"[2]

ظهر خلال الأزمة انقسام حاد بين الدول الأعضاء على خلفية قرار وضع حصص تلتزم كل دولة عضو باستقبالها،وفقا لعدد السكان، وإجمالي الناتج القومي، ومعدل البطالة؛ والدول الرافضة لقرار التقسيم يتم تغريمها، هذا ما لقي معارضة شديدة من طرف دول وسط وشرق أوروبا حيث قام رئيس وزراء المجر إلى طرح القرار إلى الاستفتاء.[3]

أدت هذه المعارضة إلى انقسام الفضاء الأوروبي إلى ثلاثة أقسام:

[1]-هاني سليمان، "السياسات الأوروبية اتجاه اللاجئين:ثلاثية الأمن.الهوية و القيم الإنسانية"، المركز العربي للبحوث و الدراسات. http//www.acvseg.org

[2] عبده فايد، قمة براتسفاليا: "من يملأ فراغ بريطانيا في منظومة الأمن الأوروبي"، 2016/09/17 http:// almanassa.com. www.aljazeera.net

[3] هايدي عصمت كارس،"مستقبل الإندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة".2016 أنظر الرابط التالي: www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/11914

3 -دول جنوب أوروبا المطلة على المتوسط خاصة اليونان و إيطاليا تعتبر مناطق استقرار و عبور تدعوا الإتحاد إلى تفعيل برنامج الحصص و تقاسم الأعباء كونها الحزام الواقي لأوروبا.

4 -دول أوروبا الشرقية ذات الحدود البرية وعلى رأسها المجر الرافضة لفكرة الحصص حيث اعتبرت نفسها مناطق عبور للجنوب و الغرب عامة و ألمانيا بشكل خاص وبالتالي مشكلة اللاجئين التي تواجهها أوروبا هي مشكلة ألمانيا بالدرجة الأولى هذا ما أثار انتقادات اتجاه دول أوروبا الشرقية خاصة المجر وتهديدها بالطرد من الإتحاد أو بفرض عقوبات عليها.

5 -دول أقصى شمال أوروبا وهي الدول الإسكندنافية بعيدة جغرافيا عن خطوط التماس مع المناطق التي يقصدها المهاجرون .

وفي غياب سياسة موحدة لمواجهة هذه الأزمة اختارت بعض دول اتخاذ حلولا أحادية الجانب ما تسبب في حالة من الفوضى على الحدود، حيث صرحت النمسا في القمة الأوروبية أنها حددت سقف الاستقبال ب 37500 لاجئ فقط كل سنة وأن أي زيادة سوف تتحملها ألمانيا ما دعا هذه الأخيرة إلى وقف التعامل باتفاقية "شنغن" مع النمسا بشكل مؤقت كما قررت هذه الأخيرة نشر الجيش على الحدود مع المجر لوقف تدفق اللاجئين الأمر نفسه أقدمت عليه سلوفينيا لتأمين حدودها مع كرواتيا نتيجة الارتفاع المستمر لنسبة اللجوء في أوروبا[1].

إذ بلغ عدد اللاجئين 286،6 ألف لاجئ بين عامي 2014 و 2015 ثم 441،25 ألف في سبتمبر من نفس السنة مما نتج عنه زيادة في مجموع حصص الاستقبال من 40 ألف إلى 160 ألف لاجئ مع العلم أن العدد يستمر في الارتفاع

[1] وكالة المغرب العربي للأنباء: أراء و حوارات.
www.mapexpress.ma

وشهد ما بين الفترة 2017/2015 زيادة قدرها 630 ألف لاجئ أي زاد ب 184 بالمائة[1] ، و قد يصل إلى قرابة 2 مليون لاجئ أواخر 2017.

و في ظل هذا الخلاف وجدت أوروبا نفسها مقسمة داخليا بسلسلة من الحواجز التي كان يعتقد أنها اختفت منذ اتفاقية شنغن، بسبب العدد القياسي لطلبات اللجوء الذي تجاوز الحد المتوقع و الذي يقع قانونيا على عاتق دول جنوب أوروبا ذات الحدود البحرية و دول شرق و وسط أوروبا ذات الحدود البرية باعتبار اتفاقية **دبلن** نصت على أنه يحق للاجئ طلب اللجوء عند أول دولة يطأها من دول الاستقبال.

وبالتالي الدول الداخلية للإتحاد شكلت ضغط على دول الحزام ما جعل هذه الأخيرة تنتهج سياسات منفردة من أجل توريطها كما حدث مع إيطاليا عند انتهاجها سياسة منح تصاريح مؤقت لدخول أوروبا نتيجة اعتبار بعض الدول الداخلية أن مشكلة اللجوء في إيطاليا شأن داخلي يخص إيطاليا وحدها رافضة بذلك تقاسم المسؤولية .

ثانيا: قضية السيادة الوطنية و النفوذ الدولي :

تعتبر مسألة السيادة الوطنية أحد مكامن القلق التي تهدد شكل الإتحاد الأوروبي خاصة مع الخلل المؤسساتي الذي تعاني منه هياكله التنفيذية و التشريعية و تخوف الدول من فقدان مكانتها على المستوى الداخلي من خلال انضمام أعضاء جدد يفوقونها مساحة و سكان ما يقوض تحركها داخل البرلمان،أو على المستوى الخارجي حيث تفقد تمثيلها الخارجي ككيان مستقل بذاته بحيث ترتبط قراراتها بالمصلحة العليا.

" فدول البنلوكس مثلا ترى أن تحركاتها الدولية تقلصت بعد اتفاقية التأسيس وأن هناك تفاوت بين الدول في أداء التزاماتها فالدول الصغيرة أكثر التزاما بسياسة أوروبا الموحدة من الدول الكبرى داخل

[1] تقرير وكالة : فرونتكس لمراقبة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، http//www.bbc.com//EU// frtx//1854.

الإتحاد التي تتمتع بهامش أكبر من الالتزام أو عدمه من خلال استغلال ضعف التنسيق المؤسساتي و بالتالي المناورة على حساب باقي الأعضاء ما يجعلهم يتحملون تبعات قرارات لم يكونوا طرفا مباشرا في إصدارها"[1].

بينما تظهر نوعا من الاستقلالية للقوى الكبرى في بعض المواقف فبريطانيا مثلا تتخذ أحيانا مواقف مستقلة عن سياسة الإتحاد كموقفها من سياسة الدفاع الأوروبية المشتركة و من الحرب على العراق، وكذلك الاستثنائية الفرنسية التي تسعى لإعطاء بعد دفاعي للإتحاد الأوروبي تعويضا عن إمكانياتها المحدودة.[2]

هذا ما ساهم بشكل فعال في إعاقة المسار نحو إعداد بيئة أوروبية ذات سيادة موحدة تحت مظلة الإتحاد الأوروبي.حيث " وجدة هذه الدول صعوبة في تغيير سياستها القومية باسم التضامن مع الإتحاد الأوروبي، خاصة وأنها ترى إن السياسة الخارجية جزء أساسي من الوظيفة الحكومية العليا على الرغم من التزامها باتفاقية(سياسة خارجية أوروبية مشتركة)[3].

ففي ظل المطالبة بمزيد من السيادة الوطنية اتجهت هذه الدول نحو التقوقع و الانغلاق من خلال تعزيز سلطات المؤسسات و الحكومات الوطنية على حساب سلطة الإتحاد الرامية إلى سيادة موحدة .

ثالثا: تنامي دور اليمين المتطرف داخل البرلمان

لقد تصاعد نفوذ الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات التي مر بها في السنوات الأخيرة و التي كانت أولها الأزمة الاقتصادية التي فتحت المجال للخلافات السياسية مرورا إلى أزمة اللجوء ما نشر تذمر بين أوساط المجتمع

[1] أحمد سعيد نوفل، "الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع و التحديات"،19،ب س ن
[2] عبيد المبيض مخلد,"الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة",(الأردن عمان, الأكاديميون للنشر و التوزيع ، 2012)ص196.
[3] حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 25 ، العدد الأول،648،2009.

المدني الأوروبي، و تعالت الأصوات المناهضة للسياسات المتبعة من طرف مراكز صنع القرار داخل الفضاء الأوروبي إزاء الخروج من هذه الأزمات، حيث استغلت هذه الأحزاب الظروف الراهنة للإتحاد معلنة عن " تشكيل تكتل يضم الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل البرلمان الأوروبي برئاسة حزب الجبهة الوطنية الفرنسي هذا ما خول له الاستفادة من مقاعد الحلفاء و مقراتهم داخل الإتحاد و مواردهم المالية الممنوحة من طرف البرلمان كما أصبحت لديهم القدرة التصويتية على التعديلات المقترحة"[1] .

هذا ما لفت انتباه الرأي العام الأوروبي الناقم على وضع الإتحاد. حيث بات أكثر توجها صوب الأحزاب اليمينية المتطرفة نظرا لتنامي قبضتها الموحدة داخل البرلمان من خلال استغلالها لحشد المزيد من التأييد الشعبي عن طريق الترويج للدفاع عن القيم و الهوية الأوروبية و الدعوة لمعاداة اللاجئين و رفض سياية التقشف حيث بلورت الفكرة ضمن المطالب الشعبية من أجل إضفاء طابع الشرعية على برامجها و بالتالي تحقيق مكاسب سياسية على مستوى البرلمان الأوروبي أو دول الإتحاد الأوروبي . ولقد لعبة دورا كبيرا في تغيير مسار القرار السياسي المساند لقضية اللجوء في ألمانيا ، بريطانيا ، السويد و هولندا[2].

يعد صعود هذه التيارات و تزايد شعبيتها عقبة في وجه الإتحاد الأوروبي حيث تم وصفها بالصفائح التكتونية التي تهدد بزلزلة الإتحاد و إنهياره،كما مثلت تهديدا للتيارات الرئيسية سواء اليمين المتطرف أو اليسار فخلال إنتخابات البرلمان الأوروبي

[1] هاني سليمان ، "السياسات الأوروبية اتجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن.الهوية و القيم الإنسانية" ، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2017.
http//www.acrseg.org
[2]- نفس الرجع.

لعام 2014 إستطاعت الأحزاب اليمينية قدر من المكاسب من خلال تسيس الإندماج الأوروبي.[1]

رابعا: الخلاف حول مسألة الرقابة على الحدود الداخلية

وجهت مسألة فرض الرقابة على الحدود الداخلية ما بين أعضاء الإتحاد الأوروبي و وقف التعامل باتفاقية **شنغن** بشكل مؤقت ضربة مباشرة لخلفية التكامل الأوروبي على اعتبار أن هذه الاتفاقية تمثل أحد الركائز الأساسية المجسدة لروح الإتحاد و المعبرة عن الثقة المتبادلة بين أطرافه.

يأتي هذا الطرح بعد المستجدات الدولية التي فرضت نفسها على منطقة الإتحاد و ما شهدته من تدفق هستيري لطالبي اللجوء و المهاجرين غير الشرعيين خاصة في الدول التي تقف في مقدمة المواجهة مثل إيطاليا، اليونان، بلغاريا، و رومانيا و عجزها عن استيعاب جميع الطلبات في الوقت الذي مازالت تعاني فيه من تبعات الأزمة الاقتصادية وغياب التنسيق الأوروبي و تقاعس دول الإتحاد البعيدة عن خط المواجهة في تحمل الأعباء معها و مساعدتها في مسؤولية مراقبة الحدود الخارجية للإتحاد، هذا ما دفع بدولة مثل إيطاليا بانتهاج سياسة منح إقامة مؤقتة تمكن المهاجرين غير الشرعيين من التنقل داخل الإتحاد، كوسيلة لإرغام الإتحاد على إعادة النظر في اتفاقية شنغن، ما نتج عنه خلاف إيطالي فرنسي حاد بعد فرض هذه الأخيرة الرقابة على حدودها نتيجة الشعور بالتهديد خاصة بعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها في الآونة الأخيرة ؛ هذا ما أثار خلافات في الرأي بين الأعضاء داخل البرلمان حول مستقبل شنغن. نتيجة التخوف من تكرار سيناريو الهجرة غير الشرعية أو الاعتداءات

[1]- هايدي عصمت كارس،"مستقبل الإندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة".

على باقي دول الإتحاد و التساؤل حول التعديل في بنود الاتفاقية و تكييفها وفق المتغيرات الحالية، أو إلغائها نهائيا.

حيث نجد فريقا يدعو إلى طرح تعديلات هذا ما نادت به كل من فرنسا و ألمانيا و إسبانيا و بلجيكا و السويد من خلال الدعوة إلى ضرورة طرح آليات و تعديلات جديدة تتماشى و المتغيرات الحالية بحيث تمكن من تجميد التنقل الحر في حالة فقدان أحد الأعضاء للسيطرة على حدوده إلى غاية معالجة الإشكال وفي نفس الوقت تطويق مكامن الأخطار و منع انتشارها في باقي الدول الأعضاء المجاورة

"حيث قال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولندا: نريد لمعاهدة شنغن أن تعيش ولكن كي تعيش يجب أن تتغير في إطار دولة المؤسسات و القانون "[1].

كما شددت ألمانيا على إسناد دور الرقابة إلى الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود دون سواها و منحها الصلاحيات لتقدير خطورة الأوضاع و التصرف حسب ماتراه مناسبا لأمن الإتحاد وذلك لتفادي الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي.[2]

في حين يرى الفريق الأخر: أنه حان الوقت لتجاوز هذه الاتفاقية و ضرورة الرجوع إلى فرض القيود على حرية التنقل والحركة حيث كانت الدنمارك سباقة في هذا الطرح :

"حيث قررت الحكومة الدنماركية إعادة المراقبة الجمركية الدائمة عند حدودها مع ألمانيا و السويد بحجة مكافحة الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة، حيث جاء على لسان وزير العدل:أن بلاده لجأت

[1] أحمد طاهر، "سياسات الهجرة وتأثيرها في الوحدة الأوروبية" ، السياسة الدولية ، تاريخ التصفح 2017/04/16 ، س 14:13.

أنظر الموقع التالي: http//www.siyassa.org.eg

لتشديد الرقابة الحدودية لوضع حد للأخطار القادمة من أوروبا الشرقية؛
مبررا موقفه أن معاهدة **شنغن** تمنح للأعضاء حق اتخاذ ما يناسبها من
إجراءات في حالة تعرض أمنها أو نظامها العام للتهديد".[1]

هذا ما عبرة عنه بعض الدول الأعضاء بأنه خرق مباشر لاتفاقية شنغن، حيث قال وزير خارجية لكسمبورغ: "الإجراء الدنماركي خرق لاتفاقية شنغن من جانب واحد"[2]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية و أثرها على الإتحاد الاوروبي

بالرغم من أن الإتحاد يعمل على بناء سياسة خارجية موحدة تجمع عليها كافة الدول الأعضاء غير أن الواقع الأوروبي يثبت العكس. فالإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه عام 1992 شهد تشكيل بنية أولية لمؤسسة أوروبية تقوم على شؤون الأمن و السياسة الخارجية و المتمثلة في "المفوضية الأوروبية"، غير أن هذه المؤسسة لم تتمكن من التوصل إلى سياسة خارجية أوروبية مشتركة موحدة .

سعت السياسة الخارجية إلى التوفيق النسبي بين مواقف دول الإتحاد المتناقضة و المتباينة حسب الموضوع إلا أن سياسة الاستقطاب الثنائي قد جعلت من الإتحاد الأوروبي ساحة لحرب باردة بين قطب أول يتمثل في بريطانيا و من جهة أخرى ألمانيا و فرنسا . حيث يسعى كل من الطرفين أن يمرر سياساته ضمن مؤسسات الإتحاد الأوروبي من خلال استقطاب الدول الصغرى و محاولة كسب تأييدها و أصواتها .[3]
ففرنسا و ألمانيا تتميزان بسياستهما المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في حين تذهب بريطانيا إلى تكريس الهيمنة الأمريكية و العمل في ك نفها من خلال محاولة

[1] نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.
[3] الحمد جواد, "السياسة الخارجية الأوروبية و المحدد الأمريكي", دراسات شرق أوسطية,31, 2005

هيمنتها على الإتحاد الأوروبي.خاصة في إطار التوجهات الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط و الحدث الأبرز هو الموقف الذي اتخذته كل من فرنسا و ألمانيا بالإضافة بشأن معارضة الحرب الأمريكية على العراق في حين أبدت بريطانيا موافقتها على الحرب و هو ما يكرس الانقسام في صفوف الدول الأعضاء و صعوبة بلورة موقف موحد في شكل سياسة خارجية أوروبية مشتركة في ظل البحث عن المصالح الوطنية للدول أو ما يطلق عليه الكثيرون "الأنانيات القومية" و محاولة كل طرف تمرير سياسته الخارجية من خلال الإتحاد و هذا ما يؤكده جوزيف ناي من خلال قوله:"النزعة القطرية تزداد كلما تقدم المسار التكاملي و لا توجد مؤشرات عن زوال الدولة و نهاية السيادة."[1]

فالميدان الرئيسي الذي لا تزال دول عديدة لا سيما بريطانيا مترددة عن القبول بإعطاء الأولوية لقرار الغالبية الأوروبية على القرار الوطني،هو السياسة الخارجية و الأمنية ويعني ذلك أن ما شهدته أوروبا من تعدد ألسنتها كلما تطلبت الأحداث العالمية موقفا جديدا، ستعاني منه في المرحلة المقبلة أيضا،و قد بلغ ذلك ذروته في التعامل مع قضية العراق خلال عام 2003،ولكن عادت المواقف الأوروبية على هذا الصعيد إلى التقارب نسبيا دون أن تجد قاسما مشتركا واحدا، بينما بقيت المواقف الأوروبية على صعيد قضية فلسطين منقسمة على نفسها باستمرار، و من أسباب ذلك أن المحرك الألماني الفرنسي الذي برز تأثيره في قضية العراق، لا يجد أرضية مشتركة تجاه أحداث الأرض الفلسطينية.[2]

و لهذا فمن الصعب على الإتحاد الأوروبي الجمع بين المصالح العامة لكافة الدول

[1]- مقلد حسن طلال," محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة".
ملاحظة : موجودة في أكثر من مرجع.
[2]- الحمد جواد, " السياسة الخارجية الأوروبية و المحدد الأمريكي".
أنظر الرابط التالي: www.mesc.com.jo تاريخ الإطلاع: 2017/04/13.

الأعضاء و في جميع المسائل الدولية فقد يكون لهذه الدول صوت واحد في بعض القضايا كقضية الحرية و حقوق الإنسان و الإرهاب و العنصرية،إلا أن هناك اختلافا أكيدا حول تحقيقها هذا ما سوف يتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث.

رغم محاولات التوحيد على مستوى السياسة الخارجية لايمكن الجزم بفاعلية الأداء السياسي على المستوى الخارجي نظرا للأداء الخجول الذي يقوم به السياسة الإتحاد الأوروبي لبلورة سياسة خارجية عامة كإرساله وفد مراقبة الانتخابات لبلد ما أو تقيم مساعدات إنسانية كما فعل من قبل مع النزاعات في الإثنية في إفريقيا في إطار الأمم المتحدة، إلا انه وفيما يتعلق بالمسائل الأكثر حساسية فهو غير فعال ومثال ذلك غياب التحركات الدبلوماسية اتجاه الأزمة السورية مقابل الدبلوماسية الروسية و الأمريكية.

و بذلك يتضح أن السياسة الخارجية الأوروبية و برغم الجهود التي تبذلها في إطار تفعيل التحالف بين أعضائها غير أنها لا تزال تنقاد للسياسة الخارجية للدول الأعضاء الكبرى في الإتحاد و التي تتفاوت بمقدار التأثر بالضغوطات الخارجية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أنه رغم محاولات الإتحاد الأوروبي لتحقيق نجاحات في الشأن السياسي و توحيد الرؤى, إلا أن هذه المؤسسة لم تتوصل إلى حل وسط يرضي جميع الإطراف و بالتالي تبقى شعارات الوحدة التي تم تداولها في العديد من المعاهدات ,مجرد حبر على ورق إذا ما تعارضت مع مصالح الدول الأعضاء.

الفصل الثالث

تمهيـــــد

لطالما شكلت مسألة الأمن رهانا بالنسبة لإقليم الإتحاد الأوروبي حيث أصبحت مسألة إيجاد هوية أمنية أوروبية مطلبا ضروريا، ذلك أن أوروبا تعتمد في الحفاظ على أمنها و استقرارها على منظمة حلف الأطلسي التي برزت هيمنتها بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة و تحول دورها من الحامي لأوروبا إلى المتحكم في مصيرها خاصة مع وجود كتلة أوروبية ذات توجهات أطلسية تساعد على الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة في مقابل وجود توجهات للخروج عن المظلة الأطلسية عند بعض الدول الأوروبية من ناحية أخر ما نتج عنه خلافات حادة زادة من تعقيد الرؤية الأوروبية حول بنية أمنية ذات هوية أوروبية.

هذا بالإضافة إلى الأخطار الجديدة الناجمة عن الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة التي شكلت تحدي يقف في وجه طموحات الإتحاد الأوروبي نحو بناء منظومة أمنية متكاملة

المبحث الأول الأطر النظرية المفسرة للتكامل في بعده الأمني:

للظاهرة التكاملية العديد من الأبعاد من أهمها البعد الأمني والذي طرح العديد من القضايا ارتبطت من جهة بمدى قابلية الدول الوطنية بفكرة وجود وحدة أمنية فوق امنية , وشروط تكونها وهو ما يطرحة تصور الجماعة الأمنية لكارل دويتش ,والانعكاس الأمني لبعض الظواهر الأمنية على الخصائص المجتمعية لدول الوحدة التكاملية وهو ما تطرحه مقاربة الأمن المجتمعي.

ركز **كارل دويتش** "**Karl duitch**" على دراسة عشر حالات تكاملية وتفككية محلية في منطقة شمال الأطلسي واعتقد بأن تطبيق فكرة الاتصالات في أقاليم التكامل المحلية تفيد في دراسة أقاليم التكامل الدولية , ومن خلال ربطه بين مستوى الاتصالات ودرجة الأمن والاستقرار المجتمعي، ونتيجة لهذه العلاقة قدم **دويتش** انموذج الجماعة الأمنية التي ترتكز حسبه على قناعة الأفراد والجماعات بأنهم وصلوا لاتفاق حول نقطة على الأقل هي أن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها من خلال ميكانيزمات للتغير السلمي و هذه الجماعات يمكن أن تأخذ شكلين :[1]

* جماعة أمنية تعددية

* الجماعة الأمنية

أولا_ الجماعات الأمنية التعددية : هدفها هو تعزيز السلام بين الدول السيادية وهذه الجماعة يترابط امن مجموعة الدول وفي نفس الوقت تحتفظ باستقلالها القانوني بذلك تخلق وحدة أمنية دون وحدة سياسية .

[1] شرايطية سميرة،الوظيفية الجديدة.

نموذج الأمن التعددي يمثل ترابط أمن الدول, وفي نفس الوقت تحتفظ باستقلالها القانوني (كالتعاون الأمني الفرنسي الألماني بعد الحرب العالمية الثانية) وحدة أمنية دون وحدة سياسية وهو يضع مجموعة من الشروط لتحقيق هذا النموذج .

1- انسجام القيم والتخلي عن سباق التصليح بين الأعضاء

2- قدرة صناع القرار في المجتمعات التي يراد لها التكامل على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض

3- الاستجابة المشتركة وهي قدرة الحكومات على احتواء المشاكل السلبية.

وانتهى مجهود "دويتش" بتحديد مؤشرات تفكيك بعض النماذج التكاملية

1 -تزايد الالتزامات العسكرية بين دول التكامل

2 -التحاق نخب ترفض التكامل بمؤسسات التكامل

3 -تزايد الفروق العرقية واللغوية

4 - يرفض التكامل لأزمات اقتصادية حادة

5 -انطلاق النخب السياسية(لا تتجدد شرعية المؤسسات)

6 -تعرقل وتراجع الإصلاحات السياسية

فشل مجموعات ذات امتيازات سابقة في التكيف مع العملية التكاملية مع فقدان نفوذها

ثانيا نموذج الأمن الموحد: هو نتيجة توحد عدة وحدات سياسية في وحدة سياسية واحدة (كالولايات المتحدة الأمريكية) بحيث يصبح الأمن مترابط وخاضع لنفس السلطة

(وحدة سياسية+ وحدة أمنية) ويحدد مجموعة من شروط لتحقيق هذا النموذج:

1 -انسجام القيم الرئيسية

2 -وجود نفس النمط الحياتي

3 وجود منافع مشتركة سابقة عن حالات الوحدة

4 توفر درجة معينة من القدرات الإدارية والسياسية

5 نمو اقتصادي كبير لبعض الوحدات المشتركة وتطور ما يسميه دويتش المنطقة المركز التي تتجمع حولها المناطق الضعيفة.

6 ضرورة استمرار حلقات الاتصال الاجتماعي بين الأقاليم وبين مختلف الفئات الاجتماعية داخل الدولة

7 زيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية لتظم ممثلين عن جميع الأقاليم تعبئة الأفراد في المجالات السياسية.[1]

المطلب الثاني: مقاربة الأمن المجتمعي

يعتبر القطاع الاجتماعي أو "الأمن المجتمعي" Social Security أهم قطاع يركز عليه" باري بوزان" Barry Bouzane ضمن المفهوم الموسع للأمن، لكونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و حسب بوزان، فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا استجابة للسؤال : أمن من؟ فيجب أمن الدولة .[2]

و رغم إعترافه بوجود مواضيع أخرى للأمن ، و تبنيه في تحليله لثلاثة مستويات هي: الأفراد، الدولة، و النظام الدولي، بقى بوزان واقعي التصور، وبذلك فلأمن المجتمعي: أمن المهاجرين، الأمن الثقافي ، الهوية. حسبه يبقى مرتبطا دوما بالدولة،أما عن السؤال المتعلق بمن و ما يجب تأمينه؟ يقول بوزان : الجماعات .

ومن هنا فإن الأمن المجتمعي يمثل المصطلح الأمني المرجعي في إدارة النزاعات الإثنية، ومن جهته "مولر" Muller حدد موقفه إزاء مجموعة الأسئلة التالية:

---

[1] Ibidem.

[2] تباني وهيبة، " الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة ظاهرة الإرهاب" شهادة ماجستير،علوم سياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ،28، 2014

الأمن لمن؟ لصالح أي قيمة؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما هي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟.[1]

من خلال تعريفه للمأزق المجتمعي ، الذي ينتج حسبه عن غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بقدرة المجموعة على الإستمرار مع المحافضة على خصوصيتها، في سياق من الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة أو الممكنة ، و بتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة و الثقافة، و الدين، الهوية، العادات و التقاليد أو بأن تطورها لايتم في ظروف مقبولة.[2]

[1] زيغوني رابح، " مدخل للدراسات الأمنية"، محاضرة ألقية على طلبت السنة أولى ماستر،2016.
[2] زغار عادل ،" إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، ورقة بحثية، 5.

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية بين خطابات الأمننة و تصورات الأنسنة

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أخطر التهديدات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي في الأونة الأخيرة و ذلك لتزايد عدد المهاجرين بصفة مستمرة دون مراعات المخاطر التي يتعرضون لها خاصة خطر الغرق في البحر هذا ما وضع الإتحاد الأوربي في في معضلة حول سبل الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية حدودهم من المهاجرين و في نفس الوقت الحفاظ على أرواح المهاجرين غير الشرعيين .

المطلب الأول: إشكالية الإتحاد الأوروبي في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية:

لقد أصبحت مسألة الهجرة غير الشرعية من بين أكبر المشكلات التي تواجهها بلدان الإتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة حيث و جد الإتحاد الأوروبي في قلب معضلة نتيجة إختلاف الأراء داخله حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة التي باتت تأخذ أبعاد متعددة.

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد في السياسة الأمنية الأوروبية

لطالما قام الباحثون و القائمون على السلطة في الإتحاد الأوروبي بحصر قضية الهجرة في إطار مجتمعي و اقتصادي و معالجتها ضمن هذا السياق إلا أنه بعد أتساع مفهوم الأمن ليشمل موضوعات جديدة بعيدة عن الأمن التقليدي, خصوصا في بداية تسعينات القرن الماضي بدأ موضوع الهجرة يتحول تدريجيا نحو قضية سياسية و أمنية بالدرجة الأولى خاصة مع انتشار مفهوم الأمن المجتمعي الذي أعتبر الهجرة غير الشرعية أحد أخطر التهديدات على الهوية الأوروبية خصوصا في ظل التهديدات الأمنية

التي تتعرض لها أوروبا خلال هذه الفترة في إطار الربط بين الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و الإرهاب.

لقد وضحت مدرسة كوبنهاغن كيف تصبح قضية ما مشكلة أمنية من خلال جملة التعابير الواردة في الفعل الخطابي من منطلق بروز تهديدات جديدة و غير مباشرة تهدد أمن و استقرار الدولة, أما فيما يخص الإتحاد الأوروبي فقد عزز هذا الأخير خطابه الأمني اتجاه الهجرة غير الشرعية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين تم ربط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب [1]

لاقى هذا الخطاب انتشارا موسع بعد تصاعد دور اليمين المتطرف الأوروبي والذي ربط الهجرة بالتطرف الإسلامي ومدى خطورة هذا الأخير بعدما أصبح أكثر تأثيرا من خلال التمسك بالهوية وعدم الاندماج في المجتمع الأوروبي ومن أمثلة هذا التصعيد اليميني الذي يدعو إلى معاملات المهاجرين دعوة حزب الجبهة الوطنية الفرنسي اليميني المتطرف إلى معاداة المهاجرين والربط بين الهجرة الغير شرعية والإرهاب خاصة بعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا أما في ألمانيا يقود حزب البديل من أجل ألمانيا مسيرة ضمت 25 ألفا ضد المسلمين بعد أحداث كولونيا حيث اعتبر أنصار هذه الحركة من أنهم ضحايا ويطلبون الحماية من اللاجئين الأجانب[2]

في إطار أمننت قضية الهجرة غير الشرعية عمل الإتحاد الأوروبي على بعض الإجراءات الأمنية للتعامل مع هذه الظاهرة تمثلت في تشكيل قوات الأورو

[1] قسوم سليم,"المنظورات الجديدة للأمن" محاضرة, جامعة 08ماي 1945 ، قالمة,السنة الثانية ماستر ,دراسات أمنية، 2017/2016.

[2] خديجة بتقة, ,"السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية",(مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر،بسكرة2014/2013), 130.

فورس سنة 1996 لاعتبارات أمنية من أجل المحافظة على الاستقرار والأمن الأوروبي ومنع الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة[1]

تشييد الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي والمعروفة بـ/ فرونتكس (FRONTEX) عام 2004 كشكل من أشكال التنسيق العملياتي بين دول الإتحاد الأوروبي في إطار حماية الحدود الخارجية له وكذا تقديم المساعدة في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني للدول الأعضاء[2]

الفرع الثاني: أنسنة الهجرة غير الشرعية

لقد نتج عن السياسة الأوروبية المعتمدة اتجاه الهجرة الغير شرعية ظهور تيار معارض يدعو إلى إعادة الصورة الإنسانية لظاهرة الهجرة الغير شرعية التي تم تشويهها بعد أحداث 11سبتمبر 2001 حيث دعي هدا التيار ذو النزعة الإنسانية إلى فك الحصار على سياسة الهجرة وتحويل كل الإمكانيات التي صخرتها هذه الدول لمحاربة الهجرة الغير شرعية, نحوى التنمية في جنوب المتوسط لاستئصال الظاهرة من جذورها وخلق السبل التي من شأنها المحافظة على بقاء المهاجرين غير الشرعيين في موطنهم الأصلي وتبديد الرغبة في الهجرة .

حيث يقول الباحث شيفان الش ر "schephane allcher" من معهد دراسات الهجرة المقارنة:

"هذه الإجراءات لن تؤدي سوى إلى تغير طرق الهجرة الغير شرعية وليس وقفها[3]

90 Leonard Sarah « EU Border Security and migration into the european union Frontex an securitization Through practices »(Routledge : taylor& Francis Group**, 2010,p235**
www.tandfonline.com/doi/full/10.108009662839.2010.526937
تاريخ الإطلاع: 2017/06/12

[2] -Leonard Sarah « EU Border security and migration into the european **», p238**

[3] خديجة بتقة،131.

لقد أثبتت أزمة اللجوء والهجرة التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي منذ بداية الحراك العربي 2011وما انبثق عنه من موجات هجرة هائلة أن المبادئ الإنسانية التي نادى بها الاتحاد الأوروبي لاتعدو أن تكون شعارات و ذلك نتيجة الانتهاكات التي ارتكبها في حق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين أثناء محاولة وقف موجة الهجرة حيث كان هذا منافيا لما جاء في مبادئ حقوق الإنسان التي نصت على حق الفرد في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة.

"وعليه فمقاربة أنسنة الهجرة الغير شرعية ركزت على معالجة تهديدات الهجرة من خلال المساعي الدولية ومن خلال بناء تحليلي يجمع بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية والحكم الراشد".[1]

المطلب الثاني : العوامل المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية اتجاه الإتحاد الأوروبي

لا يمكن التعرض إلى العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية نحو الإتحاد الأوروبي دون التطرق إلى معادلة الجذب والطرد نظرا إلى كون هذه الظاهرة معقدة و يصعب تفسيرها وفق رؤية معينة, نظرا لتعدد أفكار الباحثين حولها كل حسب موقعه فالباحثين الاقتصاديين يرجعونها لأسباب اقتصادية بحتة بينما يركز علماء الاجتماع على الجانب الاجتماعي...الخ.

الفرع الأول: العوامل الطاردة للمهاجرين

لقد تعددت العوامل المتسببة في طرد الأفراد من البلد الأم ودفعهم نحو الهجرة إلى مناطق أخرى أكثر تعزيزا لمفهوم الأمن الإنساني حيث يمكن تصنيفها كالأتي:

[1] نفس المرجع.

أولا: العوامل الاقتصادية:

يمكن اعتبار العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة للهجرة بطريقة غير مشروعة ويأتي ذلك نتيجة فشل الدولة الأم في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الداخلي بما يتكفل للأفراد فرص العمل وتمكينهم من توفير متطلبات الحياة, بالمقارنة بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والأخرى المستقبلة لهم يتضح الفارق الشاسع في الأداء الاقتصادي حيث توفر دول الاستقبال أعلى مستويات المعيشة من خلال توفير فرص العمل ذات الأجور المرتفعة[1]

حيث يشكل التباين في الأجور محفز للهجرة إذ يتجاوز بـ/ 05 مرات المستوى الموجود في دول جنوب المتوسط يفسر الدكتور أحمد وهدان حالة الهجرة غير الشرعية بقوله:

> "إن الهجرة غير الشرعية تعكس حالة من البؤس و اللا أمن الناتج عن البطالة والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة ، فيحدث انفصال بين العاطل و والمجتمع".[2]

وبالتالي فإن البطالة تغذي النزوح الى الهجرة بنوعيها الشرعية والغير شرعية .فعلى سبيل المثال ترتفع نسبة البطالة في دول والمغرب جنوب المتوسط :

15 %وتونس % 21 حيث تقدر في بعض دول شمال افريقيا مثل الجزائر بـ 23.7 وبالتالي فهي تطال فئة معتبرة من السكان وخاصة الشباب الحاصلين على مؤهلات وشهادات عليا[3]

[1] الخشاني محمد, "أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا".الجزيرة
أنظر الرابط التالي :-www.aljazeera.net/specialfiles/page/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208 تاريخ الإطلاع 2017/05/23

[2] أبو بكر الطلحي عادل, ورقة عمل بعنوان:"الشباب و ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا", مؤتمر الشباب و الهجرةص13

[3]- الخيشاني محمد,"أسباب الهجرة".

ثانيا: العوامل الاجتماعية:

تتمثل هذه العوامل عادة في غياب العدالة الاجتماعية نتيجة وجود الطبقية داخل المجتمعات الطاردة مما يخلق حاجزا نفسيا للأفراد من شأنه أن يتطور كاعتقاد ذهني أن السبيل الوحيد للنجاح يكون خارج هذا المجتمع وبالتالي تكون الهجرة هي السبيل الأمثل

فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع تعويض النواقص الاجتماعية التي لم يحصلوا عليها في مجتمعاتهم. وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع أحدى الدوافع الشديدة إلى الهجرة مما يؤدي إلى انتشارها بمختلف الصور شرعية كانت أم غير شرعية[1]

كما أن البعد الديمغرافي يزيد من تعقيد مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال الزيادة المطردة في تعداد السكان في الدول الغنية وفقا لأحداث تقرير لخبراء ديمغرافيين صادر عن مكتب مؤشرات السكان بواشنطن مما يتوقع معه زيادة محاولات الهجرة غير المشروعة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية[2]

يرى روبرت مارتون" أن مشكلات الهجرة الغير شرعية تكمن في التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع وبين ما ترغب مجموعة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون".

بالتالي مع ازدياد المشاكل الاجتماعية يزداد وعي الأفراد بعمق وخطورة الأوضاع مجتمعاتهم مقابل ما يمكن أن يحصلو ا عليه ما تغير في وضعهم و في حالة بلوغهم الإتحاد الأوروبـي . هذا ما يعزز إصرارهم على الهجرة في حين يصطدمون بواقع الإجراءات الأمنية التي تحول دون السماح لهم بالسفر إلى بلدان الاستقبال مما يدفعهم بشكل قصري إلى الخيار الثاني وهو الهجرة غير الشرعية[3]

[1]- شعبان حمدي," الهجرة غير المشروعة:الضرورة و الحاجات"،جمهورية مصر العربية,مركز الإعلام الأمني, 7
[2] نفس المرجع.
[3] بركان فايز,"آليات التصدي للهجرة",(مذكرة ماجستير, جامعة الحاج لخضر,باتنة2012/2011), 53

ثالثا: العوامل السياسية

تأتي هذه العوامل كأحد المؤشرات التي تدل على مدى الفشل أو النجاح الدولاتي وفي غالب الأحيان تكون المجتمعات الطاردة مثال حي عن الاضطهاد السياسي وغياب حقوق الإنسان نتيجة الممارسات التسلطية للنظم الفردية مما إضافة إلى الحروب والنزاعات والأزمات السياسية وغياب الحكم الراشد حيث أن هذه المجتمعات تحكمها أنظمة تفتقر إلى الثقافية في تسيير الموارد المالية والاقتصادية والبشرية كما أنها ذات طابع شمولي عسكري تسعى للحفاظ على النظام وحسب يخلق شعور بفقدان الأمن بجميع مستوياته وبالتالي البحث عن ملاذ آمن.[1]

كما أن الحراك العربي الذي حدث عام 2011 في بعض دول جنوب وجنوب غرب المتوسط ساهم بشكل كبيرة في تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو الإتحاد الأوروبي نتيجة غياب الرقابة من طرف البلدان التي تشهد العراك بسبب ضعف من منظومتها الأمنية والتي أصبحت شواطئها بمثابة سوق استثماري للجريمة المنظمة التي تستغل هذه الظروف للاتجار بالبشر إذ أصبحت الشواطئ الليبية والتونسية منطلق هذه الحملات للهجرة غير الشرعية

حيث أن العنف في هذه المناطق بالإضافة إلى التدخل الدولي المسلح ساهم في نزوح الآلاف إلى الهجرة غير الشرعية عبر أقرب منافذ العبور البحرية.[2]

[1]-بتقة خديجة,"السياسة الأمنية الأوروبية ",123-124

[2]غربي محمد,"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط:الجزائر أنموذجا",الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية, 8, 2012, 53.

الفرع الثاني: العوامل الجاذبة للمهاجرين

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر والتي ساهمت في حركة الهجرة غير الشرعية نجد هناك عوامل جاذبة نحو البلدان المتقدمة بشكل عام والإتحاد الأوروبي بشكل خاص

أولا: الصور النمطية المشرقة لدول الاستقبال

حيث يسود في ذهنية الأفراد في المجتمعات الطاردة نوع من الاعتماد الإيجابي حول الدول الهجرة إليها نتيجة المقارنات التي يجريها أفراد المجتمع بين الأوضاع الاجتماعية التي يعيشونها حاليا والأوضاع الاجتماعية في الدول المراد الهجرة إليها حيث تترسخ هذه الصورة نتيجة لعدة أسباب:

ـ دور وسائل الإعلام في نقل الجانب الإيجابي للدول المتقدمة وتنميط هذه الصورة المشرفة من خلال ربط معاني الحضارة والحرية والإنسانية بهذه المجتمعات خلافا لما تقدمه في صور مسيئة للصفة الجنوبية من تخلف وانحطاط في شتى المجالات .

وبالتالي فوسائل الإعلام ساهمت بشكل مقصود أو غير مقصود في دفع حكة الهجرة غير الشرعية من خلال قيامها بنوعية الجماهير حول المشاكل التي تعترض عملية التنمية في مجتمعاتهم قصد دفعهم إلى المساهمة في تنميتها

إلا أن هذه الخطوة الإعلامية أخذت منحى عكسي عندما قام الأفراد بالفرار من مجتمعاتهم بدل المساهمة في تنميتها

ـ سوق العمل كعامل جذب:

تتحلى عوامل الجذب في دول الشمال الغني بشكل ملحوظ في الزيادة على طلب العمل في بعض القطاعات والمهن فتلجأ أسواق العمل إلى استيراد المهاجرين بسبب عدم قدرة العرض على تلبية الطلب فيما تتزايد عوامل الهرم والشيخوخة مما

حتم على دول الاستقبال طلب العمالة الأجنبية لتعويض نقص العرض بالإضافة إلى عزوف مواطنين دول الاستقبال على العمل في مهن معينة لأسباب مختلفة

المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الإتحاد الأوروبي

لقد تسببت الهجرة غير الشرعية بإنعكاسات خطيرة على الأمن الأوروبي بكل مقاييسه:

الفرع الأول: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجانب الأمني للإتحاد الأوروبي

لقد أدت التطورات الأخيرة في السياسة الدولية إلى خلق أزمات كان لها وقعها على الأمن في المجتمع الدولي بصفة عامة و زعزعة استقرار بعض الأنظمة بصفة خاصة ما أدى إلى موجة من الهجرة و اللجوء إلى مناطق أكثر أمنا.

تكمن خطورة الهجرة غير الشرعية في إفرازاتها داخل المجتمعات الأوروبية حيث تقوم الجريمة المن ظمة والمافيا باستغلال حالة انعدام ثبوت الشخصية للمهاجر غير الشرعي كونه لا يحمل هوية إثبات ودفعه للعمل في إطار ه ذه المنضمات الإجرامية و ارتكاب الجرائم دون قدرة السلطات على التعرف على مرتكب الجرم , "كما أن شريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبية".[1]

"كشفت الوكالة الأوروبية للشرطة "**Europol**"عن وجود تكتلات للمافيا تمارس الجريمة في أنحاء القارة الأوروبية حيث صرحت إن هذه التكتلات موزعة وفق جنسيات مختلفة ومناطق جغرافية معينة تنشط فيها تلك العصابات منها المغربية وصينية وألبانية تستخدم طرق مختلفة لممارسة

[1] مسعودي يونس,بن تومي رضوان,"المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط",مقال,العدد4,2015,ص91.

الجريمة فوجدت أوروبا نفسها عاجزة أمام تصاعد هدا النوع من التهديدات".[1]

"كما قدرت بعض الوكالات الأمنية الأوروبية أن نسبة الأجانب المعتقلين في السجون الايطالية لارتكابهم الجرائم فاق نسبة المواطنين الأصليين المعتقلين حيث وصل إلى 25.4% أما في ألمانيا كان حجم الاعتقالات اكبر من المعتقلين الألمان حيث بلغ 33.6% أما في بلجيكا فقد بلغة نسبة الأجانب المعتقلين 41.1% وكان حجم الاعتقالات اكبر بـ 5 مرات من حجم المواطنين الأصلين".[2]

كما أن تراكمات الهجرة في الاتحاد الأوروبي نتج عنها كتل بشرية من المهاجرين موازية للمجتمعات الأوروبية مطالبة بحقها في الاختلاف الثقافي هذا م ا أثار هاجس الخوف من الغزو الثقافي وولد لدى المجتمعات الأوروبية حالة من العداء ضد الأجانب كونهم غير قابلين للاندماج في المجتمعات الغربية.

"حيث نشرت صحيفة لوفيغارو "le figaro" الفرنسية مقال بعنوان : هل سنكون فرنسيين عام 2025, عارضين صورة فتات فرنسية ترتدي الحجاب"[3]

بالتالي نجد أن وسائل الإعلام ساهمة بشكل كبير في زيادة الحساسية بين المواطنين الأصليين و قضية الهجرة بشكل عام ناهيك عن قيام التيارات اليمينية المتطرفة بتوظيف هذه القضية لحشد قوة معارضة تخدم مصالحهم السياسة من منطلق معاداة الأجانب لاعتبارهم مصدر الجريمة و البطالة و الرجعية.

[1]- بوشليحة محمد,"سياسات الإتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية(منطقة شمال المتوسط),(مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي ، 1945, قالمة2016/2015). 52

[2] tsoukala anastassia, « crime et immigration en europe » ,p7.

[3]- بوشليحة محمد,"سياسات الإتحاد الأوروبي.."ص52.

الفرع الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجانب الاقتصادي و البناء الديموغرافي للإتحاد الأوروبي

لقد أثرت الهجرة غير الشرعية على سوق العمالة في الإتحاد الأوروبي بصورة مباشرة نتيجة اليد العاملة الرخيصة التي توفرها هذه الظاهرة حيث أصبحت منافسا للأيدي العاملة المحلية مما أثر على مسألة العرض و الطلب و التي سرعان ما تحولت إلى مشكلة اقتصادية بسبب عجز سلطات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي عن تحديد أعداد العمالة الوافدة نتيجة التنقل المستمر للمهاجرين غير الشرعيين داخل فضاء الإتحاد الأوروبي[1]

كما أن هذا التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين يمثل عبئ اقتصادي على المرافق العامة و الخدمات الأساسية مما يرهق كاهل الدول الأعضاء التي تعمل على توفير مراكز إعادة التأهيل من أجل إدماج هؤلاء المهاجرين و كذلك توفير الرعاية الاجتماعية في إطار تكريس حقوق الإنسان حيث تشهد أوروبا تدفق 5000 مهاجر غير شرعي سنويا منذ مطلع التسعينات غير أنه شهد ارتفاع مقلق في العقد الأخير نتيجة الأزمات السياسية التي تدور في جنوب المتوسط هذا ما زاد قلق النخب الحاكمة حول مستقبل البناء الديموغرافي للإتحاد الأوروبي خاصة مع تباطئ وتيرة النمو و ارتفاع نسبة الشيخوخة في القارة الذي يشير إلى عدم القدرة على تعويض الكثافة السكانية[2]

[1]- مسعودي يونس,بن تومي رضوان,"المصادر الجديدة المهددة للأمن.
[2] بوشليحة محمد, ,"سياسات الإتحاد الأوروبي.."

المبحث الثالث: أزمة الدفاع و الأمن في الإتحاد الأوروبي

بالرغم من درجة الاتحاد والتوحيد التي حققتها الدول الاوروبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والى حد ما السياسي الا انها بقيت تشهد ثغرة كبيرة على المستوى الامني

المطلب الأول: التبعية الأمنية للحلف الأطلسي

إن أزمة تبعية أمن الإتحاد الأوربي إلى الحلف الأطلسي ترجع إلى عملية التأثير التي تمارسها الولايات المتحدة على القرار الأمني الأوروبي، باعتبارها القوة الأولى في الحلف الأطلسي و التي برزت بصورة واضحة في **قمة روما** للحلف الأطلسي المنعقدة في نوفمبر 1991حيث خططت لها مسبقا قبل عقد **قمة ماسترخت** 1992 لإفشال المخطط الفرنسي الألماني لتشكيل جيش أوروبي أو هيئة دفاعية ذات هوية أوروبية ، وعوضا عن ذلك خرجت القمة بتشكيل سياسة خارجية وأمنية مشتركة، ولم تحقق الهدف المطلوب.

حيث اعتبرت الحلف الأطلسي أثناء قمة روما 1991 أحد أطراف المفاوضات مع الإتحاد السوفييتي فيما يخص مسألة توحيد ألمانيا ،أين تم التخطيط في هذه القمة لتبني إستراتيجية توسعية جديدة تشمل ضم 19 دولة من أوروبا الشرقية بحلول1999 حاولت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إحداث تغيير في وظيفة الحلف الأطلسي بما يظمن إستمرار نفوذها في أوروبا عن طريق ردع المخاطر الجديدة الناجمة عن تفكك المعسكر الشرقي بإحتواء تلك القوميات ذات التوجه الشيوعي و إعادة إدماجها ضمن التوجهات الليبرالية.[1]

[1]- حمزاوي جويدة,"التصور الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط",(مذكرة ماجستير,علوم سياسية، جامعة الحاج لخضر, باتنة,2011/2010), 164.

حيث لم تقوى السياسة الأوروبية، حتى بعد النجاحات التي حققتها على مستو التكامل الاقتصادي على تشكيل مؤسسة عسكرية أوروبية في نطاق الإتحاد الأوروبي بمعزل عن الحلف الأطلسي ، نظرا لتداخل و ترابط مصالح الإتحاد الأوروبي بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ،, وقد حذرت أمريكا من خطورة الإقدام على فصل سياسة الأمن الأوروبي عن إستراتيجية الأمن الأمريكي المجسدة في الحلف الأطلسي من خلال إقامة هوية دفاعية أوروبية في إطار منظمة غرب أوروبا.[1]

كما أن هذه التبعية تكرست بسبب عدم تقاسم نفس الرؤية حول فكرة تحمل أعباء الأمن و الدفاع بين باقي أعضاء الإتحاد الأوروبي و إقامة نظام أمني ذو خصوصية أوروبية خارج إطار الحلف الأطلسي نتيجة عدة أسباب:

ـ تخوف الدول الصغرى من سيطرة ألمانيا و فرنسا على النظام الأمني و استغلال قوتها لبسط نفوذها على باقي الدول الصغيرة و التأثير على مصالحها .[2]

ـ التخوف من الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة ارتباط مصالح هذه الدول معها كما أن معظم دول الإتحاد الأوروبي هي ذات عضوية في الحلف الأطلسي.[3]

كما أن القوة العسكرية الأمريكية لعبت دورا حاسما في تكريس التبعية الأوروبية للحلف الأطلسي و يظهر ذلك جليا خلال الحروب التي نشأة في أوروبا الشرقية حين فشلت منظمة الأمن و التعاون الأوروبية في إدارة حرب العشرة أيام في سلوفينيا و وقف الحرب في كرواتيا و التي تلاها فشل منظمة إتحاد أوروبا الغربية في فرض رقابة على المنطقة من خلال قوات دعم للأمم المتحدة ويأتي هذا الفشل بعد عزوف قوات الحلف الأطلسي على التدخل و بالتالي اتضح أن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لا تزال فتية

[1] حمدوش رياض"الأمن الأوروبي في العلاقات الفرنسية الألمانية"(مذكرة ماجستير، علوم سياسية, جامعة الجزائر,2003)،130-133.

[2] نفس المرجع، 103.

[3] حمدوش رياض,"تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي: بعد أحداث 11 سبتمبر" (رسالة دكتوراه, علوم سياسية, كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة منتوري قسنطينة,2012/2011), 154

لإدارة النزاعات على المستوى الإقليمي أو الدولي' وما زاد الأمر تأكيدا نجاح تدخل حلف الناتو عام 1995 لوقف الاعتداءات الصربية على البوسنة و الهرسك التي دامت 3 سنوات.[1]

"لقد تعززت مسألة التبعية من خلال معاهدة أمستردام لعام 1997 التي نصت على التنسيق الأوروبي في السياسة الخارجية ومنه تطورت أولويات السياسة الخارجية الأوروبية لتشمل في الألفية الثالثة لتشمل مواصلة التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف الأطلسي خاصة و أن الدول الأوروبي لا تضاهي القوة الرادعة لتقوم بالدفاع عن نفسها ضد أي هجوم نووي روسي فالهاجس الأمني جعل أوروبا تعتمد بشكل ملحوظ في الدفاع عن نفسها على الولايات المتحدة الأمريكية ما أعطى هذه الأخيرة تأثيرا سياسيا لا يمكن لأوروبا تجاهله حتى في ظل تنامي النزعة الاستقلالية في بعض الدول الأوروبية مؤخرا"[2]

كما اتضح خلال الحرب على العراق و أفغانستان الهوة الكبير في التكنولوجيا العسكرية نتيجة غياب إستراتيجية أروبية قائمة على تطوير التكنولوجيا العسكرية.

"بالرغم من سياسيات وتصريحات الإتحاد الأوربي التي تعكس توجها نحو ابتكار عسكري قائم على العلم والتكنولوجيا فإنه لا توجد حتى الآن لمثل هذه السياسة للإتحاد الأوربي، كما أن الإتحاد الأوربي لم يعمد إلى صياغة سياسات أو بيانات بشأن استغلال معارف العلم والتكنولوجيا خارج أوربا، باستثناء الإشارات العديدة إلى التكنولوجيا الأمريكية، وبذلك يمكن القول إن كافة البلدان الأوربية بنت إلى حد ما قدراتها العسكرية بالاعتماد على التجهيزات و التكنولوجيا الأمريكية."[3]

[1] - حمزاوي جويدة,"التصور الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة.."**,** 165-166.
[2] - عبيد المبيض مخلد,"الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة", 192.
[3] فزاني إبراهيم سعد الشاكر," العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن و الدفاع",(مذكرة ماجستير علوم سياسية,جامعة بن يوسف بن خدة ,الجزائر, 2006/2005), 181

المطلب الثاني: قضية الخروج عن المظلة الأمنية للحلف الأطلسي

لقد ترسخت لدى بعض أعضاء الإتحاد الأوروبي قناعة بضرورة وضع حدا للتبعية للحلف الأطلسي، و الانطلاق صوب الاستقلالية الأمنية وذلك عبر توكيل هذه المهمة إلى **منظمة الأمن والتعاون الأوربية** على اعتبار أنها الأقدر على معالجة الأزمات الأمنية, و يأتي هذا الطرح كمحاولة جدية لبعض الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لإعادة بعث هذه **المنظمة**؛ التي عانت من التهميش في فترة الحرب الباردة, بعد التغيرات التي طرأت على السياسة الدولية المتمثلة في انهيار الإتحاد السوفييتي و توحيد ألمانيا .[1]

تعتبر مسألة الخروج عن مظلة الدفاع الأطلسية أحد أهم المسائل التي كرست روح الاختلاف و شغلت الرأي العام الأوروبي و النخب الحاكمة بعد انتهاء الحرب الباردة نتيجة اختلاف الروئ حول مكانة الحلف الأطلسي في مستقبل السياسة الأمنية الأوروبية

حيث انقسمت أوروبا إلى معسكرين:

معسكر يدعو إلى بناء سياسة أمنية دفاعية ذات هوية أوروبية خارج إطار الحلف الأطلسي بقيادة فرنسية ألمانية.

مقابل معسكر موالي للحلف الأطلسي بقيادة بريطانيا.

الفرع الأول: الأمن الأوروبي وفق المنظور الفرنسي الألماني

لقد كانت فرنسا أول من رسم التوجه الأمني للإتحاد الأوروبي من منطلق أولوية التحالف العسكري الأوروبي على التحالف مع حلف الأطلسي و هذا ما يعتبر امتدادا لسياسة و رؤية شارل ديغول لمستقبل الأمن الأوروبي, حيث يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى رسم خريطة العلاقات السياسية لأوروبا بما يحافظ على التفرد

[1] رياض حمدوش,"تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر2001" (رسالة دكتوراه, علوم سياسية و علاقات دولية,جامعة منتوري, قسنطينة,2012/2011)

الأمريكي بالقوة على المستوى العالمي ويبقي أوروبا تحت المظلة الأطلسية, وفقا لهذا الطرح قامت فرنسا بالانسحاب من الدرع الدفاعي الأطلسي عام 1966, لذلك تعتبر فرنسا زعيمة تيار الأوروبيانية، لكونها أول من نادى بالتحرر من القيود الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية و الخروج على الصف و التحلي بروح المسؤولية في بناء دفاع ذاتي يضمن لأوروبا حل مشاكلها دون تدخل أطراف خارجية تسعى لاستغلال ضعفها ، و يفتح المجال أمام الإتحاد الأوروبي للتألق في الساحة الدولية حيث صرح **ديغول** قائلا

"إن فرنسا لأنها فرنسا يجب أن تكون لها سياستها العالمية التي يكون لها بمقتضاها موقفها الذاتي المستقل إزاء كافة القضايا والمشكلات الدولية دون استثناء".

كما أدان" **ديغول**" "الحرب الأمريكية في فيتنام ورفض مرتين انضمام بريطانيا إلى لاتحاد الأوروبي، و كان رأيه ان اهتمام بريطانيا بعلاقاتها مع أمريكا سيكون دائما على حساب علاقاتها مع أوروبا".[1]

و بدأت بالترويج لضرورة بناء سياسة أمنية ذات هوية أوروبية من خلال إتحاد غرب أوروبا غير أن هذا الطرح لم يلاقي إقبال كبير في ظل الظروف الأمنية التي كانت تمر بها أوروبا نتيجة الحرب الباردة.[2]

كما قال أيضا:

"تبوأ فرنسا لموقع الزعامة بين بلدان غرب أوربا لن يكون ممكنا إلا من خلال إبعاد الأنجلوسكسون أي الأمريكيين والبريطانيين عن التدخل في شؤون البلدان الأوربية"[3]

[1] حمدوش رياض," تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية.." 155.
[2] -عدالة جعفر,"توسيع الإتحاد الأوروبي و أثره على الشراكة الأورو مغاربية",(مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر, كلية العلوم سياسية 2008/2007), 57.
[3] فزاني إبراهيم سعد الشاكر,"العلاقة بين الإتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن و الدفاع" مذكرة ماجستير و علاقات دولية,جامعة بن خدة بن يوسف, الجزائر,2006/2005), 53.

أدى انهيار الإتحاد السوفييتي و توحيد ألمانيا إلى دفع كل من فرنسا و ألمانيا لتوحيد سياستهما الأمنية حيث سعيا إلى بلورة فكرة الأمن الجماعي الأوروبي منذ معاهدة ماستريخت من خلال سياسة أمنية و دفاعية مستقلة عن الحلف الأطلسي ذات هوية أوروبية حيث قال فرانسوا ميتران:

" لن تكتمل للجماعة الأوروبية معايير هويتها المستقلة ما لم يتوفر لها درع عسكري و دفاعي".[1]

و بالتالي م ا زاد من إدراك الدول الأوروبية بضرورة إيجاد نظام دفاعي خاص بها هو ما تم إنجازه على الصعيد الاقتصادي.

_ الموقف الألماني:

إن موقف ألمانيا لا يختلف عن الموقف الفرنسي خاصة بعد عملية التوحيد حيث أصبحت تمثل ثاني اقتصاد عالمي كما أن عملية التوسع نحو أوروبا الشرقية عملت على إضعاف الضغط الأمريكي عليها نتيجة تبادل المصالح مع أوروبا الشرقية و بالتالي بات من مقدور ألمانيا التخلص من المضلة الأمريكية خاصة في ظل وجود حليف فرنسي ذو قوة عسكرية لا يستهان بها يتمتع بحق الفيتو .

كما نجد الرأي العام الألماني بالإضافة إلى الطبقة السياسية ناقم على تحمل المزيد من العقوبات المفروضة على ألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و أنه قد حان الوقت لوضع حد للدور الأمريكي في المنطقة الذي يكبح تطور المنظومة الدفاعية لألمانيا من خلال الحلف الأطلسي و كذلك من خلال لعب دور حامي القوميات الأوروبية الضعيفة من الغول الألماني .[2]

[1] reckceweuwinez , Gilbertrachar, « a la recherche d'une défense unifiée », le monde diplomatique.2003 http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/defense2003.

[2] حمدوش رياض," تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية.." 157

الفرع الثاني: الموقف البريطاني

لطالما شكل موقف بريطانيا المعارض بخصوص إنشاء قوة عسكرية أوروبية عائق أمام طموحات فرنسا للقيادة الأوروبية حفاظا على مصالحها في أوروبا حيث:

"عارضت في قمة" **أيسن** " **1998** سياسة النظام الأمني الأوروبي الجديد الذي عرض للمناقشة في الاتحاد الأوروبي، بحجة أن أوروبا مازالت بحاجة إلى الحلف الأطلسي نتيجة أن السلاح النووي لا يزال متوفر لدى دول غير مستقرة امنيا كالدول التي كانت تابعة للمعسكر الشرقي سابقا كأوكرانيا و التخوف من المتاجرة به أو السقوط في أيدي الدول المارقة عدم التوقيع على اتفاقية " **شن غن** "و التي كان فحواها العامل الأمني بمبادرة فرنسية – ألمانية و إعطاء دور أكبر للشرطة الأوروبية "Europol" رفض فكرة الجيش الأوروبي واعتبار أن الحلف هو كافي لصد الخطر الخارجي و الداخلي الذي قد يهدد الأمن في أوروبا"[1]

كما تجسدت هذه المعارضة من خلال حذف المقترح الفرنسي في قمة نيس و الذي ينص على تشارك الإتحاد الأوروبي إدارة ألازمات الدولية مع الحلف الاطلسي كانطلاقة أولية في طريق تحمل المسؤولية بدل الحلف الأطلسي و استقلالية هيئة التخطيط العسكرية الأوروبية.[2]

كما تتشارك إيطاليا نفس النظرة البريطانية حيث دعت إلى ضرورة استمرار تواجد حلف الناتو في أوروبا لاعتبارات أمنية خاصة و أن الحلف قد أدرج في مهامه الجديدة التدخل في قضية محاربة الهجرة غير الشرعية إلى جنب إيطاليا كما أن إيطاليا بمعزل عن المشاركة في القيادة مع الحور الفرنسي الألماني بعد خروج بريطانيا و بالتالي إنفراد كل من ألمانيا و فرنسا بالقيادة عن طريق بنية أمنية أوروبية من شأنه أن يضر بمصالح إيطاليا هذا ما دعا هذه الأخيرة إلى معارضة المساعي الأوروبية لإنشاء بنية أمنية مستقلة عن الحلف الأطلسي .[3]

---

[1] نفس المرجع 151.
[2] عبيد المبيض مخلد,"الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة", 206.
[3] حمدوش رياض," تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية.." 154.

أما فيما يخص دول أوروبا الشرقية فهي بمثابة صحان طروادة الذي من خلاله تخترق الولايات المتحدة الأمريكية إقليم الإتحاد الأوروبي كما تمثل هذه الدول صوت الولايات المتحدة الأمريكية في البرلمان الأوروبي كونها تعارض أي قرار يضر بمصالحها في المنطقة أو يهدد استمرار وجودها من خلال حلف الناتو.

ويبدو أن عددا كبيرا من الدول الأوروبية المنظمة حديثا للإتحاد الأوروبي، مثل المجر، بولندا جمهورية التشيك، سلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا، ليتوانيا، لاتفيا واستونيا هي عضوة في الحلف الأطلسي و ترى أن أمنها يعتمد في المقام الأول على الارتباط بحلف شمال الأطلسي، ولا تبدوا متحمسة لاستقلال أوروبي عن حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن . وهو ما يؤكد السعي الأمريكي لضرب الوحدة الأوروبية من خلال مضاعفة الصراعات الأوروبية – الأوروبية و زعزعة التجربة التكاملية الأوروبية.[1] أنظر الملحق رقم (08).

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للهوية الأمنية الاوروبية:

لقد تعددت السيناريوهات إزاء التعامل مع مسألة الأمن في الإتحاد الأوروبي نظرا للتطورات الأمنية في المنطقة هذا ما يجعلنا نطرح ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الأمن الأوروبي كالأتي:

الفرع الاول : الإبقاء على السياسة الدفاعية الحالية

وفقا لهذا السيناريو، من المحتمل أن تبقي السياسات الدفاعية الراهنة للإتحاد الأوروبي تحت جناح الحلف كما هو معروف منذ الحرب نهاية الباردة و المتمثلة في تخفيض قدراتها الدفاعية، و هو ما أدى بهذه الدول إلى فقدان نحو 20 بالمائة من قدراتها

[1] عادالة جعفر," توسيع الإتحاد الأوروبي وأثره على الشراكة الأوروبية-المغاربية" (مذكرة ماجستير,علوم سياسة, كلية الإعلام و العلوم السياسية, جامعة الجزائر,2008/2007), 57.

العسكرية بين عامي 2008 و 2014 في ظل الأزمة المالية التي طالت دول الإتحاد الأوروبي .[1]

و تشير الدراسة إلى آن الاستمرار في هذا النهج الدفاعي قد يترتب عليه حدوث انقسامات بين الناتو و الإتحاد الأوروبي، كما سيكون الدفاع أمرا تقديريا متروكا لرؤية كل دولة، ولن يكون المنظور الجماعي هو الأساس لتحقيق الدفاع الأوروبي , و بالتالي، قد تتحرك الدول الأوروبية بصورة فردية للدفاع عن نفسها، كما قد تتحالف مع الولايات المتحدة .

وبناء عليه، ستتبنى الدول الأوروبية استراتيجيات غير متجانسة، تتحدد انطلاقا من أولويات و حسابات كل دولة، و هذا ما من شأنه أن يعرقل فرص التعاون فيما بينها– دول الإتحاد الأوروبي– و إحداث فجوة دفاعية بين أعضاء الإتحاد.

كما ستواجه الدول الأوروبية مشاكل لوجستية متعلقة بمسألة الدفاع خاصة بالنسبة للمشاركة في قيادة العمليات العسكرية الكبيرة نظرا لانخفاض الإنفاق العسكري.

الفرع الثاني: سيناريو الناتو الأوروبي

حسب هذا السيناريو، ينظر إلى الدفاع الأوروبي على أنه جزء وثيق من الصلة بحلف شمال الأطلسي و بالتالي سيكون التحالف مع الناتو و الولايات المتحدة جوهر التعاون الدفاعي الأوروبي في المستقبل"[2].

كما يشير هذا التحالف إلى أن القوة الأوروبية لن تعمل بمعزل عن الحلف و لن تستفرد بالقرارات الأمنية التي تخص المنطقة و بالتالي ستكون

[1] شريف مراد نوران،"خمسة سيناريوهات استشراف منظومة الدفاع الأوروبي في عقد قادم"، معهد الإتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية ،2016.
Alwatannewspaper.ae/ ?p=36778

[2] شريف مراد نوران،"خمسة سيناريوهات استشراف منظومة الدفاع الأوروبي في عقد قادم"، معهد الإتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية ،2016.
Alwatannewspaper.ae/ ?p=36778

القوى الدفاعية الأوروبية مكملة للحلف الأطلسي وليست مستقلة عنه و هذا يعني الهيمنة التامة لحلف الناتو في إدارة العمليات العسكرية.

حسب هذه الدراسة سوف يستغل الإتحاد هذه الفرصة كقوة مكملة للحلف الأطلسي، و ذلك من اجل تطوير قدراته الدفاعية و القيام بقيادة عمليات عسكرية بشكل فردي في المستقبل تتعلق ببناء السلام خاصة و أنه بدأ يحضر لها فعلا من خلال إقدام بعض الدول الأوروبية الساعية للتحرر من المضلة الأطلسية مثل فرنسا التي تدخلت في الأزمة الليبية .

من أجل نجاح هذه الإستراتيجية يجب الوقوف على مدى إمكانية الأعضاء على توحيد سياستهم الدفاعية بما يخدم مصالح المنطقة. [1]

الفرع الثالث: السيناريو الثالث بناء قوة عسكرية ذات هوية أوروبية

ينطلق هذا السيناريو من فكرة الجيش الأوروبي المشترك الذي يعود تأسيسه إلى فترة الخمسينيات من القرن الماضي.

ترى هذه الدراسة أن التحديات التي يوجهها الإتحاد الأوروبي سوف تضطره إلى إيجاد سبل للتكامل العسكري من خلال توافق بعض الأعضاء على إيجاد آلية دفاعية تكون أكثر دفعا نحو القيام بأدوار رئيسة على المستوى الإقليمي و الدولي، ففي حالة نجاح الإتحاد الأوروبي في تحقيق هذا الهدف سوف يكون القوة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي ستكون له سياسة مستقلة في إدارة شؤون الدفاع. تؤكد الدراسة على ضرورة تفكير القادة الأوروبيون في مستقبلهم الدفاعي على إعتبار أن أي تحرك لاحق لن يعود بالفائدة و لن يحقق الأهداف المطلوبة.[2]

[1] نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.

خلاصة:

من خلال ما سبق نستنتج أن البنية الأمنية الاوروبية تعاني من عجز وضيفي نظرا لتعدد المعيقات التي تقف في وجه تقدمها لبناء أمن أوروبي مستقل نظرا لضعف إمكانياتها العسكرية مقارنة بالإمكانيات التي يمتلكها الحلف الأطلسي.

الخاتمة

قائمة المراجع

باللغةالعربية:

الـكتب :

-محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين، (جمهورية مصر العربية: دار الأمين للنشر و الطباعة و التوزيع، الطبعة الأولى،2002)،ص123-126.
-نصري ذياب خاطر ، التاريخ الأوروبي الحديث ، الأردن-عمان ، الجنادرية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2011 ، ص110.

الأطروحات والمذكرات :

- أحميمة خالد، " أزمة الديون الأوروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي(رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013)،57.

-برهوم أسماء،" واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، (ورقة بحثية للملتقى الدولي الثاني المركز الجامعي واد السوف، الجزائر، يومي 26 و27 فيفري 2011).
- بركان فايز,"آليات التصدي للهجرة",(مذكرة ماجستير, جامعة الحاج لخضر,باتنة2012/2011), 53

- بن زايد أمحمد، "توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية: تطور- رهانات و أفاق" أهم المشاريع و المعاهدات- ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر،2008).
- رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع و مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية،(مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013).

بوشليحة محمد,"سياسات الإتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية(منطقة شمال المتوسط)",(مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي ، 1945, قالمة2016/2015). 52

-حمزاوي جويدة,"التصور الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط ",(مذكرة ماجستير,علوم سياسية، جامعة الحاج لخضر, باتنة,2011/2010), 164.
-حمدوش رياض"الأمن الأوروبي في العلاقات الفرنسية الألمانية"(مذكرة ماجستير، علوم سياسية, جامعة الجزائر,2003)،130-133.
- حمدوش رياض,"تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي: بعد أحداث 11 سبتمبر" (رسالة دكتوراه, علوم سياسية, كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة منتوري قسنطينة, 2012/2011), 154

- خديجة بتقة, "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية",(مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر،بسكرة2014/2013), 130.

- شاوي نوال، بومعزة مريم،" أفاق التكامل المالي الأوروبي في ظل أزمة ، الديون السيادية الأوروبية"(مذكرة ماستر ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية،2013), 157.

- عدالة جعفر,"توسيع الإتحاد الأوروبي و أثره على الشراكة الأورو مغاربية" ,(مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر, كلية العلوم سياسية 2008/2007), 57.

-فزاني إبراهيم سعد الشاكر," العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن و الدفاع",(مذكرة ماجستير علوم سياسية,جامعة بن يوسف بن خدة ,الجزائر, 2006/2005), 181

- لحلو بخاري،عايب وليد،"مستقبل الإتحاد الاقتصادي النقدي لأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية"
- (ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي واد السوف، الجزائر،27/26 فيفري،2012)

المجـلات :

– أبو بكر الطلحي عادل, ورقة عمل بعنوان:"الشباب و ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا", مؤتمر الشباب و الهجرةص13

-أحمد سعيد نوفل، الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع و التحديات، الأردن، جامعة اليرموك، ب س ن

-أحمد,"8 أسباب دفعت البريطانيين إلى الانفصال عن الإتحاد الأوروبي"

- أحمد طاهر، "سياسات الهجرة وتأثيرها في الوحدة الأوروبية" ، السياسة الدولية ، تاريخ التصفح 2017/04/16 ، س 14:13

- أف ب،" أسواق المال تشهد اضطرابات على خلفية أزمة اليونان"،أطلع عليه بتاريخ 29ماي 2017.

- أمندا بول ، رحلة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي،ماذا بعد ؟، مجلة رؤية تركية ، العدد 4، شتاء 2012..

- البرتغال ثاني بلد في منطقة اليورو يخرج عن الوصاية المالية لدائنيه".

- الحمد جواد, " السياسة الخارجية الأوروبية و المحدد الأمريكي", دراسات شرق أوسطية,2015،31.

- الخشاني محمد, "أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا".الجزيرة.

-السقا محمد إبراهيم، "السيناريوهات المستقبلية لليور

-ترجمة خالد غريب، تأليف:(جون بيندر,سايمون أشروود),"الإتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا "جمهورية مصر العربية,مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ،2012)،13.

- بو الكور نورا لدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان:الأسباب و الحلول"، مجلة الباحث،13 (2013):60.

- محمد بن زايد،توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية: تطور.رهانات و أفاق، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،جوان2008.

- حسين طلال مقلد، "تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد26، العدد الأول 2010، ص 246-247.

- حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلو الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، 1، 2009، 646.

- "خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات و شكل العلاقة المستقبلية".

- خيري حمدان،أوروبا 2015 ...عام من الأزمات.

-ساسه بوست، فوز الإتحاد الألماني و انهيار الإمبراطورية الفرنسية

- شعبان حمدي،" الهجرة غير المشروعة:الضرورة و الحاجات"،جمهورية مصر العربية,مركز الإعلام الأمني,7.

- شريف مراد نوران،"خمسة سيناريوهات استشراف منظومة الدفاع الأوروبي في عقد قادم"، معهد الإتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية ،2016

-صفاء النعيمي ، " 9 أسباب وراء خروج برطانيا من الاتحاد الاوروبي

-صلاح الدين سليمان أماني ،"لحضة الاختبار:مستقبل أوروبا فيمواجهة تحديات التفكك".

- عبد الحسين الجابوري حامد،"تأثير خروج بريطانيا من الإتحاد على الاقتصاد الأوروبي.

[1]- عبيد المبيض مخلد,"الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة",الأردن(عمان), الأكاديميون للنشر و التوزيع 1،2012,ص196

- عصمت كارس هايدي،"مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة"

-عزوز محمد، عبد القادر ناجي ،"الصراع البريطاني الأيرلندي على أيرلندا الشمالية "1989-2005"، دراسات و أبحاث التاريخ و اللغات و الأثار.

-غربي محمد,"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط:الجزائر أنموذجا" ,الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية, 8, 2012, 53

- لاندون توماس جونيور ، أزمة ديون البرتغال في"المنطقة الحمراء"بعد سقوط الحكومة

- محمد إبراهيم السقا،"هل تنجح عملية إنقاذ مصارف الزومبي الإسبانية"

-محمد إبراهيم السقا،"هل تنجح عملية إنقاذ مصارف الزومبي الإسبانية"

- محمد توفيق،"إسبانيا في عين العاصفة مع وقوف أزمة الديون الأوروبية حجرة عثر أمام نمو الاقتصاد العالمي

- محمد المقداد،صايل السرحان،الإتحاد الأوروبي و العوامل المؤثرة على وزنه الدولي،المملكة العربية السعودية- جامعة أل البيت،المنارة،المجلد19،2013، 2، 38

-مسعودي يونس,بن تومي رضوان,"المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط",مقال, 2015،4, 91

-هاني سليمان ، السياسات الأوروبية اتجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن.الهوية و القيم الإنسانية ، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2017.

- يحيى هاشم أسامة،"أثر الأزمة الاقتصادية على مصير الإتحاد الأوروبي"

باللغةالأجنبية:

-Battistella ,Théories des relations internationle

-Dario Battistella, *Théorie Des relations Internationales* (Paris :presse de sciences politique ,2003)

-Duvvuri Subbarao : "Redefining Central Banking**,**Finance and development",47(2010,)26

-jean-pierre vesperini, l'euro.origines, vertus et vices, crises et avenir**,(** Italie, imprime en Italie, fevrier 2013),

- Joaquin Roy and Roberto Dominguez، TOWARDS The Completion Of Europe(Analysis and prespectives of the new EU en largement)، university of Miami،Miami florida European Union Center of EXCELLENCE،p248

-Georgios P.Kouretas**.**prodroms Vlamis**. «** The Greek Crisis « Causes and Implications **»**panoeconomicus. 57، 2010**,**393

-Kristy hughe، turky and the EU،just another enlargement.

- Leszek Balcerowiz, Andrzej Rzonca, Economic Growth In The European Union**, (**Brusselskbelgium:, The Lisbon Council Think Tank For The 21st Century, 2013),26

- Leonard Sarah « EU Border Security and migration into the european union Frontex an securitization Through practices **»(**Routledge : taylor& Francis Group**, 2010,p235**

-Milos Todorovic. Jovan Bogdanovic.The European union debet crisis and the eurozone's **s**urvival.faculty of economics. University of Nis. Serbia .series « economics and organization vol 08.N 02. 2011. pp.167

-Pierre De Snarcelens ;yohan Aiffin ;la politique internationales ;théories et enjeux contemporaines 2ed.(Paris :Armand colin.2006

- Raymondj, Ahearn, The **Futur Of Eurozone And U.S Inters,** Report For Congress.2012, 9

- reckceweuwinez , Gilbertrachar, « a la recherche d'une défense unifiée **»**, le monde diplomatique.2003

- tsoukala anastassia, « crime et immigration en europe **» ,**p7

المواقع الإلكترونية :

-https://www.nessma.tv/article/%D8%A7%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86-7268

-www.feqhweb.com/vb/t11987.html

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=614274&issueno=11806#.WU0PkNSyOko

http://alghad.com/articles/802669-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%AA%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%88-%D9%8A%D8%AE%D8%B1%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%86%D9%8A%D9%8

http://www.alarabiya.net/views/2012/06/12/220132.html

http://arabic.peopledaily.com.cn/31659/7967148.html

rawabetcenter.com/archives/17607

http://www.cnbcarabia.com/news/view/19590/9-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A
www.raialyoum.com/?p=463472
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/11914/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9.aspx

-m.annabaa.org/arabic/authorsarticales/6868

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/6/30/%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9

http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488411.html

- https//www.sasapost.com/opinion/germany-and-France-on-the-european-coflict-inhrited-leadership

- BBC arabic.com-http//news.bbc.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/world news id

-WWW.euractiv.com

http:// almanassa.com. www.aljazeera.net

www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/11914

- http//www.acrseg.org

–http//www.siyassa.org.eg

–www.tandfonline.com/doi/full/10.108009662839.2010.526937

- www.aljazeera.net/specialfiles/page/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208

-http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/defense2003.

- Alwatannewspaper.ae/ ?p=36778

المحاضرات:

–سميرة شرايطية,الوظيفية الجديدة,محاضرة القيت على طلبة السنة الثالثة ، تخصص علاقات دولية(كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة قالمة)،2016

- قسوم سليم,"المنظورات الجديدة للأمن" محاضرة, جامعة 08ماي 1945 ، قالمة,السنة الثانية ماستر ,دراسات أمنية 2017/2016

- زيغوني رابح، "مدخل إلى الدراسات الأمنية"، محاضرة ألقية على طلبت الماستر، دراسات أمنية،(جامعة 08ماي 1945،قالمة 2016).

الملاحق

الملحق رقم (01): النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي و الدين و الحساب الجاري باليونان (2009-2017). (%)

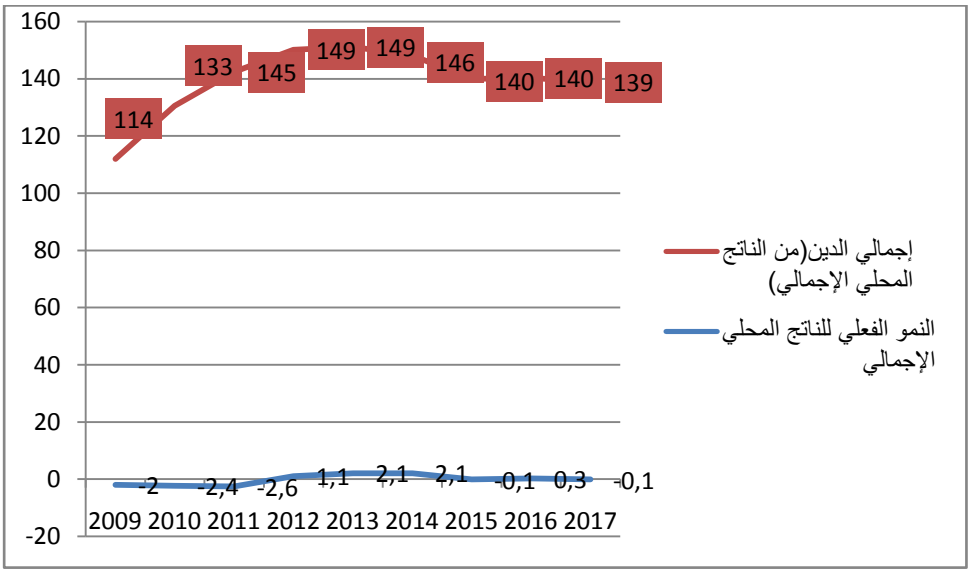

المصدر: أحميمة خالد، مرجع سابق الذكر، 39.

الملحق رقم 02: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لليونان ما بين الفترة 2017/2015 (٪)

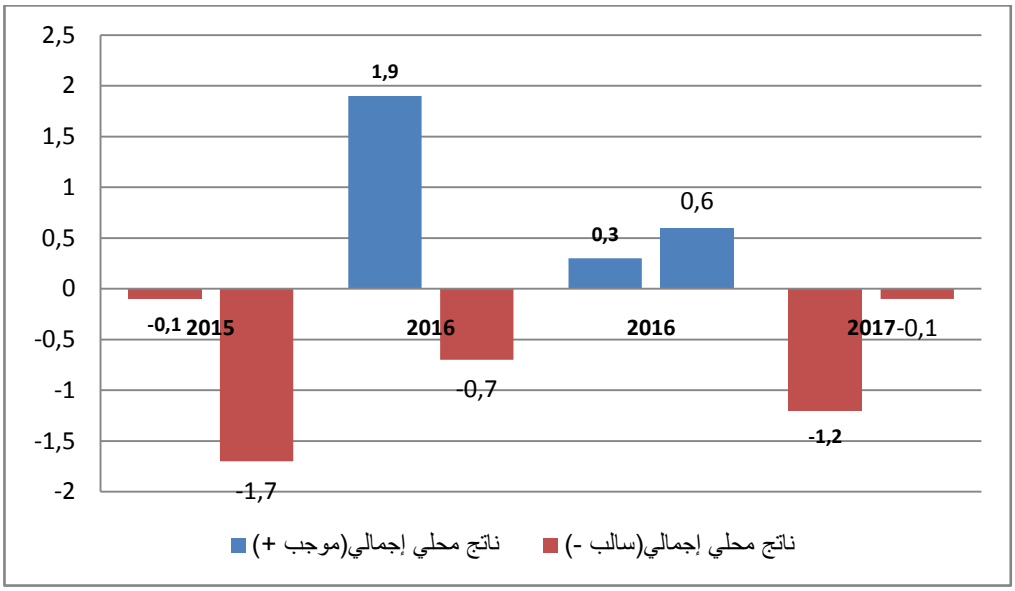

Source- trading economics . Com and national statical service of Greece

الملحق رقم (03)

أهم مؤشرات الاقتصاد الايرلندي (2012/2007) (٪)

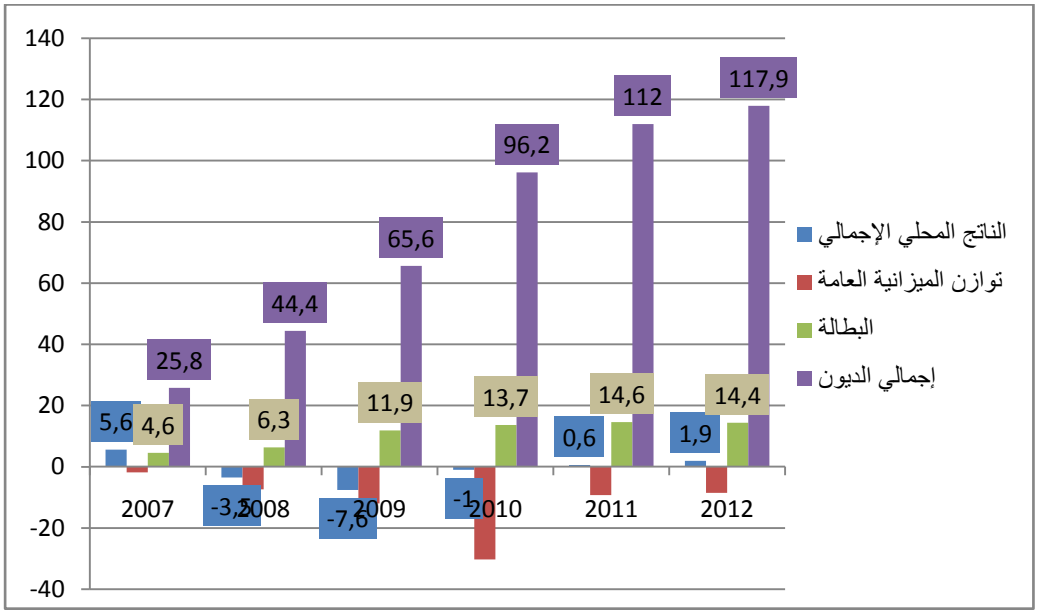

European Commission, European Economic Forecast, op. Cit, p104

الملحق رقم(04)

الأزمة الاقتصادية البرتغالية

رسم بياني يوضح:

نسبة الدين الحكومي ونسبة العجز في الميزانية من الناتج المحلي و إجمالي

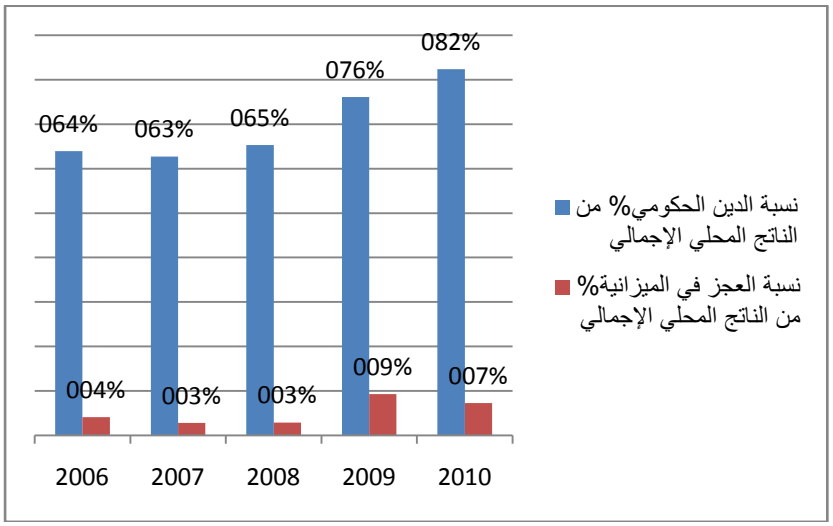

المصدر: لاندون توماس جونيور ، أزمة ديون البرتغال في"المنطقة الحمراء"بعد سقوط الحكومة، الشرق الأوسط"جريدة العرب الدولية"

أنظر الرابط التالي:

Archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article614274&issueno=11806*.WSmTAJ-jLqA

الملحق رقم(05)

قيمة الدين ونسبة الدين الحكومي إلى حجم الاقتصاد لعدد من الدول الأكثر تضرراً في الاتحاد الأوروبي

الدولة	قيمة الدين بمليار يورو	نسبة الدين
1- اليونان	350	%160
2- إيطاليا	190	%120
3- إسبانيا	70	%160
4- البرتغال	150	%80
5- أيرلندا	620	%100

المصدر: European Central Bank. "The Implementation of Monetary Policy in the Euro Area

الملحق رقم (06)

جدول: يبين مراحل تكوين و تطور الإتحاد الأوروبي

التاريخ	الحدث
1951	*معاهدة باريس: تكوين(الجماعة الأوروبية للفحم و الحديد)، من طرف 6 دول أوروبية وهي:(ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندان، بلجيكا، لكسمبورغ)
1957	*معاهدة روما: إنشاء(الجماعة الإقتصادية الأوروبية)+(الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) من طرف 6 دول الأوروبية السابقة الذكر
1967	*دمج الجماعات الثلاث في(الجماعة الأوروبية)(**European Community**)
1968	*دخل الإتحاد الجمركي حيز التنفيذ و تم إلغاء الجمارك المتبقية على التجارة البينية لدول الجماعة، و إحلال التعريفة الخارجية الموحدة محل التعريفات الجمركية الوطنية
1973	*انضمام(بريطانيا+أيرلندا+ الدنمارك)إلى (الجماعة الاووبية) و تأسيس أوروبا 9
1979	*تأسيس النظام النقدي الأوروبي(EMS) بناء على مبادرة ألمانية فرنسية *إجراء أول انتخابات لأعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر
1981	*إنظمام اليونان إلى الجماعة الأوروبية و تأسيس أوروبا 10
1985	*وقعت كل من ألمانيا و فرنسا و دول البينلوكس اتفاقية تم بموجبها إلغاء التفتيش الحدودية
1986	*إنظمام(إسبانيا+ البرتغال) و تأسيس أوروبا 12
1990	*بداية المرحلة الأولى للإتحاد الإقتصادي و النقدي(WWU)، تحرير حركة رؤوس الأموال، المزيد من التقارب في السياسات الاقتصادية و سياسات العملة في الدول الأعضاء
1993	*دخول اتفاقية الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ(اتفاقية ماستريخت)
1994	*بداية المرحلة الثانية على طريق الإتحاد الاقتصادي و النقدي WWU *تأسيس بيت العملة الأوروبي و مقره فرانكفورت بوصفه الخطوة التمهيدية لتأسيس البنك الأوروبي المركزي
1995	*إنظمام النمسا، السويد و فنلندا إلى الإتحاد الأوروبي.تأسيس أوروبا 15
1997	*توقيع اتفاقية أمستردام التي تنص على مزيد من الإصلاح للإتحاد الأوروبي من خلال تعاون أكبر في مجالات القضاء و السياسة الداخلية و الامنية و الخارجية المشتركة

1998	*بداية المفاوضات مع(المجر، بولندا، إستونيا، الجمهورية التشيكية، سلوفينيا و قبرص)
1999	*بداية المرحلة الثالثة للإتحاد الاقتصادي و النقدي WWU *دخول اتفاقية أمستردام حيز التنفيذ. *تعيين خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الأمنية و الخارجية المشتركة. *إنتخابات البرلمان الأوروبي في جميع الأعضاء
2000	*بداية المفاوضات مع(لتوانيا،بلغاريا، لاتفيا، مالطا، رومانيا، سلوفاكيا) *المجلس الأوروبي يعلن ميثاق الحقوق الأساسية للإتحاد الأوروبي
2002	*إدخال اليورو كعملة نقدية موحدة
2003	*مجلس الحكماء يقدم مسودة حول دستور أوروبا
2004	*انضمام(بولندا، المجر، تشيك، سلوفاكيا،استونيا،ليتوانيا، لاتفيا، قبرص، مالطا)
2007	*انضمام (رومانيا+ بالغاريا) للإتحاد الأوروبي .تأسيس 27 دولة

المصدر : مجلة الدراسات الدولية،العدد39،ص70

الملحق (07)

جدول يوضح السيناريوهات المحتملة للدول الأكثر تأثرا حتى 2020

السنة	اليونان		إسبانيا		البرتغال		أيرلندا	
	السيناريو الأساسي	السيناريو الأسوء	السيناريو الأساسي	السيناريو الأسوء	السيناريو الأساسي	السيناريو الأسوء	السيناريو الأساسي	السيناريو الأسوء
2009	126.8	126.8	65.5	65.5	76.1	76.1	53.2	53.2
2010	140.2	140.2	97.4	97.4	82.8	82.8	64.4	64.4
2011	150.2	149.1	107	107	87.9	87.9	70.4	70.4
2012	152.9	156.9	111.9	114.7	93.6	90.3	73.4	76.6
2013	150.1	159.1	113.8	120.2	97.4	89.6	73.2	80.7
2014	146.1	162.2	113.2	125	102.1	88	71.9	85.7
2015	140.7	166.3	110.6	129.5	107.5	85.6	70.7	91.4
2016	135.3	172.5	107.3	136.5	114.3	83.3	69.9	98.7
2017	130.1	180.1	104.1	155.6	122.4	81	69.2	107.2
2018	125.1	189	101.1	153.8	131.8	78.9	68.4	117
2019	120.3	199.3	95.1	164.2	142.7	76.8	67.7	127.9
2020	115.7	211	95.3	175.9	154.9	74.8	67	140.1

المصدر: شاوي نوال، بومعزة مريم، **أفاق التكامل المالي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية**،127.

الملحق رقم (08):

خريطة توضح دول لأوروبا الأعضاء في حلف الناتو

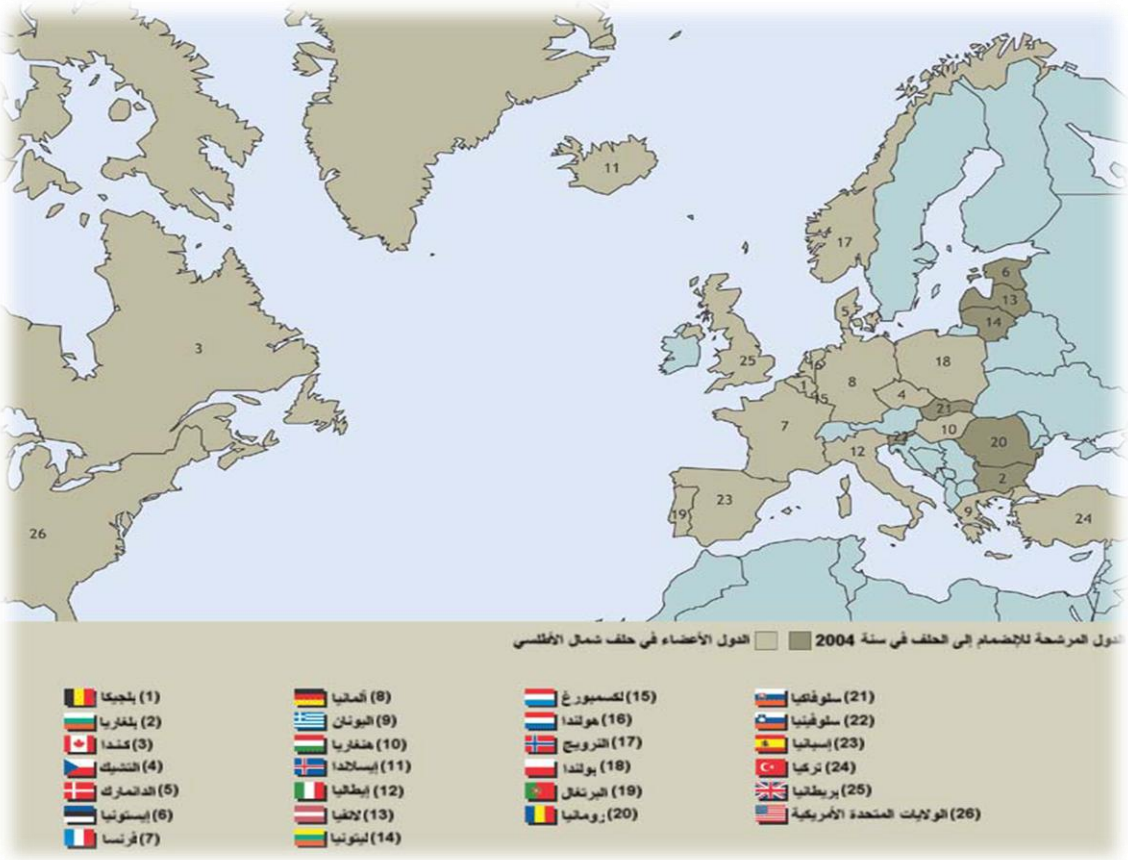

المصدر: فزاني إبراهيم سعد شاكر, العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وبين حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن و الدفاع، الملحق 17

ملخص :

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأزمات التي تهدد النموذج التكاملي الأوروبي على مستوى البناء الداخلي ,و ذلك على ضوء التحديات التي تمثل عوائق تقف في وجه الأهداف التي يسعى لتحقيقها في مختلف المجالات الاقتصادية و السياسية و الأمنية.

تستند الدراسة على فرضية مفادها وجود علاقة إرتباطية بين التركيبة المؤسسية للإتحاد الأوروبي و هذه الأزمات و رهانات بقائه.

خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات تتمثل أبرزها بأن الإتحاد الأوروبي يمتلك العديد من العناصر التي تؤهله لخلق التوازن الدولي في العديد من المجالات, إلا أن التحديات المؤسسية و انعدام التوافق السياسي و الإقتصادي وكذلك الأمني, سوف يبقي نفوذ الإتحاد ضمن حدود حجم المصالح الخاصة للدول الأعضاء على حساب مصالح الإتحاد.

الكلمات المفتاحية: الأزمات الداخلية/ التكامل/ التبعية/ الهوية/ الأحلاف/ الإتحاد الأوروبي/ المصالح الخاصة.

Abstract

The study aims to clarify the factors that detrmine the weight of the European Union on the international scena,in the light of the elements showing the Union's ability to translate the objectives sought to be achived in various economic, political and social fields.

Study based on the assumption that « the existence of correlation between the structure and components of institutional geopolitics enjoyed by the Union,and determine the weight of international in various fields of international ».

The study found serveral conclusions is most important,that EU has many of the elements that qualify it to create an international balance inmany areas,the challeges of institutional,cultural,and lack of political harmony will keep the influence of the European Union within the limits of the size of the special interests of the Member States at the expense of the interests of the Union.

Key words : European Union/ Dependency /Identity/the crises/special interest.